وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف
المســـــيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

الرقم التسلسلي: .....
رقم التسجيـــــل: .....

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم التجارية

تخصص: محاسبة وتدقيق

مساهمة المعلومات المحاسبية في التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية
دراسة حالة على مديرية التوزيع للكهرباء والغاز بالمسيلة

إعـــــداد الطالـــبة:
حليمة السعدية سدي

إشراف الدكتور:
علـــي دبـــــي

أمام لجنـــة المناقشـــة المتكونة من:

د/ الهاشمـــي بن واضح ... أستاذ محاضر-ب- ....جامعة المسيلة.....	رئيســـــــــا
د/ علـــي دبـــــــي ... أستاذ محاضر-أ- .....جامعة المسيلة....	مشـرفا ومقـررا
أ/ عبد الحكيم عمران.... أستاذ مساعد-أ- .....جامعة المسيلة.....	ممتحنـــــــا

السنـــة الجامعية 2014 / 2015

مساهمة المعلومات المحاسبية في التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية
دراسة حالة على مديرية التوزيع للكهرباء والغاز بالمسيلة

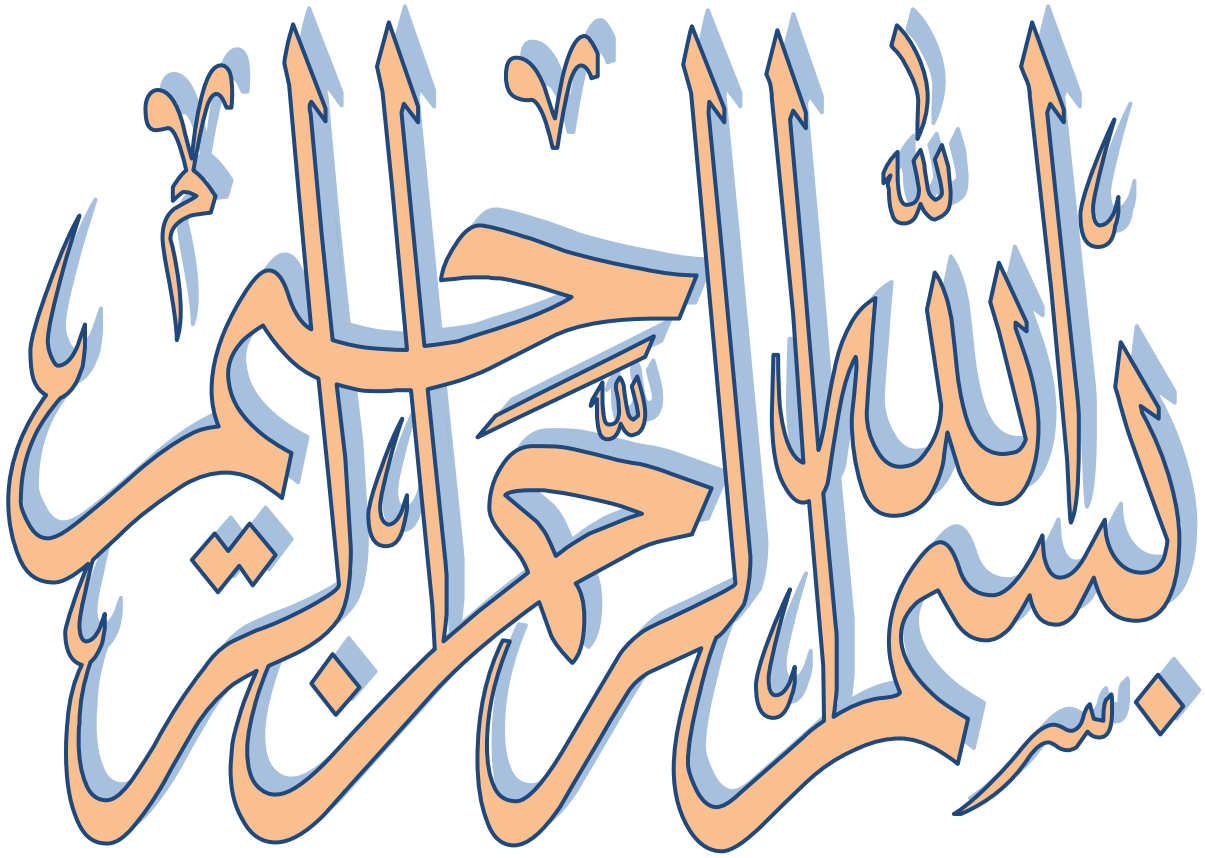
بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــداء

إلى من أوصانا بهما الله برا وإحسانا،

إلى من غمراني بحبهما وعطفهما وشجعاني في رفع شعلة العلم.

أمي وأبي.

إلى من تحمل من أجل أن يرضيني وكان لي سندا وعونا في دراستي،

زوجي العزيز

إلى أغلى ما في الوجود أولادي حفظهما الله

مريم وعمر الفاروق

إلى من شاركوني الأفراح والأحزان إخوتي وأخواتي،

إلى كل من عائلة سدي وعائلة جمعي وكل الأهل والأقارب.

إلى كل الأصدقاء وأخص بالذكر صديقتي.

فاطمة الشيماء.

أهدي ثمرة هذا العمل.

حليمة السعدية سدي

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾

الشكر الجزيل والحمد الكثير لله العلي القدير الذي وفقنا وأعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع .

تتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الدكتور الفاضل:

علي دبـــــي

لإشرافه على هذا العمل ، ونصائحه وتوجيهاته القيمة، وتعليماته المنهجية التي لم يبخل بها عليَّ طوال فترة إنجاز هذا البحث، والتي يسرت لي العمل في إطار منهجية البحث العلمي السليم .

كما تتقدم بالشكر للأخ: **قرنـــة فاتـــح**

الذي كان له الفضل في إنجاز وإنجاح هذا العمل

وإلى كل طلبة دفعة ماستر محاسبة والتدقيق

وإلى كل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد

"والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه"

حليمة السعدية سدي

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	
إهـــــــداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الجـــــداول	
فهرس الأشكـــــــال	
المقدمة العامة	
1- الإشكاليـــة	ب
2- فرضيات الدراســـة	ج
3- المنهج المتبع في الدراســـة	ج
4- أهـــمية الدراســـة	ج
5- أهـــداف الدراســـة	د
6- أسباب اختيار الموضـــوع	د
7- الدراســـات السابقـــة	د
8- تعقيب على الدراسات السابقة	هـ
8- تقسيمـــات الدراســـــــــة	و
الفصـــــل الأول: المعلومات المحاسبية	
تمهيـــد	8
المبحث الأول: المعلومات المحاسبية وجودتها	9
المطلب الأول: ماهية المعلومات المحاسبيـــة	9
الفرع الأول: مفاهيم المعلومات المحاسبية	9
الفرع الثاني: أهمية المعلومات المحاسبيـــة	9
المطلب الثاني: خصائص المعلومات المحاسبية ومستخدميها	11
الفرع الأول: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	12
الفرع الثاني: مستخدمي المعلومـــات المحاسبية	13
المطلب الثالث: جـــــودة المعلـــومات المحاسبيـــة	15
الفرع الأول: تعريف جودة المعلومات المحاسبية	15
الفرع الثاني: معايير جودة المعلومات المحاسبية	15

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية:	16
المبحث الثاني : مصادر المعلومات المحاسبية	19
المطلب الأول: قائمة المركز المالي (الميزانية)	19
المطلب الثاني: قائمة الدخل(جدول حسابات النتائج):	21
المطلب الثالث : قائمة التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة):	23
الفرع الأول: بنود قائمة التدفقات النقدية	24
الفرع الثاني: طرق عرض قائمة التدفقات النقدية	24
المطلب الرابع: قائمة التغيرات في حقوق الملكية	26
المبحث الثالث: الإفصاح عن المعلومات المحاسبية	27
المطلب الأول: الإفصاح المحاسبي (مفهومه، أهميته وأهدافه)	27
الفرع الأول: مفهوم الإفصاح	27
الفرع الثاني: أهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي	28
المطلب الثاني: المقومات الأساسية للإفصاح	28
المطلب الثالث: أنواع الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه	31
الفرع الأول: أنواع الإفصاح المحاسبي	31
الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي	32
خلاصة	36
الفصـــل الثانـــي: التشخيص المالـــــي	
تمهيـــد	38
المبحث الأول: مدخل للتشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية	39
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التشخيص المالي	39
الفرع الأول: تعريف التشخيص المالي	39
الفرع الثاني: أهداف وأهمية التشخيص المالي	40
المطلب الثاني: طرق التشخيص المالي	41
الفرع الأول: التشخيص المالي التطوري	41
الفرع الثاني: التشخيص المالي المقارن	42
الفرع الثالث: التشخيص المالي المعياري	43
المطلب الثالث: مراحل عملية الشخيص المالي	43
الفرع الأول: جمع ومعالجة المعلومات	43
الفرع الثاني: اختيار وصياغة المؤشرات والنسب المالية الدالة	44
المبحث الثاني: أدوات التشخيص المالي	45
المطلب الأول: التوازنات المالية الكلية	45

المطلب الثاني: النسب والمؤشرات الخاصة بالميزانية	47
الفرع الأول: تعريف النسب	47
الفرع الثاني: نسب السيولة	49
الفرع الثالث: تحليل القدرة على سداد الديون في الأجل الطويل (نسبة المديونية)	51
المطلب الثاني: مؤشرات جدول حسابات النتائج	52
الفرع الاول: المؤشرات الاجمالية لجدول حسابات النتائج	52
الفرع الثاني: مؤشرات المردودية	53
المطلب الثالث: مؤشرات جدول تدفقات الخزينة:	55
الفرع الأول: تقييم جودة أو نوعية أرباح المؤسسة:	55
الفرع الثاني: تقييم السيولة	56
المبحث الثالث: مشاكل التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية	58
المطلب الأول: مشكلة المعلومات المحاسبية والمالية	58
المطلب الثاني: مشاكل استخدام النسب المالية في المؤسسات الاقتصادية	59
المطلب الثالث: استخدامات النسب المالية وحدودها في مجال المؤسسات الاقتصادية	60
الفرع الأول: استخدام النسب المالية في تحليل الوضعية التاريخية للمؤسسة	60
الفرع الثاني: استخدام النسب المالية في نماذج التنبؤ بالإفلاس	61
الفرع الثالث: استخدام النسب المالية في اتخاذ القرار	62
خلاصة	63
الفصـــل الثالـث: دراسة حالة على مديرية التوزيع للكهرباء والغاز بالمسيلة	
تمهيـــد	65
المبحث الأول: ميدان ومنهجية الدراسة	66
المطلب الأول: ميدان الدراسة	66
الفرع الأول: التعريف بمجمع سونلغاز	66
الفرع الثاني: مهام المؤسسة	68
: الفرع الثالث: التعريف بمديرية التوزيع بالمسيلة.	68
الفرع الرابع: الهيكل التنظيمي.	69
المطلب الثاني: منهجية البحـث	72
الفرع الأول: أسباب إختيار مديرية التوزيع المسيلة كمحل للدراسة	67
الفرع الثاني: فترة الدراسة	73
المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها	74
المطلب الأول: عرض مخرجات النظام المحاسبي المالي لمديرية التوزيع	74
الفرع الأول: تشخيص الوضعية المالية عبر تحليل ميزانية للمؤسسة	74

الفرع الثاني: حساب أهم النسب المستخرجة من الميزانية المالية	79
المطلب الثاني :التشخيص بواسطة جدول حسابات النتائج	81
الفرع الأول: عرض جدول حسابات النتائج	81
الفرع الثاني تحليل أرصدة جدول حسابات النتائج	82
المطلب الثالث: التحليل بواسطة جدول تدفقات الخزينة	84
الفرع الاول: عرض جدول تدفقا ت الخزينة	84
الفرع الثاني : تحليل أرصدة قائمة التدفقات النقدية	86
خلاصـــــــة	88
الخاتمـة العامـة	89
النتائـــــــــــج	90
اختبار الفرضيـــات	92
التوصيـــــــــــات	93
آفـــــاق البحـــــــث	94
قائمة المصادر والمراجـــع	96
الملاحـــــــــــــــق	100

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنـوان الجدول	الصفحة
1	يوضح الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي	20
2	يوضح جدول حسابات النتائج حسب المخطط المحاسبي الوطني	23
3	يوضح قائمة التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل (الطريقة المباشرة) حسب (IAS07)	25
4	يوضح قائمة التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل (الطريقة غير المباشرة) حسب (IAS 07)	25
5	يوضح المـــيزانية الـــــوظيفية	46
6	يوضح جدول حسابات النتائج لمديرية التوزيع خلال الفترة 2014/2013	82
7	يوضح قائمة التدفقات النقدية لمديرية التوزيع خلال الفترة 2014/2013	85

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنـوان الشكـل	الصفحة
1	يبين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	13
2	يبين الهيكل الوظيفي والتوزيع المناطق حسب الفروع	67
3	يبين الهيكل التنظيمي لمقر مديرية توزيع الكهرباء والغاز بالمسيلة	72

مقدمة عامة

يشهد عالم الأعمال تحولات كبيرة وتغيرات متزايدة ومعقدة من خلال، شدة المنافسة، التطور السريع للتكنولوجيا، ظهور مؤسسات جديدة في حلة اقتصادية جديدة، ظهور منتجات جديدة وموت منتجات قديمة وغيرها من الأمور التي يصعب على المؤسسة التحكم فيها في ظل التطورات والتغيرات الحاصلة في مجال التكنولوجيا بكل أشكالها، مما زاد في حدة المنافسة والتنافسية بين المؤسسات والشركات، حيث تسعى العديد منها إلى اثبات وجودها وتحقيق نتائج جيدة لضمان الاستمرارية والبقاء والنمو والديمومة، ومن أجل تحقيق ذلك تنفق هذه المؤسسات أو الشركات الكثير من الموارد المادية والبشرية واستغلالها بكفاءة وفعالية بهدف رفع وتحسين أدائها بصفة عامة والتشخيص المالي بصفة خاصة، فهذا الأخير يعتبر مرآة أدائها العام، إذ أنه يعبر عن وضعية لمؤسسة ومركزها المالي بكل موضوعية.

فنظم المعلومات المحاسبية تعتبر جزءا مهما من عمل الإدارة ومصدرا أساسيا تعتمد عليه في تدعيم خططها ورقابة عملياتها، كما وأن نظم المعلومات المحاسبية تهدف إلى إنتاج وتوفير المعلومات المحاسبية التي تعتبر من أهم المعلومات والمرتكزات التي لا يمكن الاستغناء عنها لأداء مختلف المهام والوظائف وتحقيق لأهداف ففي ظل ثورة المعلوماتية وتكنولوجيا المعلومات أصبحت المعلومات بأنواعها بما فيها المعلومات المحاسبية من أهم موارد المؤسسة وعنصر من عناصر الإنتاج لها دور أساسي في تحقيق أداء المؤسسة.

تقوم المعلومات المحاسبية من خلال العمليات المنتظمة التي تمارس داخل المؤسسة، بتوفير المعلومات اللازمة بغية تنفيذ الأعمال والمساهمة في اتخاذ القرارات الصحيحة والفعالة، حيث أن هذه المعلومات الصحيحة والدقيقة والملائمة تساهم بصورة أو بأخري في التشخيص المالي والهيكلي والبشري للمؤسسة، وتكوين صورة شاملة عن المؤسسة، ومحاولة الحد من المشاكل التي تزيد من نزيف المؤسسات.

1- الإشكالية:

تقوم المحاسبة بدور هام في المساهمة في عملية إدارة الوحدات الاقتصادية، و في توفيرها لأرضية خصبة لأداء التحليل المالي من خلال تقديمها لمختلف المعلومات المحاسبية بشكل قوائم مالية، فالوحدات المستخدمة في تنفيذ العمل المحاسبي لإنجاز الدورة المحاسبية، يستلزم ترتيبات يتم عن طريقتها تحليل وتسجيل وتفسير المعلومات المتعلقة بالمعاملات المالية داخل المؤسسة، الأمر الذي يستدعي ترشيدها من خلال نجاعة تطبيقها وشفافية المعلومات والبيانات، للإجابة على مختلف طلبات الشركة، وتجنب الأمراض المالية والإدارية والثغرات المالية من خلال تفعيل آليات ناجعة تواكب المعايير المحاسبية الدولية في إطار تدعيم التشخيص بكل أنواعه داخل المؤسسات، انطلاقا من تحليل لمجموعة من المعلومات المتحصل عليها، بالإضافة إلى النظرة المتناسقة والشاملة للمؤسسة التي تمكن من التعرف بصفة واضحة على الوضعيات الواجب تحسينها، والتي يتعين المحافظة عليها، والتي يجب أن يتم تغييرها، للمحافظة على استمرارية وديمومة المؤسسة في تحقيق أهدافها، الأمر الذي دفع بنا إلى طرح الإشكال التالي:

ما هو دور ومصداقية المعلومات المحاسبية في نجاح التشخيص المالي لإبراز الوضعية الحقيقية للمؤسسة الاقتصادية؟

التساؤلات الفرعية

- ماذا أضافت القوائم المالية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي في عملية التشخيص المالي؟
- ما هي أهم الطرق المستعملة في التشخيص المالي؟
- ما هي أهم النسب المستعملة في عملية التشخيص المالي؟

2- فرضيـــات الدراسة:

2-1- فرضية عامـــة:

تساهم القوائم المالية التي توفرها المعلومات المحاسبية في إعطاء صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

2-2- فرضيات فرعيـة:

- تساهم المعلومات المحاسبية من خلال قائمة المركز المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وذلك من خلال الوقوف على نقاط القوة والضعف من أجل اتخاذ القرارات الاستراتيجية المالية الرشيدة التي من شأنها التحسين في المستوى المالي للمؤسسة أو بعبارة أخرى التقليل من نقاط الضعف ولو بالقدر القليل.
- تساهم المعلومات المحاسبية من خلال جدول حسابات النتائج وقائمة تدفقات الخزينة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

3- المنهج المتبع في الدراسة:

من خلال طبيعة موضوع دراستنا (مساهمة المعلومة المحاسبية في التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية) وحتى يمكن الوقوف على الأبعاد الحقيقية لهذه الدراسة يجب تحديد المنهج المتبع وهذا لصحة وسلامة الطريقة المستخدمة في الوصول إلى الحقيقة العلمية والتي تضفي على البحث أو الدراسة الطابع الجدي وبالتالي إثراء نتائج البحث، ومما سبق اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي كما اعتمدنا على البحث الوثائقي من خلال اطلاعنا على مختلف الوثائق المتعلقة بمديرية التوزيع.

4- أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذا الموضوع من أهمية التشخيص المالي للمؤسسة، إذ أن الأداء المالي يعتبر محور اهتمام المؤسسات بمختلف أنواعها فهي تسعى إلى تحقيق مؤشرات عالية ضمانا لتحقيق أهدافها، كما أن المعلومات

المحاسبية تعمل على إنتاج قوائم مالية تتضمن معلومات تعطي صورة عن وضعية المؤسسة ومركزها المالي ومن هنا تبرز أهمية دراسة هذا الموضوع والتي تتمثل في ضرورة إبراز قدرة المعلومات المحاسبية على إنتاج وتوفير معطيات محاسبية وتغطية احتياجات مستخدميها والتأكيد على مساهمتها الفعالة في التشخيص المالي.

5- أهداف الدراسة:

إن لكل بحث غايات ترجى من ورائه، وأهداف يسعى إلى تحقيقها من أجل تقديم البديل أو تعديل ما هو موجود، وعليه هدفت دراستنا إلى:

- التعريف بالتشخيص المالي ودور المعلومات المحاسبية في تدعيم عمله وأهدافه.
- تسليط الضوء حول مختلف الخصائص والفوائد التي تقدّمها المعلومات المحاسبية و خاصّة منها المساهمة في الدراسات التنبؤية للوضعيات المالية المستقبلية للمؤسسات الاقتصادية.
- محاولة التعرف على مختلف القوائم المالية الختامية التي يعمل نظام المعلومات المحاسبية على إنتاجها و توفيرها لمستخدميها.
- محاولة إبراز أهمية المعلومات المحاسبية في تحسين التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- التحذير من النهايات المالية للمؤسسات الاقتصادية انطلاقا من تقديم المفاهيم الموسّعة للإفلاس، العسر المالي، الفشل المالي.
- قياس أثر المعلومات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية المنشورة في إعطاء صورة واضحة للمنشآت الاقتصادية .

6- أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع منها:

- تم اختيار الموضوع بحكم التخصص محاسبة وتدقيق و الميل الشخصي لقضايا العمل في المؤسسة الاقتصادية.
- قابلية الموضوع لأن يكون فاتحة لدراسات لاحقة أو نقطة مكملة لدراسات أخرى لم يتم التطرق إليها في موضوع التشخيص المالي.

7- الدراسات السابقة:

- **دراسة وفاء معاوة: (2012)**: بعنوان: " التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية "، هدفت هذه الدراسة كيفية تعامل المسير المالي مع وضعيات مالية مختلفة و يتوجب عليه اتخاذ قرارات متعلقة بهذه الوضعيات، وحتى تكون هذه القرارات مناسبة يتوجب عليه إجراء تشخيص شامل للوضعية المالية للمؤسسة.

- أ.**حاب الله الشريف، أ.طرابلسي سليم: (2012)**: بعنوان: " تشخيص الوضعية المالية المبني على أساس المقاربة الوظيفية " يهدف هذه الدراسة إلى تعظيم قيمة المؤسسة، وحتى تتمكن المؤسسة الاقتصادية من توفير الموارد المالية واستخدامها بشكل فعال، عليها إيجاد وسائل خاصة لتقييم أدائها المالي والاقتصادي، ومنه يتوجب عليها اتخاذ نمط تسيير يعتمد على المعلومات المتوفرة في محيطها سواء الداخلي أو الخارجي، يتضح لنا أن التحليل المالي يعتبر وسيلة ضرورية للمؤسسة لتوفير المعلومات التي تعكس الأداء في مختلف جوانب نشاطها والذي يمكنها من إجراء دراسة تحليلية شاملة للوضعية الاقتصادية والمالية لإبراز المشاكل التي تواجهها ومحاولة تفاديها وتصحيحها، ويعتبر التشخيص المالي أحد الأساليب التقنية المستخدمة في التسيير، إذ يساعد المؤسسة في التعرف على الاختلالات التي تواجهها وتوضيح نقاط الضعف والقوة في المؤسسة من أجل تصحيحها بالدرجة الأولى وتسيير الاستغلال بدرجة ثانية أي القيام بدراسة شاملة للمؤسسة من خلال وظائف النشاط.
- أ. **طويطي مصطفى** ، أ. **مجدوب خيرة: (2012)**: بعنوان: " تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب باستخدام نموذج الشبكة العصبية " Neural Network " يكتسي موضوع تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية أهميته من الدور الذي يلعبه في الكشف المبكر عن الحالات غير المرغوب فيها والتي قد تتعرض لها المؤسسة كعدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير، الأمر الذي أدى بالباحثين في هذا المجال إلى ضرورة إعداد وصياغة العديد من النماذج الكمية التي يمكن من خلالها التنبؤ بمدى مقدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها وفق لأجال استحقاقاتها مستخدمة في ذلك فئات معنية من المؤشرات المالية كتلك التي أعتمدها Alteman في صياغة نموذجها للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة .

8- تعقيب على الدراسات السابقة:

عالجت الدراسات السابقة التي تم توظيفها في موضوع بحثنا جوانب مهمة حول المعلومات المحاسبية والتشخيص المالي، وتمت الاستفادة من أهداف والنتائج المتوصل إليها من جل الدراسات الميدانية، حيث أعطت صورة واضحة حول أهمية المعلومات المحاسبية في عملية التشخيص المالي، وهدفت مجمل هذه الدراسات إلى إبراز مساهمة المعلومات المحاسبية في تشخيص الوضعية المالي للمؤسسة الاقتصادية، وكذا مصادر المعلومات المحاسبية (الميزانية، جدول حسابات النتائج، قائمة تدفقات الخزينة) التي تعطينا صورة عامة، وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية.

كما استفدنا أيضا من هذه الدراسات في إثراء الجانب النظري من دراستنا الحالية، وطريقة تحديد المنهج المناسب لهذه الدراسة.

فمجمل الدراسات السابقة التي تم توظيفها تتقارب في أهدافها ونتائجها مع أهداف موضوعنا المتمثل في مساهمة المعلومات المحاسبية في التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية.

9- تقسيمات الدراسة:

وقد قمنا بتقسيم هذا العمل إلى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول: المعلومات المحاسبية.

الفصل الثاني: التشخيص المالي.

الفصل الثالث: دراسة حالة على مديرية التوزيع للكهرباء والغاز بالمسيلة.

الفصـــــل الأول

المعلومات المحاسبية

تمهيـــــــد

المبحث الأول: المعلومات المحاسبية وجودتها

المطلب الأول: ماهية المعلومات المحاسبية

المطلب الثاني: خصائص المعلومات المحاسبية ومستخدميها

المطلب الثالث: جودة المعلومات المحاسبية

المبحث الثاني : مصادر المعلومات المحاسبية

المطلب الأول: قائمة المركز المالي (الميزانية)

المطلب الثاني: قائمة الدخل(جدول حسابات النتائج)

المطلب الثالث : قائمة التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة)

المطلب الرابع: قائمة التغيرات في حقوق الملكية

المبحث الثالث: الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

المطلب الأول: الإفصاح المحاسبي (مفهومه، أهميته وأهدافه)

المطلب الثاني: المقومات الأساسية للإفصاح

المطلب الثالث: أنواع الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه

خلاصة

تمهيـــد

تعد المحاسبة في الوقت الحالي لغة الأعمال المعاصرة، لما لها من أهمية في حياة المؤسسات الاقتصادية وخاصة في ظل التطورات والمستجدات الجديدة لاقتصاد السوق، حيث توفر معلومات عن الوضع المالي والاقتصادي للمؤسسة وهذا من خلال نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة والذي تتمثل مخرجاته في التقارير والقوائم المالية، حيث يعتمد عليها جميع الأطراف الداخلية والخارجية المهتمة بأمر المؤسسة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والإدارية.

ونظرا لأهمية المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية، كان من الواجب أن تكون البيانات المالية المعروضة واضحة ومفهومة وتتصف بالاكتمال ومعروضة بطريقة تساعد مستخدميها على فهمها والاستفادة منها. وفي ظل التطورات التي تحدث على الصعيد العالمي، ونتيجة للفضائح المالية والمحاسبية التي أضعفت ثقة المجتمع المالي في إدارة هذه المؤسسات، وأثارت الكثير من التساؤلات حول جودة المعلومات المحاسبية وفعالية نظام المعلومات المحاسبي ومدى صحة وعدالة ومصداقية القوائم المالية، (اهتمت الجمعيات العلمية والتجمعات المهنية) بوضع أسس لإعداد وعرض القوائم المالية وهذا من خلال معايير المحاسبة الدولية.

وبغية توضيح الأهمية التي حضيت بها المعلومات المحاسبية وجودتها وخاصة في ضوء المعايير المحاسبية الدولية IFRS-IAS سيتم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: المعلومات المحاسبية وجودتها

المبحث الثاني: مصادر المعلومات المحاسبية

المبحث الثالث: الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

المبحث الأول: المعلومات المحاسبية وجودتها

تعتبر المعلومات المحاسبية (مخرجات نظام المعلومات المحاسبي) العصب الرئيسي لإدارة أي مشروع أو مؤسسة اقتصادية، كما أنها تمثل عنصر ربط بين الشركات وفروعها كما تعد وسيلة اتصال بين الشركة ومستخدمي المعلومات المحاسبية عند عملية اتخاذ القرارات، حيث تعتمد تلك القرارات على جودة المعلومات المحاسبية من خلال القوائم والتقارير المالية المتضمنة للمعلومات المحاسبية، وعليه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى ماهية المعلومات المحاسبية وجودتها.

المطلب الأول: ماهية المعلومات المحاسبية

سنحاول من خلال هذا المطلب استعراض مفاهيم عامة حول المعلومات المحاسبية وتبيين أهميتها كما يلي:

الفرع الأول: مفاهيم المعلومات المحاسبية

تعرف المعلومات المحاسبية بأنها كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا[1].

وفي مجال مهنة المحاسبة نجد أن مصطلح المعلومات المحاسبية أصبح متداولا بشكل واسع في كثير من الأدبيات والأبحاث التي ترى أنه من الضرورة النظر إلى المحاسبة من أبعاد متنوعة ومجالات مختلفة بشكل متكامل، فالمعلومات ذات المصادر المختلفة هي التي تشكل المادة الحية التي يمكن التعامل معها تحليلا وتفسيرا وشرحا ووصفا لمعالجتها وإخراجها في شكل معلومات تمثل المعطيات التي تفيد في عملية اتخاذ القرارات[2].

وعموما يمكن تعريف المعلومات المحاسبية على أنها بيانات يتم تجميعها وقياسها وتلخيصها وتبويبها وعرضها في القوائم المالية حتى تمكن مستخدميها في التقييم واتخاذ القرارات.

الفرع الثاني: أهمية المعلومات المحاسبية

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي في ظل الثورة التقنية الحديثة واستخدام الإعلام الآلي من أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية والإدارية والمالية، فالمحاسبة توفر البيانات والمعلومات الكمية والمالية التي تساعد في اتخاذ قرارات الاستثمار وتوظيف الأموال وتخصيصها، وفي المحافظة على

---

[1] قاسم محسن إبراهيم الحبيطي، زياد هاشم يحيا السقا، نظم المعلومات المحاسبية، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 2003،ص27.

[2] ناصر محمد على المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرار، دراسة حالة مؤسسة اقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008، ص24.

الأصول والرقابة عليها كما تساعد في تخطيط العمليات وقياس التكلفة وتحقيق الرقابة وتقييم الأداء والمساهمة في صنع وترشيد القرارات[1].

تكمن أهمية المعلومات المحاسبية في كونها وسيلة أساسية وأداة فاعلة بيد الإدارة لإنجاز مهامها وتحقيق أهدافها، وتزداد أهمية المعلومات المحاسبية والحاجة إليها كنتيجة أساسية لمجموعة من العوامل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسلوكية والتي يمكن ذكرها فيما يلي[2]:

- الثروة العلمية والتكنولوجية: وقد انعكست آثارها على الوحدات والمنظمات الاقتصادية المنتجة للمعلومات، وهذا لرفع كفاءتها وتفعيل دورها في المساهمة في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية من خلال توفير المعلومات الملائمة.
- العوامل الاقتصادية: لقد أدى كبر حجم المشروعات وظهور الشركات المتعددة الجنسيات وانتشار التجارة الإلكترونية وفي ظل العولمة الاقتصادية زادت الحاجة للمعلومات المحاسبية الملائمة لأغراض الرقابة والتخطيط واتخاذ القرارات وهذا لاستمرار بقاء الشركات.
- العوامل البيئية والاجتماعية: أدى كبر حجم الشركات وتنوع أنشطتها إلى تزايد المسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات ودورها في حماية البيئة وتحقيق أهداف المجتمع مما زادت الحاجة إلى معلومات ملائمة تعبر عن هذا الدور.
- العوامل القانونية والتشريعية: تفترض الاحتياطات القانونية تقديم معلومات محاسبية ومالية كافية وملائمة للوفاء بهذه المتطلبات وتلبيتها.
- العوامل الجغرافية: أدى وجود الشركات التجارية الكبيرة ذات الأقسام والفروع الداخلية والخارجية إلى زيادة الحاجة للمعلومات المحاسبية لتساعد في عمليات الرقابة والتنسيق بين هذه الأقسام والفروع وإداراتها الرئيسية.
- العوامل الثقافية: تعتبر نظم المعلومات المحاسبية أحد المصادر المهمة التي تعتمد عليها الإدارة في تشكيل ثقافتها وصياغة نمط تفكيرها والتي تستند إلى المعرفة الجماعية في صنع القرار.
- العوامل الإدارية: تواجه إدارة الشركات أنواعا من المشكلات الإدارية وهنا يبرز دور أهمية المعلومات المحاسبية لأغراض التخطيط والرقبة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات.

وانطلاقا من أهمية المعلومات المحاسبية بذلت جهود حثيثة من مختلف الجهات والمؤسسات الأكاديمية والمهنية لتعزيز وتحسين المعلومات المحاسبية وجعلها أكثر إفادة للمستخدم، ونقدم أهم الجهود المبذولة:

---

[1] مختار أحمد بن حمودة، المعلومات المحاسبية والقوائم المالية، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الوطني الأول بعنوان "المحاسبة مهنة ومعايير....تقييم وإصلاح"، 23جوان 2006، طرابلس – ليبيا، ص02.

[2] أحمد عبد الهادي شبير، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين، مذكرة مقدمة لاستكمال الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006، ص.37-39.

أولا– تقرير لجنة ABOSAT:

لقد حدد تقرير ABOSAT أهداف المحاسبة والتي ارتبطت باحتياجات مستخدمي القوائم المالية بالنحو التالي[1]:

- اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام الموارد الاقتصادية بغرض تقييم أداء الإدارة تشغيليا وماليا.
- التوجيه الفعال والرقابة للموارد الاقتصادية للمؤسسة سواء كانت موارد مادية أو بشرية بغرض تقييم مدى كفاءة استخدام تلك الموارد.
- إخلاء مسؤولية الإدارة عن طريق التقرير الدوري عن نشاطها المتعلق بالموارد الاقتصادية الموكلة إليها ومدى رقابة الإدارة لمصالح الأطراف المعينة.
- التقرير عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.

يلاحظ من الأهداف الأربعة السابقة أنها تغطي الاستخدامات الخارجية التقليدية للمحاسبة المالية من جهة كما تغطي في الوقت نفسه الاستخدامات الإدارية الداخلية ولقد أكد هذا التقرير على قدرة المعلومات المحاسبية على التنبؤ وأهميتها في مجال اتخاذ القرارات سواء في المؤسسات الفردية أو الشركات على اختلاف أنواعها الهادفة لتحقيق الربح وغير هادفة لتحقيق الربح.

ثانيا– تقرير لجنة تروبلود (Trurblood) 1973:

كون المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) سنة 1973 لجنة عرفت باسم Trurblood كان هدفها دراسة أهداف القوائم المالية وقد كلفت هذه اللجنة بما يلي[2]:

- تحديد الفئات التي تحتاج إلى القوائم المالية.
- تحديد المعلومات التي تحتاجها و التي يمكن أن تزودهم بها المحاسبة.
- تحديد إطار العمل المطلوب لتزويدهم بالمعلومات التي يحتاجونها.

وقد أصدرت هذه اللجنة دراسة نهائية تحت عنوان " أهداف القوائم المالية " سنة 1973 وقد سمي تقرير هذه اللجنة بتقرير تروبلاد نسبة إلى رئيسها "روبرت تروبلاد" وقد جاءت هذه الدراسة شاملة لموضوع الأهداف وما يتعلق به من جوانب.

المطلب الثاني: خصائص المعلومات المحاسبية ومستخدميها

تعتبر خصائص المعلومات المحاسبية الأساسي لإعطاء صفة الفعالية للمعلومة المحاسبية التي تفيد بشكل كبير مستخدمي هذه المعلومات.

---

[1] رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، من المبادئ إلى المعايير، ، دار وائل للنشر، عمان ، الأردن، الطبعة الثانية،2006، ص134.

[2] تيجاني براقي، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2005-2006، ص70.

الفرع الأول: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

أولا– الخصائص الأساسية

أ– الملائمة (Pertinence): تكون المعلومات المحاسبية ملائمة إذا كان لها تأثيرا على القرارات المتخذة من طرف مستخدميها، ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالملائمة لابد أن تتوفر فيها الخصائص التالية[1]:

- التوقيت المناسب: إن توفر المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب يساعد المستخدم لها في اتخاذ القرار المناسب، فقد دعت المؤسسات المهنية والعلمية المحاسبية الشركات إلى إصدار التقارير والقوائم المالية السنوية والربع السنوية والنصف السنوية لإضفاء الملائمة في التوقيت على هذه المعلومات والقوائم.
- القدرة التنبؤية: يجب أن تساعد هذه المعلومات المستخدم على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل، وهذا من خلال الإفصاح عن نتائج الأحداث الماضية بالقوائم المالية.
- القدرة على التقييم الارتدادي (التغذية الاسترجاعية) :ويقصد بها قدرة المعلومات على مساعدة متخذ القرار في تقييم صحة توقعاته السابقة، وبالتالي تقييم نتائج القرارات التي اتخذها بناء على هذه التوقعات.

ب– الموثوقية (Fiabilite) :أي أن المعلومات معقولة وخالية من الخطأ والتحيز، وتمثل بصدق العمليات حيث يمكن الاعتماد عليها، ولهذا يلزم توفر الخصائص التالية[2]:

- الحياد: حيادية المعلومات تعني عند إعداد المعلومات ينبغي عدم التحيز إلى طرف معين وخدمة جميع الأطراف المستخدمة لها.
- قابلية التحقق: أي أنه يحصل توافق بين المعلومات الواردة وتلك التي يتوصل إليها بقياسات أخرى مستقلة باستخدام نفس أساليب القياس.
- التمثيل الصادق: وتعني الإخلاص في تمثيل العمليات المالية والأحداث وأن تكون معبرة بصدق.

ج– القابلية للفهم (Intelligibilite) : وتعني أن تكون المعلومات المحاسبية مفهومة من قبل المستخدمين، كما أنه ينبغي أن يكون لديهم مستوى من المعرفة المحاسبية في مجال الاقتصاد[3].

ثانيا– الخصائص الثانوية:

أ– القابلية للمقارنة (Comparabilite) : ويقصد بها إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو لفترات أخرى سابقة لنفس الشركة أو مقارنة القوائم المالية للشركة مع

---

(1) رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص191.

(2) مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية– مدخل نظري وتطبيقي، الطبعة الثانية، 2009، ص ص 18–19.

(3) جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد، الأوراق الزرقاء، 2010، ص13.

القوائم المالية لشركة أخرى ولنفس الفترة، حيث يستفيد مستخدمي المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنة لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار والتمويل وتتبع أداء المنشأة ومركزها المالي من فترة لأخرى وإجراء المقارنة بين الشركات المختلفة[1].

ب- **الثبات (Stabilité)** : ويقصد بالثبات أن تكون السياسات والطرق المحاسبية المستخدمة ثابتة لا تتغير من فترة لأخرى (مثلا إتباع نفس طريقة تقييم المخزون)، وهذا لا يعني أن الشركة لا يمكنها تغيير إحدى الطرق المستعملة لطريقة أخرى إذا كان هناك مبرر، وعلى الشركة الإفصاح عن أسباب وتأثير مثل هذا التغيير[2].

والشكل التالي يوضح باختصار الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

الشكل رقم (01) يبين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

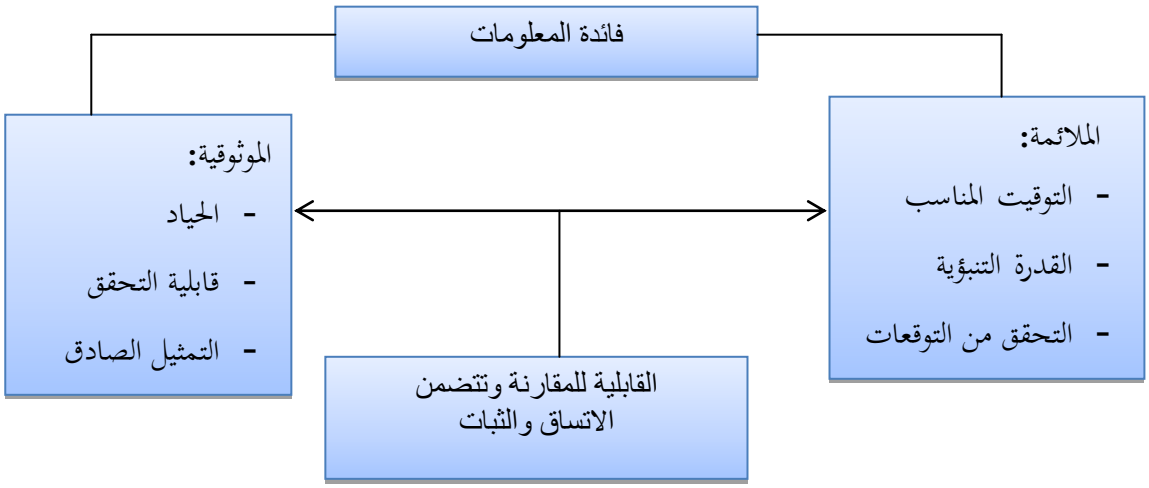

المصدر: رضوان حلوة وآخرون، أسس المحاسبة المالية، دار الحامد، عمان، الطبعة الأولى 2004، ص 31.

الفرع الثاني: مستخدمي المعلومات المحاسبية:

ويقصد بذلك الأطراف أو الجهات المستخدمة والمستفيدة من المعلومات المحاسبية، والتي تعتمد على المعلومات المحاسبية لأغراض القرارات الداخلية والخارجية، ويتمثل مستخدمي المعلومات المحاسبية حسب ما أشارت إليه المعايير المحاسبة الدولية و بالتحديد المعيار المحاسبي رقم (01) "عرض البيانات المحاسبية " فيما يلي[3]:

---

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية- الجوانب النظرية والعلمية، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص 10.

[3] *Ahmed N. Obaidat, Accounting Information Qualitative characteristics Gap: Evidence from Jordan, international management REVIEW, vol.3. N°2, 2007, P:28.*

[3] عزو خليف عزيز، المحتوى الإعلامي للقوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة الدولية دراسة مقارنة مع النظام المحاسبي الموحد، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب ،دمشق،2006، ص ص 15- 16.

1- **المساهمون** :إن مقدمي رأس المال يهتمون بالمخاطر الملازمة لاستثماراتهم والعائد المتحقق منه إذ أنهم يحتاجون لمعلومات تساعدهم في تحديد ما إذا كان عليهم اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع كما أن المساهمين مهتمون بالمعلومات التي تساعدهم في تقييم قدرة المؤسسة على توزيع الأرباح إذ يحتاج المستثمرون الحاليون والمرتقبون إلى المعلومات المناسبة في الوقت نفسه من أجل تقييم فرص الاستثمار المتاحة والمفاضلة بين البدائل الاستثمارية الأخرى واتخاذ القرارات المتعلقة بتوظيف مواردهم، ويحتاج المستثمرون كذلك إلى تقويم الاحتمالات المستقبلية لأجل الزيادة في استثماراتهم أو تخفيضها أو تحويلها إلى مشروع آخر وعدم الاستمرار في الاستثمارات لفترة معينة معتمدين في ذلك على ما تقدمه لهم القوائم المالية.

2- **الدائنون** : يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات التي أصدرتها المؤسسة أو المحتمل شراؤه للسندات المصدرة، و قد يكون الدائن بنكا أو مؤسسة مالية، و يهتم هؤلاء الدائنون بدراسة القوائم المالية بغرض تقييم إمكانية المؤسسة في سداد الالتزامات المترتبة عليها تجاههم سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل، إضافة إلى اهتمام الدائنين بالتعرف على مجالات استخدام القرض، حيث أن استخدام القرض في برنامج استثماري يعطي الاطمئنان له أكثر من استخدامه في سداد التزامات سابقة مترتبة على المؤسسة.

3- **الموردون**: يهتم المورد بدراسة القوائم المالية التي يعدها العميل – المؤسسة – بقصد التعرف على حقيقة وضعها المالي ومدى استقراره، بناء عليها يتخذ قراراته بشأن الاستمرار في التعامل مع عميله أم إيقاف هذا التعامل.

4- **العملاء** : يدرس العميل القوائم المالية لمعرفة ما إذا كان مورده يتمتع بمركز مالي سليم أم لا، إذ أن التعامل مع مورد يعاني من عدم استقرار وضعه المالي قد يلحق الضر بالعملاء، كما أن العميل يحرص على التأكد من أن شروط فترة الائتمان من قوائم المورد ومقارنتها مع المنافسين بالإضافة إلى الحسومات التي يمنحها المورد للذين يتعامل معهم.

5- **العاملون** : يهتم العاملون بدراسة القوائم المالية للتعرف على المركز المالي للمؤسسة التي يعملون لديها، إذ أن زيادة الأجور واستمرارهم في العمل والحصول على المكافئات والعلاوات يرتبط بحجم الإنتاج ومدى نجاح المؤسسة في تحقيق أرباح متنامية.

6- **الجهات الحكومية**: تهتم هذه الجهات بالمعلومات المتعلقة بحجم أعمال المؤسسة بقصد تحديد موردها والحصول على المعلومات اللازمة في مجالات إحصائيات الدخل القومي.

7- **الجمهور**: تؤثر المؤسسات بمختلف قطاعاتها على أفراد الجمهور بطرق متنوعة فعلى سبيل المثال قد تقدم المؤسسات مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم وتعاملها مع الموردين المحليين.[1]

[1] عزو خليف عزيز، المرجع السابق، ص ص 15- 16.

بالإضافة إلى الفئات السابقة فان هناك فئات أخرى تستفيد من المعلومات التي تنشرها المؤسسات من خلال قوائمها المالية من سماسرة الأوراق المالية ومدققي الحسابات والمنافسين والباحثين وغيرهم.

المطلب الثالث: جودة المعلومات المحاسبية

الفرع الأول: تعريف جودة المعلومات المحاسبية

يقصد بجودة المعلومات المحاسبية مدى الامتثال للقواعد والإجراءات التي يتم تطبيقها بانتظام وإخلاص بشكل يعكس حقيقة حسابات المؤسسة والأهمية النسبية للأحداث المسجلة [1].

ويعتبر مفهوم جودة المعلومات المحاسبية من المفاهيم المعاصرة التي تهتم بها مختلف المجامع العلمية والمهنية وذلك لما له من أهمية عند إعداد القوائم المالية وتحقيق متطلبات الإفصاح اللازمة في تلك القوائم بما يخدم مستخدمي المعلومات المحاسبية، ولعل هذه الأهمية هي ما دفعت بمجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية (FASB)إلى إصدار البيان رقم (02) سنة 1980 "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية"، والتي تمثل المدخل الضروري لتأصيل وتطوير المفاهيم المحاسبية اللازمة لوضع مجموعة من المعايير التي يمكن الاعتماد عليها عالميا في إعداد القوائم والتقارير المالية وخدمة متخذي القرارات والمستفيدين منها[2].

وعموما تعني جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم و التقارير المالية ما تحققه من منفعة للمستخدمين، وذلك من خلال خلوها من التحريف والتظليل وأن تكون معدة في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية.

الفرع الثاني: معايير جودة المعلومات المحاسبية

نظرا لعدم وجود تعريف محدد لجودة المعلومات وذلك لاختلافه تبعا لاختلاف وجهات النظر وأهداف منتجي ومستخدمي المعلومات إلا أنه يمكن تحديد معايير عامة لقياس جودتها على النحو التالي[3]:

أولا– الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات أي بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي والحاضر والمستقبل، فكلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وقيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو التوقعات المستقبلية.

ثانيا– المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية

تتمثل في عنصرين هما صحة المعلومة وسهولة استخدامها، ويمكن للمنفعة أن تأخذ الصور التالية:

أ– المنفعة الشكلية: أي تطابق شكل المعلومات مع متطلبات اتخاذ القرار.

---

(1) *Céline Michaïlesco, Qualité De L'information Comptable, Manuscrit auteur, publié dans "Encyclopédie de Comptabilité, Contrôle de gestion et Audit (2009) pp. 1023 – 1033"* .

(2) عطا الله وارد خليل وآخرون، الحوكمة المؤسسية، المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص 20.

(3) مؤيد محمد الفضل، عبد الناصر إبراهيم نور، المحاسبة الإدارية، دار السيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2002، ص ص 305-306.

ب- المنفعة الزمنية: توفر المعلومة لمتخذ القرار في الوقت المناسب.

ج- المنفعة المكانية: أي الحصول عليها بسهولة.

د- المنفعة التقييمية أو التصحيحية: أي قدرة المعلومة على تقييم وتصحيح نتائج تنفيذ القرار.

ثالثا- الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية

تعبر الفاعلية عن مدى ودرجة تحقيق الوحدة الاقتصادية لأهدافها من خلال موارد محددة، و لذلك يمكن تعريف جودة المعلومات من زاوية الفاعلية بأنها مدى تحقيق المعلومات لأهداف الشركة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محددة.

رابعا- التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يقصد بالتنبؤ الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل، وأن هذه المعلومات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات، ومن ثم فإنه من المؤكد أن جودة المعلومات تتمثل في تخفيض حالة عدم التأكد.

خامسا- الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

قصد بالكفاءة حسب استخدام الموارد، أي تحقيق أهداف الشركة بأقل استخدام ممكن للموارد، وتطبيق مبدأ اقتصادية المعلومات الذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف الممكنة والتي لا يجب أن تزيد عن قيمته المعلومة.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية:

تتأثر درجة جودة المعلومات المقدمة في التقارير المالية بعدة عوامل شأنها في ذلك شأن أي أداة توصيل يتم التعامل معها في محيط البيئة الاجتماعية القابل للتأثير، ويمكن توضيح العوامل المؤثرة في الخصائص النوعية للتقارير فيما يلي:

أولا- العوامل البيئية (بيئة المحاسبة):

إن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعيش فيها المنشأة تأثير على جودة المعلومات التي يجب تقديمها ومقدارها واثرها على المنشأة ومقدار الاستفادة منها، حيث تختلف المعلومات المحاسبية التي يتم عرضها في التقارير المالية المنشورة من دولة إلى أخرى، وقد أثبت معظم الباحثين أن سبب التباين في محتوى التقارير المالية هو التنوع والاختلاف في الظروف البيئية من بلد إلى آخر[1].

[1] خالد عبد الرحمان أحمد على، مستوى الإفصاح المحاسبي لشركات المساهمة اليمنية قياسه وتطويره بما يتناسب ومتطلبات إقامة سوق الأوراق المالية في الجمهورية اليمنية، مذكرة ماجستير في المحاسبة ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل،العراق،2003، ص 22.

وبما أن المحاسبة وغيرها من النظم والأنشطة الإنسانية هي نتاج بيئتها، حيث تتكون بيئة المحاسبة من الظروف والقيود والمؤثرات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والسياسية التي تختلف من وقت لآخر[1].

ومن أهم العوامل البيئية التي تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية ما يلي:

أ- العوامل الاقتصادية: تختلف نوعية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية باختلاف النظام الاقتصادي، ففي الاقتصاد الرأسمالي تحظى التقارير المالية بأهمية كبيرة، إذ يتم التركيز على ضرورة توافر المعلومات الملائمة لاحتياجات المستخدمين، بينما في الاقتصاد الاشتراكي يتم التركيز على المعلومات المحاسبية الموجهة للتخطيط في الدولة ولغرض أحكام المراقبة المركزية[2].

ب- العوامل الاجتماعية: تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ببعض القيم الاجتماعية مثل : اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالسرية في القوائم المالية والوقت.....إلخ، فالسرية تؤثر على نشر المعلومات المحاسبية[3].

ج- العوامل القانونية: إن العوامل القانونية وأهمها مجموعة الأنظمة والقواعد القانونية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على مهنة المحاسبة والرقابة والإشراف على ممارستها خصوصا مع ظهور الشركات المساهمة التي تتميز بانفصال الملكية عن الإدارة مما أدى خضوعها إلى التشريعات القانونية والضريبية منذ بدء تكوينها حتى تصفيتها وهذا ينعكس على الكيفية التي تعد بها المعلومات وكيفية عرضها في التقارير المالية[4].

د-العوامل الثقافية: وتتمثل في المستوى التعليمي ووضع المنظمات المهنية، فالمستوى التعليمي يؤثر في الممارسة المحاسبية والتدقيق بشكل عام والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بشكل خاص[5].

ثانيا- العوامل المتعلقة بالمعلومات:

تتأثر جودة التقارير المالية بمدى توافر عدد من الخصائص والصفات للحكم على منفعتها في اتخاذ القرار، كما أن لاستخدام الحاسوب في الوقت الحاضر أثر على جودة المعلومات المحاسبية، وكذلك الانتشار الواسع والسريع للإنترنت مما أدى إلى انخفاض كلفة الإنتاج والحصول على المعلومات وزيادة كمية المعلومات الملبية لاحتياجات المؤسسة والمستخدمين وزيادة عدد المستخدمين للمعلومات في العالم وفي الوقت المناسب.

---

(1) دونالد،كيسو وجيري، ويجانت، ترجمة: أحمد حامد حجاج، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، دار المريخ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2005، ص 25.

(2) هندر كسن، النظرية المحاسبية، ترجمة كمال خليفة أبوزيد، المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية، 2005، ص 215.

(3) رضوان، حلوة حنان: النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعاييرالمرجع السابق، ص119.

(4) هندر كسن، المرجع السابق، ص 42.

(5) رضوان، حلوة حنان، المرجع السابق، ص120.

ثالثا– تقرير مدقق الحسابات (المراجع الخارجي)

يعتبر تقرير مدقق الحسابات الركيزة الأساسية في جودة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية من خلال مراجعة التقارير المالية المنشورة، وإضفاء الثقة في المعلومات الواردة بها، والتحقق من أن إعداد وعرض التقارير المالية قد تم وفقا لمعايير المحاسبة المعتمدة وكذلك متطلبات القوانين المعمول بها.

المبحث الثاني : مصادر المعلومات المحاسبية:

تعتبر القوائم المالية أهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبية والتي تحتوي على العديد من المعلومات ذات الأهمية البالغة للعديد من المستخدمين سواء داخل أو خارج المؤسسة حيث تتمثل في:

- قائمة المركز المالي (الميزانية)
- قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية (قائمة تغيرات الأموال الخاصة)
- قائمة التدفقات النقدية (لخزينة)

عند إعداد و تقديم القوائم المالية يجب توفير المعلومات ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة و ذات منفعة، الأمر الذي يتطلب الأخذ بعين الاعتبار التوفيق بين التكلفة والعائد، إذ يجب أن تفوق منفعة المعلومات تكلفة إعدادها (الفقرة 44 من الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية)

المطلب الأول: قائمة المركز المالي (الميزانية)

المؤسسة هي حقيقة قانونية مستقلة، تتمتع بشخصية خاصة، لها ذمتها المالية المستقلة عن المالك. تقوم بإجراء جرد سنوي لذمتها المالية من أجل إعلام الآخرين(الملاك، الموردين، البنوك) عن الوضعية المالية للوحدة، مما يمكنهم من تقييم الوضع المالي للوحدة وبصفة خاصة درجة سيولتها ودرجة مرونة الهيكل المالي، واحتمالات المستقبل ودرجة المخاطرة، وإجراء المقارنات بين الوحدات المحاسبية المختلفة وحساب معدل العائد على الاستثمار[1].

الوثيقة التي تبين الوضعية المالية للمؤسسة في لحظة ما تدعى الميزانية. تعتبر الميزانية مرآة عاكسة للوضع المالي حيث أنها تحتوي على ملخص لنشاط المؤسسة وقوتها ومدى تطورها، وهي تحتوي على موجودات وحقوق المؤسسة من جهة، ومتطلباتها من جهة أخرى، فهي تهدف إلى قياس ثروة المؤسسة والإفصاح عنها في وقت معين[2] عادة يمثل السنة (12 شهر) إلا في حالات استثنائية.

يجب على المنشأة عادة أن تقوم بعرض ميزانية مبوبة، تفصل ما بين الأصول المتداولة والأصول غير المتداولة والالتزامات المتداولة والالتزامات غير المتداولة (تعتمد على طول الدورة التشغيلية للمؤسسة) وإذا استند العرض على السيولة فإنه يتم فقط عندما ينتج عنه التزويد بمعلومات موثوقة وأكثر ملاءمة، وعند ذلك يمكن إلغاء التصنيف على أساس التداول وغير التداول[3].

- **شكل قائمة المركز المالي:**

---

[1] عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل، الطبعة الأولى، الكويت، 1990، ص217.

[2] Jean-François Regnard, lire le bilan c'est simple, Chiron édition, paris, 2007, p 37.

[3] محمد، مطر وموسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المحاسبية، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الثانية 2008، ص366.

لم يتضمن المعيار المحاسبي الدولي (IAS01) إلزاما بشكل معين لقائمة المركز المالي ففقد يتم عرضها على شكل قائمة أو يتم عرضها على شكل ميزانية، ويمكن أن تأخذ القائمة أحد الأشكال التالية لعرض بنود القوائم المالية[1]:

- عرض الأصول المتداولة ثم الأصول غير المتداولة، ثم يتم عرض الالتزامات المتداولة ثم عرض الالتزامات غير المتداولة ثم حقوق الملكية.
- عرض الأصول غير المتداولة ثم الأصول المتداولة، ثم يتم عرض الالتزامات غير المتداولة ثم عرض الالتزامات المتداولة ثم حقوق الملكية.
- عرض صافي الأصول (الأصول – الالتزامات) حيث تمثل القيمة المتبقية حقوق الملكية.
- العرض وفقا لمدخل التمويل الطويل الأجل (الأصول الثابتة + الأصول المتداولة – الحسابات الدائنة قصيرة الأجل = الدين طويا الأجل + حقوق الملكية).
- العرض وفقا لمدخل رأس المال العامل: حيث يتم عرض الأصول المتداولة ويطرح منها الالتزامات المتداولة للوصول إلى رأس المال العامل، ثم يتم إضافة الأصول غير المتداولة وطرح الالتزامات طويلة الأجل للوصول إلى صافي الأصول أو حقوق الملكية.

الجدول رقم (01) يوضح الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي

جانب الأصول	جانب الخصوم
التثبيتات المعنوية؛	رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة شركات) والاحتياطيات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى؛
التثبيتات العينية؛	
الاهتلاكات؛	
المساهمات	الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة
الأصول المالية؛	الموردون والدائنون الآخرون؛
المخزونات؛	خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤصلة)؛
أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛	المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة سلفا)؛
الزبائن، والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة	خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية
(أعباء مثبتة سلفا)؛	
خزينة الأموال الإيجابية ومعادلات الخزينة الإيجابية	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادر بـ2009/03/25، القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية، ص79 .

[1] خالد، جمال الجعارات: معايير التقارير المالية IAS/IFRS، مكتبة الجامعة، الشارقة، 2007، ص 119.

المطلب الثاني: قائمة الدخل(جدول حسابات النتائج):

قائمة الدخل هي إحدى القوائم المالية التي تبين قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق المكاسب الإيرادية خلال فترة محاسبية معينة[1]، وتهدف إلى تزويد المهتمين بالقوائم المالية بما يمكنهم من معرفة الكفاءة الاقتصادية للوحدة وكذا المعلومات التي تساعدهم على التنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل[2].

فهي عبارة عن كشف بإيرادات المؤسسة خلال فترة زمنية والمصروفات التي أنفقت في سبيل الحصول على هذه الإيرادات وفقا لمبادئ محاسبية متعارف عليها[3]، ويعرف الدخل بأنه الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة حقوق الملكية ما عدا المساهمات التي تتم من قبل الملاك[4]، وعرفت الإيرادات حسب مجلس معايير المحاسبة المالية بأنها " التدفقات الداخلة إلى الوحدة المحاسبية، أو الزيادة في أصولها أو تخفيض لالتزاماتها أو كليهما معا، والتي تنشأ خلال الدورة عن إنتاج السلع أو بيعها و تأدية الخدمات، أو أية أنشطة أخرى ناجمة عن الأعمال الرئيسية المعتادة والمتكررة في الوحدة المحاسبية" أما المصروفات فهي عبارة عن "التدفقات الخارجة من الوحدة المحاسبية، أو أي نقص في أصولها أو زيادة في التزاماتها أو كليهما معا، والتي تنشأ خلال الدورة عن إنتاج السلع أو بيعها وتأدية الخدمات أو أية أنشطة أخرى ناجمة عن الأعمال الرئيسية المعتادة والمتكررة في الوحدة المحاسبية[5]، كما أنها تحقق متطلبات مبدأ الإفصاح التي تعجز حسابات النتيجة الاستجابة إليها للأسباب التالية[6]:

- إن حسابات النتيجة لا يوجد فيها فصل واضح بين أنواع الإيرادات والمصاريف، فحساب الأرباح والخسائر يحتوي على إيرادات متنوعة المصادر بعضها من نشاط عادي جاري والآخر من نشـاط خـارجي عـــادي، مثل إيرادات الاستثمار في الأوراق المالية، بالإضافة إلى مجموعة الإيرادات غير المتكررة، مثل المكاسب الرأسمالية الناجمة عن بيع أصول ثابتة، وذات التداخل يظهر في جانب المصاريف الذي يحتوي هو الآخر على مجموعة متعددة منها بعضها عادي والبعض الآخر غير عادي، ومن أمثلتها الخسائر الناجمة عن

---

(1) وليد ناجي، الحيالي: أصول المحاسبة المالية، مرجع سابق، ص301.

(2) دونالد،كيسو وجيري، ويجانت، ترجمة: أحمد حامد حجاج، المحاسبة المتوسطة، ا، ص 168.

(3) محمد، أحمد إبراهيم: المحاسبة المالية، مكتبة دار الثقافة، عمان، الأردن، 1998، ص 45.

(4) Jean-Jacques Julian, Les normes comptables internationales AIS/IFRS, édition foucher, 2008, p22.

(5) رضوان، حلوة حنان: مدخل نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2003، ص88.

(6) وليد ناجي، الحيالي: أصول المحاسبة المالية، مرجع سابق، ص ص 301-302.

بيع أصول ثابتة، مما يترتب عليه ظهور صافي الربح أو صافي الخسارة، كمتمم حسابي بدون مدلول واضح لا يصلح لتقييم أداء مشروع.

- صعوبة إيجاد ارتباطات بين مكونات حسابات النتيجة، لعدم وضوح تصنيف عناصر إيرادات ومصاريف حسابات النتيجة، مما يترتب عليه صعوبة تقييم أداء المشروع بصورة دقيقة، بالإضافة إلى عدم الاستفادة من نتائج الماضي لتخطيط المستقبل.

أولا: المعلومات الواجب عرضها في صلب قائمة الدخل :

أوجب المعيار المحاسبي الأول (IAS01) عرض بنود قائمة الدخل بشكل مفصل في حالة كون الأهمية النسبية للبند عالية، إما بالنسبة للحد الأدنى للبنود الواجب عرضها في قائمة الدخل فتتمثل في الآتي[1]:

- الإيراد.
- مصاريف التمويل.
- نصيب من الربح والخسارة في المنشأة الزميلة والعقود المشتركة التي تمت المحاسبة عنها وفق طريقة حقوق الملكية.
- مصروف الضريبة.
- مبلغ واحد يتضمن كل من: ربح أو خسارة العمليات المتوقعة بعد خصم الضرائب، الربح أو الخسارة بعد خصم الضريبة والضرائب المعترف بها عند قياس القيمة العادلة ناقص تكاليف البيع أو عند التصرف في الأصول أو مجموعة (مجموعات) التصرف المشكلة للمجموعة الموقوفة.

ثانيا: المعلومات الواجب عرضها في صلب بيان الدخل أو في الإيضاحات:

إذا كانت بنود الدخل والمصروفات مادية قيمتها مهمة نسبيا يتطلب المعيار (IAS01) الإفصاح عن حجمها وطبيعتها بشكل منفصل ومن أمثلة هذه البنود:

- عمليات خفض أو زيادة قيمة الأصول أو المخزون.
- عمليات إعادة هيكلة أنشطة المؤسسة.
- عمليات التخلص من بعض الأصول.
- عمليات التخلص من الاستثمارات .
- تسويات المنازعات القضائية.

[1] طارق، حماد عبد العال: التقارير المالية أسس الإعداد و العرض والتحليل وفقا لأحدث الإصدارات و التعديلات في معايير المحاسبة الدولية والأمريكية والبريطانية والعربية والمصرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 207.

ثالثا: طرق عرض المصاريف عند إعداد قائمة الدخل:

بموجب المعيار (IAS01) يجب تصنيف المصاريف وتحليلها إما حسب وظائفها (مواد أولية، مصاريف الموظفين، الإهتلاكات) أو حسب الوظائف (تكلفة المبيعات، مصاريف بيع ومصاريف إدارية) في حالة استخدام المنشأة تصنيف المصاريف حسب الوظائف يتوجب في هذه الحالة الإفصاح عن طبيعة بنود المصاريف في كل وظيفة مثل تحليل المصاريف البيعية إلى إهتلاك ورواتب وإيجار، إضافة إلى أنه يجب اختيار الأسلوب الذي يقدم معلومات موثوقة وأكثر ملاءمة والذي يعتمد على كل من العوامل التاريخية والصناعية وطبيعة المنشأة[1].

وتجدر الإشارة إلى أن تصنيف المصاريف حسب الوظائف هي الأكثر شيوعا واستخداما من قبل الشركات في معظم دول العالم[2]، ويظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (02) يوضح جدول حسابات النتائج حسب المخطط المحاسبي الوطني:

1-تحليل الأعباء حسب طبيعتها لتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال	**5-الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة**	**9- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع**
2- منتجات الأنشطة العادية	**6-المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات غير المادية**	**10- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة**
3- المنتجات المالية والأعباء المالية	**7-نتيجة الأنشطة العادية**	**11-تحليل المنتجات الأنشطة العادية**
4-أعباء العاملين	**8-العناصر غير العادية (منتوجات وأعباء)**	**12-مبلغ الحصص في الأسهم مصوتا عليها أو مقترحة والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادر بـ2009/03/25، القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية، ص80 .

المطلب الثالث : قائمة التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة):

قائمة التدفقات النقدية من القوائم المهمة حسب المعيار المحاسبي الدولي (IAS07) فهي الحجر الأساس للتشخيص المالي، والغرض منها هو توفير معلومات ملائمة لمستعملي القوائم المالية عن كل المتحصلات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال الفترة، أي معرفة مصادر النقدية وفيما استخدمت ومقدار التغير في رصيد النقدية خلال الفترة، وتحديد مصادر الاختلاف بين مصادر الدخل وصافي التدفقات النقدية[3]، حيث يتم تصنيفها إلى تدفقات من الأنشطة التشغيلية أو الأنشطة الاستثمارية أو الأنشطة التمويلية.

---

[1] محمد، مطر وموسى، السويطي: التأصيل النظري للممارسات المحاسبية، مرجع السابق، ص370.

[2] محمد: أبو نصار وجمعة، حميدات: معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية -الجوانب النظرية والعملية-، مرجع السابق، ص51-52.

[3] عباس مهدي الشيرازي، مرجع السابق، ص 224.

وتمكن قائمة التدفقات النقدية مستعملي القوائم المالية من معرفة الطريقة التي تسيير بها المؤسسة وتستعمل نقديتها والعناصر المعادلة للنقدية، فقائمة التدفقات النقدية تسمح للمستعملين بتقييم الأصـول الصافية للمؤسسة، وهيكلها المالي بما فيها النقدية وقدرتها على الوفاء[1].

الفرع الأول: بنود قائمة التدفقات النقدية

يجب أن تفصح هذه القائمة عن التدفقات النقدية خلال الفترة وعرضها وفق الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية كما يلي[2]:

- **الأنشطة التشغيلية:** وتتمثل في الأنشطة الأساسية المنشئة لنواتج المؤسسة وتدخل في تحديد صافي الدخل، مثل المتحصلات من الزبائن والفوائد وكذلك تسديد المصروفات للموردين والعاملين وتسديد الفوائد.
- **الأنشطة الاستثمارية:** وهي الخاصة ببيع واقتناء الأصول وكذا التوظيفات الأخرى غير المحتواة ضمن العناصر المعادلة للخزينة مثل تقديم القروض للغير وتحصيلها واقتناء الاستثمارات والتنازل عنها.
- **الأنشطة التمويلية:** وهي الأنشطة التي يترتب عليها تغيرات في مكونات الأموال الخاصة من حيث الحصول على رأس مال جديد من الملاك أو المساهمين وإمدادهم بالعوائد، وكذا مديونية الوحدة فيما يخص الحصول على القروض من الدائنين وسدادها.

الفرع الثاني: طرق عرض قائمة التدفقات النقدية

توجد طريقتان مقبولتان في هذا المعيار (IAS 07) لعرض قائمة التدفقات النقدية هما الطريقة المباشرة و الطريقة غير المباشرة، والاختلاف بين هاتين الطريقتين يكمن في طريقة احتساب وعرض التدفقات من الأنشطة التشغيلية، أما عرض التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية فهما مشابهان في كلتا الحالتين، وبالتالي يتوجب على المنشأة عرض التدفقات النقدية من النشطات التشغيلية باستخدام إما:

أولا: الطريقة المباشرة[3]:

يتم الإفصاح بموجبها عن الفئات الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية خلال الفترة، ويشجع المعيار (IAS 07) المنشآت على تقديم التقارير عن التدفقات النقدية باستخدام الطريقة المباشرة حيث أن هذه الطريقة توفر معلومات يمكن أن تكون مفيدة عن تقدير التدفقات النقدية المستقبلية لا تتوافر بمقتضى الطريقة الغير مباشرة، إلا أن المعيار أشار إلى أن استخدام الطريقة الغير مباشرة يعتبر أسلوب مقبول.

الجدول رقم (03) يوضح قائمة التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل (الطريقة المباشرة) حسب (IAS07)

---

(1) Catherine MAILETTE-BAUDRIER,Anne LE MANEH, Les normes comptables internationales IAS-IFRS, BERTI édition, Alger, 2007, P 12.

(2) شناي، عبد الكريم: تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص 54.

(3) محمد، أبو نصار وجمعة حميدات: معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية -الجوانب النظرية والعملية-، مرجع السابق، ص99.

التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	المبالغ	المبالغ
المتحصلات النقدية من بيع البضاعة	xx	
توزيع الأرباح المحصلة	xx	
النقدية المتوفرة من أنشطة التشغيل		xx
المدفوعات النقدية للموردين	(xx)	
المدفوعات النقدية لمصروفات التشغيل	(xx)	
المدفوعات النقدية لضرائب الدخل	(xx)	
النقدية المدفوعة لأنشطة التشغيل		(xx)
صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		xx

المصدر: طارق عبد العال حماد، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل، مرجع سبق ذكره، ص526.

ثانيا: الطريقة غير المباشرة [1]:

يتم بموجبها تعديل صافي الربح أو الخسارة بالتغيرات في أرصدة الأصول والمطلوبات المتداولة خلال السنة المالية، بإضافة قيمة إهتلاك الأصول غير المتداولة ومبلغ إطفاء الأصول غير الملموسة وأي نفقات لا تتطلب نقدية مدفوعة، وكذلك المكاسب أو الخسائر الناجمة عن التخلص من الأصول غير المتداولة أو الاستثمارات المالية، وتظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (04) يوضح قائمة التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل (الطريقة غير المباشرة) حسب (IAS 07)

التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل (الطريقة العير مباشرة)	المبالغ
صافي الدخل قبل الضريبة	xx
يتم تسويتها ب:	
الإهتلاك أو الاستهلاك	xx
الخسائر غير المحققة لأسعار الصرف	xx
مصروف الفوائد	xx
ربح التشغيل قبل تغيرات رأس المال العامل	**xx**
الزيادة في حسابات المدينين	xx
النقص في المخزون	(xx)
الزيادة في حسابات الدائنين	xx
النقدية المتولدة من التشغيل	xx
الفوائد المدفوعة	(xx)
ضرائب الدخل المدفوعة	(xx)
صافي التدفق النقدي من التشغيل	**xx**

المصدر: طارق عبد العال حماد، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل، مرجع سبق ذكره، ص527.

[1] طارق، حماد عبد العال: التقارير المالية أسس الإعداد و العرض والتحليل، مرجع السابق، ص 527.

المطلب الرابع: قائمة التغيرات في حقوق الملكية

تعد قائمة التغيرات في حقوق الملكية للفترة لتفصح عن المعلومات الخاصة بكل من حقوق الملكية في بداية الفترة بعد مراعاة حقوق الغير، والإضافات التي تمت عليها خـلال الفترة مثل زيادة أو انخفـاض رأس المال، ونتيجة الفترة من صافي ربح أو خسارة، وأيضا أسباب التخفيض في حقوق الملكية خلال الفترة مثل المسحوبات والتوزيعات على الملاك، وأخيرا رصيد حقوق الملاك في نهاية الفترة[1]، لهذه الأسباب أوجب المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS01) الشركات بإعداد قائمة التغيرات في حقوق الملكية كقائمة مستقلة ومنفصلة عن القوائم المالية الأخرى، حيث أنها تتضمن تسوية لحقوق الملكية بين آخر الفترة وبداية الفترة، إضافة إلى بنود الأرباح والخسائر التي تعتبر جزءا من حقوق الملكية ولا تظهر في قائمة الدخل.

أولا: مزايا قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

تحقق قائمة التغيرات في حقوق الملكية المزايا التالية[2]:

- التعرف على مقدار حقوق الملكية وبنودها وأي تفصيلات أخرى عنها.
- التعرف على التغيرات التي تحدث لحقوق الملكية خلال الفترة.
- التعرف على بنود الأرباح والخسائر التي تم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية، مثل الأرباح والخسائر المتعلقة ببيع الاستثمارات المتاحة للبيع.

ثانيا: المعلومات التي يتوجب عرضها في صلب التغيرات في حقوق الملكية

يجب أن تتضمن قائمة التغيرات في حقوق الملكية ما يلي[3]:

- الربح أو الخسارة عن الفترة.
- كل عنصر من الدخل ومن المصاريف عن الفترة الذي له علاقة مباشرة بحقوق الملكية ومجموعهما.
- إجمالي دخل ومصاريف الفترة ا(المحسوبة على أساس مجموع 1 و 2 أعلاه) مبينا بشكل منفصل مجموع المبالغ المخصصة للملاك في الشركة وملاك الأقلية.
- من أجل كل عنصر من حقوق الملكية يجب توضيح أثار التغييرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء المشار إليها في المعيار (IAS08).

---

[1] رضوان، حلوة حنان، المرجع السابق، ص336.

[2] خالد، جمال الجعارات: معايير التقارير المالية IAS/IFRS، مرجع السابق، ص 126.

[3] عقاري، مصطفى: المعيار المحاسبي الدولي(1): عرض القوائم المالية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2007،ص 21.

المبحث الثالث: الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

ارتبط الإفصاح المحاسبي بظهور شركات المساهمة وإلزامها بنشر قوائمها المالية دوريا حتى تستفيد الأطراف المعنية من المعلومات التي تم الإفصاح عنها عند اتخاذ القرارات الاقتصادية، وتطور الإفصاح المحاسبي بتطور الفكر المحاسبي سواء من الجانب المهني أو الأكاديمي، إذ لم تعد المحاسبة فن تسجيل وتبويب الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية بل أصبحت تلعب دورها كنظام للمعلومات المحاسبي، من خلال قياس وتحليل وتقديم المعلومات الضرورية للأطراف التي لها مصالح معها، مما توجب بالسعي نحو وضع تشريعات قانونية ومعايير متفق عليها من طرف الممارسين تخص عملية الإفصاح وكيفية عرض المعلومات في القوائم المالية[1].

وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الإفصاح وأهميته وأهدافه، والمقومات الأساسية للإفصاح، كما سنقدم أنواع الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه.

المطلب الأول: الإفصاح المحاسبي (مفهومه، أهميته وأهدافه)

الفرع الأول: مفهوم الإفصاح

لقد زاد الاهتمام في العقود الأخيرة – من بداية الستينات – بموضوع الإفصاح، وهذا لاعتماد العديد من الجهات بشكل كبير في قراراتها على ما تنشره الشركات من معلومات، مما أدى لظهور وجهات نظر مختلفة حول مفهوم وحدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في القوائم المالية المنشورة وهذا لاختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقـــة، حيث يعد الإفصاح ضمنيا إعلام متخذي القرارات بالمعلومات الهامة بهدف ترشيد عملية اتخاذ القرار، والاستفادة من الموارد بكفاءة عالية[2].

وفي هذا المجال فإن الإفصاح المحاسبي والهدف من إعداد القوائم المالية كلاهما يستهدف المنفعة من المعلومات المحاسبية، حيث يمكن تعريف الإفصاح كما يلي:

"إظهار القوائم المالية المنشورة جميعا، تسبق الحقائق التي تجعل هذه القوائم تعبر بعدالة ووضوح عن الوضع المالي الحقيقي للشركة مصدره القوائم، أي منع إخفاء أية معلومة تجعل القوائم مضللة لمن سيستخدم هذه القوائم في عملية اتخاذ القرارات"[3].

ويعرف بأنه "عملية إيصال ونقل المعلومات التي أعدت في مرحلة القياس لمن يستخدمها ويوظفها ويحتاجها، سواء داخل المؤسسة أو خارجها، بحيث يجب مراعاة أهمية المعلومات التي يفصح عنها والوقت الذي يتم فيه الإفصاح وبأي وسيلة"[4]

---

[1] زغدار احمد، سفير محمد، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)مجلة الباحث، العدد 07، 2009، ص 83.

[2] المرجع نفسه، ص83.

[3] محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الرابعة، دار وائل، عمان، الأردن، 2007،ص46.

[4] صديقي مسعود، مرزوقي مرزوقي، التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول والموجود (أسباب التباين وتقييم التناسق)، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي الجديد في ظل معايير المحاسبية الدولية، 17-18جانفي2010 ، المركز الجامعي بالوادي، ص4.

حيث يعتبر الإفصاح المحاسبي روح أي سوق مالي وأساس نجاحه، حيث يحقق الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة ميزانيات الشركات المتعاملة في السوق والإشراف على وسائل الإعلام المختلفة التي تشكلها هذه الشركات والتدخل لإزالة الغش ومنع إعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين[1].

مما سبق يتضح بأن مفهوم الإفصاح يعني توصيل المعلومات المحاسبية إلى الأطراف المستخدمة لها الداخلية والخارجية، بحث تكون هذه المعلومات مفيدة وضرورية توضح حقيقة الوضع المالي للوحدة الاقتصادية ونشاطها، مما يجعل هذه المعلومات تساهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة التي تهدف استمرارية عمل هذه الوحدة.

الفرع الثاني: أهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي

تكمن أهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية في أهداف تلك القوائم والتقارير المالية المشار إليها سابقا، وهي بصفة عامة توفير كل المعلومات التي من شأنها خدمة مستخدميها.

ويلعب الإفصاح المحاسبي دورا هاما في تحقيق الآلية الخاصة بسوق رأس المال من حيث تحديد الأسعار المناسبة للأسهم وتحقيق التوازن بين درجة المخاطر لها والعائد الذي تحققه هذه الأسهم، فالإفصاح المحاسبي يؤدي إلى تخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار وإقبال المدخرين على تقديم أموالهم للمستثمرين وبالتالي كبر حجم سوق رأس المال متمثلا في زيادة عدد الأسهم المعروضة للشراء والبيع وكذلك في زيادة حجم التعامل (عمليات الشراء والبيع) لهذه الأسهم، وهذا يؤدي إلى إمكانية تشغيل المعلومات مثل تنبؤات المحللين الماليين، تنبؤات إدارة المشروعات عن الأرباح المستقبلية، ونشر معلومات عن حالة الاقتصاد القومي مثل سعر الفائدة ومعدل التضخم وإذا تحققت كفاءة سوق المال فإن ذلك سيؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة[2].

أما الهدف من الإفصاح المحاسبي يتمثل فيما يلي:

- عرض القوائم المالية إلى المستثمرين بصورة خالية من التشويش والتظليل في هذه القوائم.
- سرد كل المعلومات التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية للشركة بشكل يفيد مستخدميها.

المطلب الثاني: المقومات الأساسية للإفصاح

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات التالية:

أولا– تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:

تعد القوائم المالية مصدر مهم للمعلومات المحاسبية التي تعتمد عليها الفئات المستخدمة لها، الملاك الحاليون والمحتملون والدائنون، والمحللون الماليون والموظفون والجهات الحكومية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالوحدة الاقتصادية، إلا أن هناك اختلاف في احتياجات تلك الأطراف من المعلومات، هذا ما يجعل

---

[1] حسان قيطيم وآخرون، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد:29، العدد 1، 2007، ص178.

[2] كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص ص 19-21.

معدي القوائم المالية أما خيارين[1]:الأول هو إعداد قوائم مالية حسب تعدد حاجة الفئة المستخدمة وهذا يزيد من تكلفة المعلومة، والثاني يتمثل في إصدار قوائم مالية متعددة الأغراض تلبي جميع حاجات المستخدمين وهذا الخيار غير واقعي لأنه سيجعل القوائم المالية كبيرة الحجم.

ولحل هذه المشكلة فإن مهنة المحاسبة افترضت نوعين من المستثمرين (مستخدمي القوائم المالية)[2]:

مستثمر متوسط الفطنة (عادي) ومستثمر واعيا، وقد اعتمدت لجنة الاستثمارات والبورصة (SEC) على أن المستخدمين هم من النوع الأول وهذا خلال الفترة 1933 إلى 1973، أما هيئة معايير المحاسبة المالية (FASB)ومنذ تكوينها في سنة 1973 فقد أيدت النوع الثاني (مستثمر ممتهن ومحترف)

أما المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)كان أكثر شمولية في تحديد هوية المستخدم بحيث لا يبقى محصور بفئة معينة من المستخدمين، ويشمل كل الفئات المستخدمة الرئيسية، وقد بني هذا الموقف على مفهوم التقرير المالي متعدد الأغراض، لذلك فقد استقر الرأي النهائي في عالم مهنة المحاسبة على أن المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية يتمثل في مجموعة من الفئات التي تحتمل استخدامها للتقارير المالية مع التركيز على فئات الملاك الحاليين والمحتملين والدائنين[3].

ثانيا– تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية:

يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي وهو خاصية الملائمة، حيث تلتقي وجهتا نظر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)والجمعية الأمريكية للمحاسبين (AAA)، فقد عبرت الثانية عن وجهة نظرها في أحد التقارير الصادرة عنها سنة 1966 بما يلي:

في حين تعتبر الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، نعتبر الملائمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، لذا تتطلب خاصة الملائمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة، والغرض الرئيسي لاستخدام هذه المعلومات من الجهة الأخرى"

لذا لابد قبل تحديد ما إذا كانت معلومة معينة كلائمة أو غير ملائمة يلزم تحديد الغرض الذي ستخدم فيه أولا، لأن معلومة ملائمة لمستخدم معين في غرض معين قد لا تكون بالضرورة ملائمة لغرض بديل أو لمستخدم آخر[4].

---

[1] وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة ، الدنمارك، 2007، ص 372.

[2] رضوان حلوة حنان، المرجع السابق، ص476.

[3] وليد ناجي الحيالي ، المرجع السابق، ص ص 373-374.

[4] وليد ناجي الحيالي ، المرجع السابق، ص ص 374-375.

ثالثا– تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها

تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية، هذا إضافة إلى معلومات أساسية أخرى تعرض في الملاحظات والإيضاحات والملاحق المرفقة بالقوائم المالية والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من تلك القوائم، كما أن هذه القوائم المالية تعد وفقا لمجموعة من الافتراضات والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها [1].

رابعا– تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

تعتبر الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية والمتمثلة في الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة – التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية وكذلك الملاحق والإيضاحات التفسيرية، حيث تعتبر القوائم المالية من أهم الأدوات للإفصاح عن المعلومات المحاسبية. وحتى تكون عملية الإفصاح منظمة هناك مجموعة من الأساليب العامة للإفصاح تتمتع بدرجة عالية من القبول والاتفاق بين المحاسبين ومستخدمي القوائم المالية ويمكن تصنيف أكثر الطرق شيوعا للإفصاح على النحو التالي[2]:

- **إعداد القوائم المالية وترتيبها**: إن جزءا مهما من الإفصاح المحاسبي يتمثل في عرض القوائم المالية وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المتعارف عليها يسهل عملية قراءتها وفهمها وإمكانية مقارنتها من قبل المستخدمين واستخلاص المعلومات.
- **الملاحظات الهامشية**: تهدف الملاحظات الهامشية إلى نشر المعلومات التي تفيد في توضيح بعض الأمور المتعلقة بعناصر القوائم المالية ولكن لا يمكن إظهارها في صلب القوائم المالية ذاتها حتى لا تنقص من درجة وضوح القوائم المالية، وعادة ما تستخدم تلك الملاحظات لذكر أية معلومة كمية أو وصفية تمثل بعض التفصيلات أو القيود على المعلومات الواردة على القوائم المالية أو معلومات إضافية أقل أهمية، إن استخدام الملاحظات الهامشية لا يجب أن يعتبر بديلا عن الاعتراف بالبنود التي يتعين ظهورها في صلب القوائم المالية، بل تستخدم الملاحظات الهامشية في الإفصاح عن معلومات مثل:
  - الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية.
  - الإفصاح عن الطرق والمبادئ المحاسبية المتبعة.
  - الإفصاح عن الحقوق والالتزامات.
  - الإفصاح عن الالتزامات المحتملة.
- **الملاحق**: وتشتمل الملاحق على قوائم إضافية ترفق مع القوائم المالية الأصلية، يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية، ومن هذه القوائم الإضافية ما يلي:

---

[1] المرجع نفسه، ص 376.

[2] جودي محمد رمزي: اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي كمدخل لحوكمة الشركات، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر– بسكرة–، يومي 06-2012/05/07. ص 10.

- قائمة التغير في المركز المالي.
- قائمة الأصول الثابتة و طرق الإهتلاك.
- قائمة المخزون السلعي.
- قائمة المدينين و مخصص الديون المشكوك فيها.

- **تقرير المراجع**: يعد تقرير المراجع من مصادر المعلومات الهامة الأخرى والتي غالبا ما يغض المستخدم الطرف عنها، يهدف هذا التقرير إلى تقديم معلومات تتعلق برأي المراجع بشان اتفاق المعايير المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ولا يستخدم في الإفصاح عن أية معلومات مالية جوهرية عن المنشاة.
- **المعلومات الإضافية التي تقدمها الإدارة**: ترد تلك المعلومات في تقرير رئيس مجلس الإدارة في حالة شركات المساهمة، والذي عادة ما يضم بعض الأحداث والمتغيرات التي أثرت على نشاط الشركة والتوقعات المستقبلية والخطط المستقبلية والخطط الخاصة بالنمو والسياسات التشغيلية والتمويلية والاستثمارية المتوقع أن تتبعها الشركة مستقبلا[1].

خامسا– توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

حتى يكون الإفصاح مفيدا فإنه بالإضافة إلى اشتراط أن تكون هذه المعلومات كافية وموثوقة وقابلة للمقارنة والفهم يجب أن يتوفر التوقيت الملائم في إعدادها وعرضها وتقديمها لمستخدمي تلك المعلومات، لذلك فقد حرصت قوانين الشركات وتعليمات هيئات أسواق المال العالمية أن تلزم الشركات بإعداد وعرض المعلومات خلال فترة زمنية معقولة من تاريخ انتهاء السنة المالية أو الفترة المرحلية وتزويد هيئة الأوراق المالية بقوائم مالية مرحلية ربعية أو نصف سنوية بهدف توفير معلومات حديثة لفترات متقاربة للمتعاملين في الأسواق المالية[2].

المطلب الثالث: أنواع الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه

الفرع الأول: أنواع الإفصاح المحاسبي

إن من بين مرتكزات الإفصاح تحديد المستخدم المستهدف للمعلومة المحاسبية كما أشرنا إليه سابقا، وتبعا لاختلاف احتياجات الأطراف المستخدمة فإنه ما يكون ملائم وضروري لطرف ما قد لا يكون بالضرورة ملائم لطرف آخر وهذا لاختلاف مستوى الخبرة، بالإضافة لرغبة الإدارة في الإفصاح أو عدم الإفصاح، واختلاف المعلومات من قطاع لآخر وكذلك اختلاف بيئة الأعمال التجارية كل ذلك أدى إلى إعطاء الإفصاح عدة أنواع لتحديد القدر الملائم من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها ومن هذه الأنواع نذكر[3]:

---

[1] جودي، محمد رمزي، مرجع سابق، ص 10.

[2] حسين، عبد الجليل آل غزوي: حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعاملات المحاسبية، دراسة اختباريه على شركات المساهمة في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير في المحاسبة، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2010، ص53.

[3] رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص119.

أ- **الإفصاح الكافي**: يشير إلى الحد الأدنى الواجب نشره من المعلومات المحاسبية والتي يجب أن تتضمنه القوائم المالية لجعل هذه المعلومات مفيدة لمستخدميها وغير مضللة.

ب- **الإفصاح العادل**: وهو تقديم المعلومات التي تفي باحتياجات جميع الأطراف المستخدمة.

ج- **الإفصاح الشامل**: وهو يعني أن يكون هناك عرض شامل لكافة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية بشكل يجعلها مفيدة للمستثمر وغير مضللة أي ضمان عدم إخفاء أي معلومة.

د- **الإفصاح التفاضلي**: يتم التركيز في القوائم المالية بصورة ملخصة ومختصرة على "التفاصيل" أو التفاوت بين البنود بعقد المقارنات لتوضيح التغيرات الجوهرية وتحديد الاتجاه العام للتغيرات أو "التفاصيل" ويعتمد مدخل "الإفصاح التفاضلي" على التقارير السنوية المختصرة بحجة أن بعض المساهمين يحتاجون إفصاحا شاملا، ولكن الكثير منهم لا يحتاجون إلا إلى معلومات مالية ملخصة وذات تحليل فني أقل.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي

هناك عدة عوامل تؤثر في عملية الإفصاح المحاسبي، ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى عاملين رئيسيين وهما[1]:

أولا: العوامل الداخلية:

حيث يمكن تقسيم العوامل الداخلية إلى عدة عوامل أهمها:

1- عوامل تتعلق بالمعلومات:

تتأثر درجة الإفصاح في التقارير المالية بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها، ومدى توفر عدد من الصفات للحكم على كفاءتها ، مثل أن تكون المعلومات ملائمة للقرارات التي سيقوم باتخاذها أغلب المستفيدين من التقارير المالية، وأن تكون هناك ثقة في هذه المعلومات عند الاستفادة منها، بالإضافة إلى قابليتها للتحقق و المقارنة.

كذلك هناك عامل يتعلق بكلفة المعلومات أو اقتصاد المعلومات، وهو محدد رئيسي لمستوى الإفصاح في القوائم المالية، ويقصد به أن تفوق المنفعة من المعلومة تكاليف إعدادها وتوفيرها لمستخدمي التقارير المالية بشكل مناسب.

2-عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية:

هناك عدة عوامل ترتبط بالوحدة الاقتصادية مثل حجم المشروع، عدد المساهمين، صافي الربح...إلى غير ذلك من العوامل، وقد تؤثر هذه العوامل في درجة الإفصاح في ظل ظروف معينة ويبدو ذلك فيما يلي:

---

[1] محمد أبو نصار وآخرون، أهمية التقارير المالية المرحلية لشركات المساهمة الصناعية الأردنية بالنسبة لقرارات المستثمر في بورصة عمان، بحث مقدم لملتقى (إدارة المعرفة في العالم العربي)، جامعة الزيتونة، الأردن، 2004 ، ص 11.

أ- **حجم المشروع** :إن إعداد واستخراج المعلومات المحاسبية بشكل دقيق وتوقيت مناسب وملائم للمستفيدين منها، يحتاج إلى تكاليف مباشرة ناتجة عن إعداد التقارير المالية، وتكاليف غير مباشرة ناتجة عن كشف جميع المعلومات عن المشروع للشركات المنافسة الأخرى، وتكاليف ناتجة عن عدم وضوح المعلومات للمستثمر، وقد وجدت علاقة موجبة بين حجم أصول المشروع ودرجة الإفصاح في التقارير المالية في عدد من الدراسات الميدانية، وقد يرجع ذلك إلى أن تكلفة إعداد ونشر المعلومات المحاسبية متدنية نسبيا في المشروعات الكبيرة إذا ما قورنت بالمشروعات الصغيرة الحجم.

ب- **عدد المساهمين**: تبين وجود علاقة أيضا بين عدد المساهمين ودرجة الإفصاح على أساس أن زيادة عدد المساهمين تؤدي إلى طلب المزيد من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها، من جانب المساهمين أو من ينوب عنهم من المحللين أو سماسرة الأوراق المالية.

ج- **إدراج المؤسسة بسوق الأوراق المالية**: إن لهذا العامل أثر مباشر في زيادة حجم الإفصاح، حيث تقوم المؤسسات المدرجة بسوق الأوراق المالية، والتي يتم التعامل في الأسهم والسندات التي تصدرها بملء عدد من النماذج والإيضاحات عن أهداف المؤسسة ونشاطها ونتائج أعمالها، وبهذا تكون تحت ضغط لزيادة حجم الإفصاح في التقارير المالية وتحسينها والالتزام بتعليمات الإفصاح التي يحددها السوق المالي.

د- **المدقق الخارجي** :يكون في العادة للمدقق الخارجي الذي يقوم بفحص حسابات المؤسسة تأثير على درجة الإفصاح للمؤسسة، وهذا يكون من خلال ما يلتزم به من مبادئ ومفاهيم محاسبية مقبولة، أو قواعد تفرضها قوانين المهنة التي ينتمي إليها.

ثانيا: العوامل الخارجية:

لعل من ابرز العوامل الخارجية المؤثرة في عملية الإفصاح مايلي[1]:

1- نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم: لابد أن تعطي المؤسسة اهتماما خاصا في قوائمها المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة في تلك المؤسسة، ومما لاشك فيه فإن نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف نوعية النظام الاقتصادى والسياسي السائد في كل دولة مجموعة من الأطراف المهتمين بالمؤسسة حيث حدد "foster" (حملة الأسهم الحاليين والمحتملين، المديرين، العمال، المقرضين، الزبائن، الحكومة).

في حين حدد مجلس معايير المحاسبة المالية المستخدمين الرئيسيين للقوائم المالية في:(المستثمرين الحاليين والمحتملين، الدائنين، مستخدمين آخرين مهتمين باتخاذ قرارات رشيدة في مجالات الاستثمار والإقراض وقرارات أخرى)

[1] محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص ص 586-593 .

وبناء على لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) فإن المستخدمين الرئيسيين للقوائم المالية هم: (حملة الأسهم والدائنون الحاليون والمتوقعون والعمال ومجموعات أخرى مهمة من المستخدمين تشمل الممولين واتحاد التجار والمحللين الماليين والإحصائيين والاقتصاديين والضرائب والسلطات التنظيمية).

أما فيما يخص الدول النامية فإن المستخدم الرئيسي للقوائم المالية هي الحكومة بقي أن نشير إلى أن طبيعة المعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية تختلف باختلاف نوعية المستخدمين الرئيسيين في كل دولة، كنتيجة للتحول السريع نحو العولمة في الأنشطة التجارية والاستثمارية وكذلك زيادة الوعي والاهتمام بالآثار السلبية للشركات على البيئة المحيطة، أدى إلى إلزام الشركات بزيادة الإفصاح المحاسبي ونوعيته.

2- الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح: إن الجهات المنظمة والمسؤولة عن وضع وتنظيم إصدار معايير الإفصاح تختلف باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المتبناة في كل دولة، فالدول التي تتبع المدخل القانوني للتنظيم المحاسبي لا توجدبها لجنة المعايير المحاسبية المالية(ASB) ، أو هيئة معايير المحاسبة فنجد أن خطة المحاسبة الوطنية هي المصدر المهم للوائح المحاسبة وهي تدار بواسطة المجلس الوطني الذي يتبع الحكومة، ففي فرنسا تحتوي الخطة على ثلاثة أنواع من المعايير وهي، المعايير الإجرائية والمعايير الخاصة بالقياس ومعايير الإفصاح، حيث أن هذه الأخيرة تهتم بعملية وصف ونشر وعرض المعلومات المتعلقة بالقوائم المالية.

أما في ألمانيا واليابان فإن المتطلبات القانونية هي التي تحدد المعالجات المحاسبية للعمليات في حين الدول التي تتبع المدخل التنظيم الذاتي فإن المنظمات المهنية وهيئة تبادل الأوراق المالية تلعب دورا مهما في تحديد درجة ومعايير الإفصاح كما في الولايات المتحدة الأمريكية. أما في المملكة المتحدة بالإضافة إلى الهيئات المهنية وهيئات تبادل الأوراق المالية (SEB) فإن قانون الشركات يؤثر ذلك على ممارسات الإفصاح.

حيث يمكن تفسير التأثير المهم لي (SEB) في المملكة المتحدة (SEC)في الولايات المتحدة الأمريكية على عمليات الإفصاح بالقوائم المالية للمؤسسات من خلال الأسواق المالية، فبسبب المنافسة بين المؤسسات للحصول على الموارد المالية اللجوء للأسواق المالية، ومنه جلب مستثمرين جدد لهذه المؤسسات مما يؤدي في النهاية إلى زيادة مستوى الإفصاح.

3- المنظمات والمؤسسات المالية: بالإضافة إلى المنظمات والقوانين المحلية، تعتبر المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح، ومن أمثلة هذه المنظمات:

- **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)** : تضم هذه المنظمة مجموعة من الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان واستراليا ونيوزيلندا، حيث أصدرت سنة 1976 قواعد تتعلق بالحد الأدنى من الإفصاح الذي يكون مقبولا من قبل المجلس الوزاري للمنظمة، وفيما يخص بالتعليمات القطاعية أصدرت الهيئة توصيات تتعلق الإفصاح وفقا للمناطق الجغرافية والنشاطات الرئيسية في كل مجال.

- **لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)**:حيث تتكون هذه اللجنة من 100 دولة من دول العالم، حيث أصدرت العديد من المعايير المحاسبية الدولية التي تتعلق بالإفصاح، وذلك لمساعدة مستخدمي القوائم المالية لفهم الأسس التي أعدت عليها القوانين وتضيق هوة الاختلافات، ففي عام 1989طورت اللجنة إطار عام لإعداد وعرض القوائم المالية تم نشره ويتضمن ما يلي:
  - توجيه وإرشاد واضعي المعايير المالية.
  - مساعدة المعدين والمراجعين والمستخدمين في تفسير المعايير المحاسبية الدولية.
  - تحديد المفاهيم المرتبطة بإعداد وعرض القوائم المالية إلى المستخدمين الخارجيين.

إن هذه اللجنة تحاول تحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي من خلال إصدار من المعايير المحاسبية، ومن بين التوصيات بمعيارها الأول ما يلي:

يجب أن تفصح القوائم المالية إفصاحا واضحا عن كل السياسات المحاسبية التي تم استخدامها .

الإفصاح عن السياسات المحاسبية المهمة والتي تم استخدامها يجب أن يكون جزءا مكملا للقوائم المالية وإن تم الإفصاح عن تلك السياسات في مكان واحد.

المعالجات الخاطئة والغير السليمة لعناصر الميزانية وقائمة الدخل أو حساب الأرباح والخسائر أو أي قوائم مالية أخرى لا تعالج أو تصحح بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة أو بيانات تفسيرية.

وقد أصدرت اللجنة في حدود الواحد والأربعين (41) معيار محاسبي دولي يتعامل مع مواضيع تؤثر على القوائم المالية للمؤسسات .

خلاصة

من خلال التفصيل الذي اعتمدناه في فصل المعلومات المحاسبية يتبين لنا جليا أن نجـــاح أي مؤسســـة يتوقف على مدى سلامة وفعالية القرارات التي يتم وضعها، ورغم تنوع هذه القرارات واختلاف درجة تأثيرها على تحقيق أهداف المؤسسة في الأجلين الطويل والقصير، إلا أن جميع هذه القرارات يجب أن تكون مدروسة وتتماشى مع تغيرات المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة، فنجاحها مرتبط بمدى قدرتها على اتخاذ قرارات واقعية ورشيدة، وكل هذا يكون مصدره المعلومات الصحيحة والفعالة.

وعموما يعود تدهور بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وخاصة العمومية إلى اعتماد أساليب تقليدية في نضم التسيير والإدارة واستعمال المعلومات المحاسبية، مما يتمخض عليه اتخاذ قرارات عشوائية غير فعالة الأمر الذي يؤدي حتما إلى عدم التحكم في الأداء المالي الجيد للمؤسسة، وبالتالي ينتج عنه قرارات خاطئة قد تؤدي إلى إدخال المؤسسة في مخاطر الإفلاس والتسوية.

فأهم ما يميز تسيير المؤسسة أو الإدارة المعاصرة هو النظرة المتوسعة والدراسات المعمقة قبل عملية التنفيذ واتخاذ القرارات، من خلال الارتقاء بمرحلة التشخيص والإعداد التي تحتل المقام الأول في الوظائف الإدارية خاصة في المستويات العليا لما تكتسبه من أهمية باللغة في تجسيد السياسة والاستراتيجيات والأساليب والوسائل البرامج المطولة لتحقيق أهداف المؤسسة، وهو ما سيتام تفصيله في الفصل الثاني.

الفصـــل الثانـــي

التشخيص المالـــــي

تمهيـــــــد

المبحث الأول: مدخل للتشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التشخيص المالي

المطلب الثاني: طرق التشخيص المالي

المطلب الثالث: مراحل عملية الشخيص المالي

المبحث الثاني: أدوات التشخيص المالي

المطلب الأول: التوازنات المالية الكلية

المطلب الثاني: النسب والمؤشرات الخاصة بالميزانية

المطلب الثاني: مؤشرات جدول حسابات النتائج

المطلب الثالث: مؤشرات جدول تدفقات الخزينة

المبحث الثالث: مشاكل التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية

المطلب الأول: مشكلة المعلومات المحاسبية والمالية

المطلب الثاني: مشاكل استخدام النسب المالية في المؤسسات الاقتصادية

المطلب الثالث: استخدامات النسب المالية وحدودها في مجال المؤسسات الاقتصادية

خلاصة

تمهيد

الحقيقة التي تفرض نفسها اليوم هي أنه لا يمكننا تجاهل التحديات الراهنة، وأنه لا يمكننا مواكبة رهانات اليوم بسياسات الأمس، فيجب طلق العنان لنظرة واسعة من خلال دراسات أكاديمية معمقة وشاملة، لمواكبة مؤسساتنا وإداراتنا لرهانات الغد، عن طريق تفعيل آليات للنهوض بالتسيير المؤسساتي، والولوج في عالم الإدارة المعاصرة الذي يتحقق عبر تفعيل التشخيص المنظم والمحكم والفعال في التسيير المالي والإداري في المؤسسة، لأجل تجسيد السياسة والاستراتيجيات والأساليب والوسائل والبرامج المطلوبة لتحقيق أهداف المؤسسة المتطورة.

فكل هذا يدفع انتقال عمليات التشخيص المالي في المؤسسة من كونه مجرد أراء ذاتية تخضع للقرارات الشخصية إلى اعتماد وانتهاج نماذج من واقع المؤسسة مدروسة بطرق علمية وأكاديمية وصولا إلى نتائج مطلوبة ورفيعة تضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، من خلال تقييم المؤسسة بعد جمع الحد الأدنى من المعلومات والبيانات التي تمكن من ضمان البقاء والاستمرارية لها، ولما لا السيطرة والمنافسة في السوق.

فبعدما تطرقنا في الفصل الأول من هذا البحث إلى المعلومات المحاسبية ومناقشة بعض المفاهيم الأساسية حول المعلومات المحاسبية وخصائصها النوعية بالإضافة إلى التطرق إلى أهم مصادر المعلومات المحاسبية التي تكون في شكل تقارير و قوائم مالية فهذه الأخيرة تسمح بتقديم بيانات ومعطيات تمكننا من تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، وفي هذا الفصل سيتم التطرق إلى التشخيص المالي وتحديد أهم المؤشرات والنسب المستخدمة والتي تمكننا من تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية من خلال تحليل القوائم المالية وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل للتشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الثاني: المؤشرات المستخدمة في التشخيص المالي.

المبحث الثالث: مشاكل التشخيص المالي في المؤسسات الاقتصادية.

المبحث الأول: مدخل للتشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية

يكتسي التشخيص المالي أهمية بالغة خاصة في ظل اقتصاد السوق، أين تكون الموارد والاستعمالات من أهم وسائل المؤسسة، والتحكم فيهما ضرورة أكيدة لضمان بقائها واستمراريتها.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التشخيص المالي

الفرع الأول: تعريف التشخيص المالي:

قبل التطرق إلى مفهوم التشخيص المالي يجب أن نعرج على مفهـوم التشخيص فكلمة "**تشخيص**" كلمة يونانية الأصل وتعني "القدرة على الإدراك" « Capacité de perception » وهي مستخدمة بشكل واسع في ميدان الطب حيث تشمل على تحديد طبيعة المرض بهدف التوصل إلى الشفاء عبر ملاحظة الأعراض وتحديد الأسباب، وفي الوقت الحالي أصبح لكلمة التشخيص مستعملين في مختلف الميادين والتي من بينها ميدان تسيير المؤسسات حيث يمكن التشخيص في هذا الميدان من تحديد طبيـعة الاختلالات والصعوبات التي تعاني منها المؤسسة[1].

يمكن تعريف التشخيص المالي أيضا على أنه عملية تحليل للوضع المالي للمؤسسة باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية بهدف استخراج نقاط القوة ونقاط الضعف ذات الطبيعة المالية[2].

كما يعتبر تقييما للحالة المالية لفترة زمنية معينة من نشاط المؤسسة والوقوف على الجوانب الإيجابية والسلبية من السياسة المتبعة باستعمال أدوات ووسائل تتناسب مع طبيعة الأهداف المراد تحقيقها، لذا فهو مهمة من مهام المسير ويعتبر الركيزة التي يستند عليها في وضع البرامج والخطط المالية المستقبلية[3].

فعملية التشخيص المالي لا تتوقف عند مجرد الكشاف عن مواطن القوة والضعف وإنما تتطلب ضرورة البحث عن العوامل والأسباب التي أدت أو ستؤدي إلى وقوع ذلك ومن ثم البحث عن البدائل وتحليلها وتقييمها لاختيار الأمثل من بينها بالإضافة إلى الإجراءات التي تحد من إعادة الوقوع فيها[4].

و يعرف أيضا بأنه "دراسة وتحليل الحالة المالية للمؤسسة بغرض توقع المخاطر وخاصة المالية منها التي تهدد المؤسسة"[5].

---

(1) خليفة الحاج، وكال نورالدين، التشخيص المالي أداة لرسم الاستراتيجية المالية للمؤسسة، الملتقى الوطني الأول حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة محمد شريف مساعدية- سوق أهراس-، يومي 22-2012/05/23. ص 03.

(2) يوسف القريشي، الياس بن ساسي، التسيير المالي للمؤسسة، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن، 2006، ص45.

(3) مبارك لسلوس ، التسيير المالي ، ديون المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2004 ، ص 15.

(4) *K.hamdi,Diagnostic et redressement d'entreprise,édition salam, alger,2002,p 33.*

(5) *Pierre Conso et Farouk Hemici, Gestion financière de l'entreprise, 10ème édition, Edition Dunod, Paris, 2002, p : 179.*

الفرع الثاني: أهداف وأهمية التشخيص المالي:

أولا: أهداف التشخيص المالي:

أصبح التشخيص المالي ضرورة قصوى لإدارة الأعمال ولتسيير المؤسسات بشكل سليم، وبصفة عامة فان التشخيص المالي يهدف إلى تحديد المركز المالي الصافي للمؤسسة وتشخيص وضعيتها، ونظرا لتعدد مجالات انتماء كل محلل مالي فإن الهدف يختلف باختلاف تلك المجالات حيث يهدف التشخيص المالي إلى إجراء فحص للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسات في دورة أو عدة دورات من نشاطها أو الدراسة المواصلة للبيانات المالية من أجل فهم مدلولاتها ومحاولة لتفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بذلك الحجم وهذا يعمل على اكتشاف مواطن القوة والضعف للسياسات المالية التي تعمل في إطارها المؤسسة ومنه اقتراح إجراءات مالية، ففي الحالة الجيدة تكون إجراءات بهدف الحفاظ على الاستقرار والتحسين أما في الحالة السيئة يهدف إلى الخروج من الوضعية والتخلص من أسباب الاختلالات[1].

وسنرى أهداف التشخيص المالي بصفة خاصة لكل من[2]:

- **المؤسسة**: تعتمد على التشخيص المالي من أجل اتخاذ القرارات المناسبة لاختبار السياسة التمويلية الملائمة بالإضافة إلى بناء نظام معلوماتي يمكنها من التنبؤ بالصعوبات المتعلقة بالمردودية والأخطاء المتمثلة في نقص السيولة والوقوف على طبيعة تطور المؤسسة وغيرها.
- **المورد**: كونه الممول الرئيسي للمؤسسة بالبضائع والمواد الأولية والتي تستحق التسديد في الآجال المحددة، لا يكون اهتمامه بخزينة المؤسسة فحسب بل بطبيعة علاقة المؤسسة بالبنك فكلما كانت هذه العلاقة جيدو فإن المورد يضمن تحصيل أمواله في الآجال المحددة.
- **البنوك**: تسعى من خلال التشخيص المالي إلى التنبؤ بالعجز المتوقع على مستوى خزينة المؤسسة وذلك حرصا على ضمان استرجاع أموالها.
- **الزبون**: إن اهتماماته تتناقض مع اهتمامات المورد أو البنك فهو يسعى لاكتشاف نقاط الضعف ومعرفة الصعوبات التي تواجهها المؤسسة للاستفادة من الشروط المثلى للتسديد، وذلك انطلاقا من موقعه التفاوضي القوي أمام المؤسسة من خلال فرض شروطه المتعلقة بالأسعار والتخفيضات وآجال التسديد.
- **المنافسون**: هدفهم يكمن في معرفة وزن المؤسسة المنافسة في السوق، وذلك بالتعرف على تطور مبيعاتها.

---

[1] أحمد جميل توفيق، محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية أساسيات وتطبيقات، دار الجامعة المصرفية، الإسكندرية، 1985 ، ص 25.

[2] المرجع نفسه، ص ص 82-83.

ثانيا: أهمية التشخيص المالي:

كما تظهر أهمية التشخيص فيما يلي[1]:

- يسمح بتحليل الإمكانيات المالية للمؤسسة.
- يساعد في شرح النتائج المتحصل عليها مما يسمح بتحليل الانحرافات بين الكفاءات المطلوبة والقرارات الحقيقية للمؤسسة ومن ثمة المقارنة بين وما يمكن تحقيقه بنفس تلك الإمكانيات .
- يسمح بصياغة استراتيجية ملائمة ارتباطا بالنتائج المؤقتة لذلك التشخيص.
- يسمح بتحديد تموقع المؤسسة في السوق بين منافسيها.
- يمكن من معرفة النتائج الممكنة للأهداف المسطرة.
- يساعد في تحليل المحيط بكشف مختلف التغيرات الداخلية والخارجية بغض النظر عن الصعوبات المحيطة والتي من الأفضل ترتيبها حسب قدرة تحمل المؤسسة، والعمل على تفكيكها وتبسيطها بغرض تحقيق أفضل استراتيجية ممكنة تجاه محيطها، ومنه فإن أهمية التشخيص تظهر من خلال القيام بدوره على أكمل وجه بحيث يصل المشخص إلى حل سريع وإيجابي إذا قام بفحص دقيق يمس كل الجوانب الممكنة والإحاطة بكل المعطيات والمتغيرات وذلك بتوفر الشروط والهدف من ذلك هو اكتشاف الأخطاء والتقليل بقدر الإمكان من الصعوبات التي تواجه المؤسسة.

المطلب الثاني: طرق التشخيص المالي

تشمل طرق التشخيص المالي على ثلاث أنواع وهي التشخيص التطوري، التشخيص المقارن والتشخيص المعياري، على النحو التالي:

الفرع الأول: التشخيص المالي التطوري:

وهذا النوع من التشخيص المالي يقوم على دراسة الوضعية المالية للشركة لعدة دورات مالية متتالية ووفقه يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة من أجل تشخيص الوضع الحالي وتقدير الوضعية المالية المستقبلية وحتى تتمكن الشركة من إجراء هذه الدراسة لابد من امتلاك الشركة لنظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال وهذا حتى يستطيع المحلل المالي من رسم التطور المستقبلي للوضعية المالية، ويرتكز التشخيص المالي التطوري على دراسة تطور العناصر التالية[2]:

---

[1] جمال الدين مرسي وأحمد عبد الله اللحلح، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص ص: 98-101.

[2] يوسف القريشي، الياس بن ساسي، مرجع سابق، ص49.

- **النشاط**: متابعة التغيرات الحاصلة في النشاط عبر فترات وهذا اعتمادا على التغير في رقم الأعمال أو القيمة المضافة أو النتائج المحاسبية ووفقها يتم الحكم على نمو النشاط وهل يتطابق مع أهداف الشركة ومعطيات السوق وبناء على حالات نمو النشاط وتطوره (مرتفع، مستقر، منخفض) يمكن مراقبة تطور هيكل التكاليف والذي ينبغي أن يتناسب طرديا مع تطور النشاط.
- **أصول الشركة**: تعبر الأصول عن مجموع إمكانيات الشركة المادية والمعنوية والمالية والمعنوية المستخدمة في ممارسة أنشطتها وتعد مراقبة تطور هذه الإمكانيات ضرورية لتشخيص النمو الداخلي والخارجي كما يعد أيضا مؤشرا استراتيجيا هاما للتعبير عن التوجه الاستراتيجي للشركة سواء كان توجهها نحو النمو أو البقاء أو الانسحاب من السوق.
- **هيكل دورة الاستغلال**: ونقصد بهيكل دورة الاستغلال من العملاء والموردين والمخزونات والتي تكون في مجملها الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال حيث يتوجب على الشركة مراقبة تطور هيكل دورة الاستغلال عبر الزمن ومحاولة مقارنة نموها بنمو النشاط وهذا للحكم على مستوى الاحتياجات المالية.
- **الهيكل المالي**: يقصد بالهيكل المالي مختلف مصادر التمويل الشركة والمتمثلة أساسا في الأموال الخاصة ومختلف مصادر الاستدانة، ويسمح التشخيص بمراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي والمساهمات الشركاء وإبراز مدى قدرة الشركة على تمويل احتياجاتها وقدرتها على السداد ومدى تأثير الاستدانة على المردودية.
- **المردودية**: يعتبر الهدف الاقتصادي الرئيسي للشركة هو تطور المردودية حيث تعد ضمان لبقاء ونمو واستمرارية الشركة حيث تعتبر المردودية مؤشرا مهما يستخدم في الحكم على أداء الشركة وعليه تمثل مراقبة التطور معدلات المردودية قاعدة أساسية للتشخيص المالي التطوري وهذا باستخدام نسب المردودية وآلية الرفع المالي.[1]

الفرع الثاني: التشخيص المالي المقارن:

يرتكز هذا التشخيص على مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع مؤسسات مماثلة في النشاط، وفي أغلب الأحيان المؤسسات المنافسة، أو الرائدة في نفس القطاع، وذلك باستعمال مجموعة من الأرصدة والأدوات والمؤشرات المالية، يهدف المحلل المالي من خلال التشخيص المقارن إلى مراقبة الأداء المالي للمؤسسة بناء على التغير في المحيط، خاصة في حالات المحيط غير المستقر[2].

---

[1] يوسف القريشي، الياس بن ساسي، مرجع سابق، ص49.

[2] خليفة الحاج، وكال نورالدين، مرجع سابق، ص 05.

الفرع الثالث: التشخيص المالي المعياري:

يعتبر التشخيص المعياري امتدادا للتشخيص المقارن إلا أن جوهر الاختلاف بينهما يمكن في أنه وبدل من مقارنة وضع الشركة بمجموعة من المؤسسات المنتمية لنفس القطاع فإننا نعتمد على استحداث معدلات معيارية يتم اختيارها وفقا على دراسات شاملة ومستمرة لقطاع معين وهذا من طرف مؤسسات ومكاتب دراسات مختصة وحتى تتمكن من توضيح وتبسيط محتوى هذه الطريقة نحاول تقديم بعض المعايير المعتمدة من قبل مجموعة من المؤسسات في نشاطات مختلفة فعلى سبيل المثال[1]:

- معدل الهيكل المالي الذي يساوي (الديون/ الأموال الخاصة) يقدر ب8 %كمعيار بالنسبة للمؤسسات البنكية وعليه لا يجب أن تكون متقرب من هذه النسبة؛
- الديون المتوسطة والطويلة الأجل يجب أن لا تتعدى ثلاث أضعاف القدرة على التمويل الذاتي.

المطلب الثالث: مراحل عملية الشخيص المالي

يرتكز التحليل المالي عموما على منهج يتضمن خطوتين رئيسيتين، الأولى تتضمن جمع ومعالجة المعلومات المتوفرة ، وتتضمن الثانية اختيار وصياغة المؤشرات الدلة والمفيدة في التشخيص، وما يلي شرح مفصل لتلك المراحل:

الفرع الأول: جمع ومعالجة المعلومات

إن ظروف جمع المعلومات المحاسبية المالية تختلف حسب وضع وحالة المكلف بالتشخيص المالي سواء كان مسؤولا ماليا، بنكيا أم خبيرا محاسبيا، وعليه فان جوهر التشخيص المالي يكمن في لعبة التقارير المالية التي تعتبر حصيلة النظام المحاسبي المعتمد، وهذا ما يفرض ضرورة التطلع على مثل تلك التقارير والمعلومات. بالنسبة لمصادر المعلومات المالية والمحاسبية يمكن التمييز بين مصادر داخلية وأخرى خارجية، فالمصادر الداخلية تساعد بطريقة مباشرة في التحليل والتشخيص، ويمكن تقسيمها بدورها إلى مصادر أساسية هي قائمة المركز المالي، قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية ، ومصادر ثانوية هي تقرير مدقق الحسابات التقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة، تقارير مالية داخلية تعد لأغراض إدارية وبيانات تفصيلية عن عناصر القوائم المالية، في حين تمثل المصادر الخارجية مصدرا إضافيا تساهم بطريقة غير مباشرة في التشخيص المالي من خلال المساعدة في عملية تقييم وتفسير النتائج المتحصل عليها من التشخيص، وأهم المصادر الخارجية هي حالة المؤسسة وسمعتها في الأوساط التجارية، بيانات أسواق المال ومكاتب السمسرة، المنشورات الاقتصادية، الصحف والمجلات الصادرة عن الهيئات الحكومية ومؤسسات البحث العلمي، مكاتب الدراسات والمكاتب الاستشارية .

[1] يوسف القريشي، الياس بن ساسي، مرجع سابق، ص51.

الفرع الثاني: اختيار وصياغة المؤشرات والنسب المالية الدالة

ترتبط هذه المرحلة بسابقتها، حيث إن اختيار وصياغة المؤشرات المستعملة فبي التشخيص يرتبط أساسا بجودة المعلومات المتحصل عليها حول الوضع المالي للمؤسسة، ولا يكتفي المشخص عند صياغة المؤشرات بتحليل نشاط دورة واحدة بل من المجدي أن يتم تغطية أطول فترة ممكنة وذلك بغية كشف التطورات الهامة في نشاط المؤسسة. هذا ويمكن تحليل المرحلتين السابقتين بشيء من التفصيل لنحصل علة دورة التشخيص المالي .

المبحث الثاني: أدوات التشخيص المالي

إن الهدف من التشخيص المالي هو تحديد ومعرفة مواطن القوة والضعف في الحياة المالية للشركة وهذا لضمان تحسين الوضع في المستقبل واستمرارية التسيير الفعال، وهذا بطبيعة الحال يتوجب استخدام مجموعة من الأدوات المتكاملة فيما بينها.

المطلب الأول: التوازنات المالية الكلية

تعد الميزانية الوظيفية أساس تحليل التوازن المالي والصلابة الهيكلية للمؤسسة، وترتب حسابات الأصول وحسابات الخصوم لا يستند على معايير زمنية (طويلة، قصيرة ومتوسطة)، ولكن إلى كيفية استعمال الأموال المتحصل عليها (الخصوم) والاستخدامات التي تحققت من ذلك (الأصول). [1]

ويوضح الجدول رقم 05 الشكل العام للميزانية الوظيفية لمؤسسة اقتصادية حسب النظام المحاسبي المالي:

[1] تودرت أكلي: التحليل المالي في ضل النظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص 87.

الجدول رقم (05): يوضح المـــــيزانية الـــــوظيفية

الأصـــول	المبلغ		الخصـــوم	المبلغ
الإستخـدامات المستقرة			**المـــوارد الدائمة** Ressourc	
الأصـــول غير جارية			– رؤوس الأموال الخاصة	
– القيم الثابتة المعنوية			– الخصوم غير المتداولة	
– القيم الثابتة المادية			– مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	
– القيم الثابتة في شكل امتياز				
– القيم الثابتة الجاري انجازها				
– القيم الثابتة المالية				
– الضرائب المؤجلة على الأصول				
استخـدامات الاستغلال			رأس مال عامل إجمالي	
المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ			**مـــوارد الاستغلال** Ressources d'exploitation « Rex »	
حسابات الغير			الخصوم المتداولة (موردون + قروض بنكية + ديون أخرى)	
استخـدامات خارج الاستغلال **العناصر غير المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال (أعباء معينة مسبقا + القيم المنقولة للتوظيف)**			**مـــوارد خارج الاستغلال** العناصر غير المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال(نواتج معينة مسبقا + ضرائب على ارباح + موردو التثبيتات)	
استخـدامات الخزينة			**مـــوارد الخزينة**	
المتاحات النقدية (بنك + صندوق)			التسهيلات البنكية الجارية	
مجـموع الأصول			**مجـــموع الخصوم**	

المصدر: تودرت أكلي: التحليل المالي في ضل النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، ص:87

وينبغي على تحليل التوازن المالي على المدى المتوسط والطويل أن ينطلق من الميزانية الوظيفية، والغرض من التحليل هو، هو التحقق من المعادلة الأساسية المعروفة باسم المعادلة التوازنية والتي تعطى بالعلاقة الآتية:

احتياجات رأس المال العامل ≥ رأس المال العامل

حيث أن:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الاستخدامات المستقرة

= رؤوس الأموال الخاصة + الخصوم غير جارية – الأصول غير جارية

احتياجات رأس المال العامل = (استخدامات الاستغلال + استخدامات خارج الاستغلال) – (موارد الاستغلال+ موارد خارج الاستغلال)

ويمثل رأس المال العامل فائض الأموال الدائمة على الاستخدامات المستقرة يستعمل لتمويل قسم من الاستخدامات الجارية.

في حين تعبر احتياجات رأس المال العامل للاستغلال على كفاية الموارد المتولدة من الاستغلال في تغطية الاستخدامات الخاصة بدورة الاستغلال. وفي حالة إذا ما كانت سالبة دل ذلك على وجود مورد إضافي للمؤسسة.

أما عن احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال فتشكل من الفرق بين الاستخدامات خارج الاستغلال والموارد خارج الاستغلال، والذي يمكن أن تكون موجبة.

وأخيرا فإن الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، يشكل ما يعرف بالخزينة الصافية للمؤسسة، والتي تشير أيضا إلى الرصيد الموجب أو السالب بين استخدامات الخزينة وموارد الخزينة.

الخزينة الصافية = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال

المطلب الثاني: النسب والمؤشرات الخاصة بالميزانية

الفرع الأول: تعريف النسب

حتى يتمكن المحلل المالي من استخراج المؤشرات و النسب المالية من الميزانية المحاسبية لابد من تحويلها إلى ميزانية مالية وباستخدام النظام المحاسبي المالي الجديدSCF أصبحت الميزانية المحاسبية هي ميزانية مالية مما سهل العمل للمحلل المالي، يعتبر التحليل باستخدام النسب المالية من أهم وأقدم وسائل التحليل المستخدمة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة والحكم على نجاعتها[1]، وعلى الرغم من ظهورها في القرن التاسع عشر إلا أنها ما زالت تمثل احدى أدوات التشخيص المالي التي يمكن الاعتماد عليها من طرف جميع الأطراف.

وتعتبر النسب المالية مؤشرات تفيد في تحليل البيانات المالية للمؤسسة وتلقي الضوء على بعض المشاكل المحتمل وجودها. فهي تعطي الإجابة للعديد من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي والمركز النقدي والأداء وتقييم قرارات الاستثمار وقرارات التمويل[2].

تعرف النسب على أنها علاقات متجانسة يربط بينها منطق اقتصادي بهدف استخلاص مؤشرات تطور ظاهرة معينة وهذا يعني أنه يوجد عدد لا نهائي منها، و هنا يصبح لزاما على المحلل المالي أن يستخدم مجموعة

---

[1] إيمان خلفاوي، التشخيص المالي في البنوك: دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة،2010،ص 82.

[2] حمزة محمود و الزبيدي حمزة، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، 2004،ص 175.

محدودة من النسب المالية المنسجمة والمتكاملة فيما بينها لتحقيق الهدف من التحليل. وتجدر الإشارة إلى أنه جوهريا ليس للنسب المحسوبة معنى مهما كانت طبيعتها لتعطي حكما موضوعيا إلا إذا قورنت مع[1]:

- النسب المماثلة لسنوات سابقة لنفس المؤسسة لنتتبعها في الزمن بغرض إظهار اتجاه الظاهرة المدروسة.
- نسب نموذجية تحددها المؤسسة لنفسها كأهداف تسعى لتحقيقها.
- متوسط نسب القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة و خصائصه.

مزايا استخدام النسب[2]:

يمكن إبراز مزايا التحليل بواسطة النسب فيما يلي:

- إمكانية حسابها ببساطة ويسر.
- نتائجها تعرض بصورة كمية قابلة للفهم والتفسير والمقارنة.
- تقدم وتكشف بيانات ومعلومات لا تقدمها القوائم المالية الأخرى.
- القدرة التنبؤية للنسب، بحيث يمكن استخدام قيمة النسبة كمؤشر مسبق على احتمال مرور المؤسسة بأحداث معينة مستقبلا بصورة تستوجب اتخاذ إجراءات وقائية.
- تفسير وتقييم القوائم المالية لأغراض الاستثمار والاقتراض.
- قدرة بعض النسب على الاحتفاظ بالحد الأقصى من المعلومات التي تتوفر في نسب أخرى، بحيث يمكن الاستعانة بنسبة واحدة والاستغناء على نسب عديدة عند تقييم مجال محدد من الأداء.

و تتمثل أهم النسب المالية المستخرجة من الميزانية المالية في:

الفرع الثاني: نسب السيولة

تقيس نسب السيولة مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المالية القصيرة الأجل. فإذا كانت نسب السيولة قليلة، فقد يعني ذلك عدم قدرة المنشأة على تسديد ديونها القصيرة الأجل وقد تكون في حالة عسر مالي، كما أنه اذا كانت هذه النسب مرتفعة فإن ذلك يعني أن المنشأة غير قادرة على استغلال اموالها بشكل

---

[1] زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010، ص 36.

[2] هيثم محمد الزغبي، الادارة والتحليل المالي، دار الفكر للنشر، عمان الاردن، الطبعة الأولى، 2000، ص 223.

مربح، بل أن تلك الأموال مقيدة بموجودات تدر عائدا قليلا. ولذلك فمن الأفضل أن تكون أن تكون نسب السيولة عند المنشأة معقولة [1]:

1- نسبة السيولة الجاهزة:

تبن هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد فقط على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها، ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

نسبة السيولة الجاهزة = المتاحات (الصندوق +البنك +القيم المنقولة للتوظيف)/ الخصوم الجارية

تجيب هذه النسبة على التساؤل: هل الأموال التي هي تحت تصرف المؤسسة كافية لتغطية كل الديون قصيرة الأجل؟

في معظم الحالات هذه النسبة أقل من الواحد و السبب في كون المتاحات الحالية لدى المؤسسة تغطي جزء فقط من الديون قصير الأجل التي تكون تواريخ استحقاقها قريبة جدا شهر، شهرين أو ثلاث. أما إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل أن المؤسسة لديها وفرة من الأموال تستطيع أن تغطي بها الديون التي تكون تواريخ استحقاقها من ستة إلى إحدى عشرة شهرا هذا يدل على سوء تسيير الخزينة (يعني أن هناك أموال غير موظفة)

2- نسبة السيولة المخفضة: يتم حساب هذه النسبة كما يلي:

نسبة السيولة المخفضة = المتاحات +الزبائن والحسابات الملحقة / الخصوم جارية

تحسب في حالة ما إذا كانت النسبة السابقة أي نسبة السيولة الجاهزة أقل من الواحد، تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل بواسطة تحصيلات الزبائن والخزينة المتاحة لديها، أي بدون الاضطرار إلى بيع مخزونها، حيث تجيب هذه النسبة على التساؤل:

هل الأموال التي بحوزة المؤسسة بالإضافة إلى ما تنتظر تحصيله من حقوق لدى زبائنها كافي لتسديد كل الديون قصيرة الأجل؟

ويعود السبب في استبعاد المخزون لأنه من الأصول التي لا يسهل تحويلها سريعا إلى نقدية، فهو يحتاج لفترة زمنية حتى يتم بيع، بالإضافة إلى كونه يمثل أكبر حصة من الأصول الأقل من سنة.

[1] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، المرجع السابق، ص ص130-134.

يجب أن تكون هذه النسبة قريبة من الواحد من أجل ضمان تسديد الديون في تواريخ استحقاقها. حتى وإن كانت هذه النسبة أقل بقليل من الواحد فهي لا تدل على مشاكل مالية بل تعكس تسيير جيد للخزينة (سياسة تسيير الخزينة قريب من الصفر).

3- نسبة السيولة العامة:

تسمى كذلك بنسبة القدرة على الوفاء في المدى القصير. تحسب في حالة كانت النسبة السابقة أقل من الواحد، وتقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تغطية ديونها الأقل من سنة باستخدام الأصول الأقل من سنة، وذلك من خلال العلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة = الأصول الجارية / الخصوم الجارية

لقد حظيت هذه النسبة باهتمام المحللين في بداية القرن العشرين وخاصة لأغراض تقييم الائتمان. حيث تجيب هذه النسبة على التساؤل:

هل تسمح كل من المتاحات زائد ما تنتظر المؤسسة تحقيقه من تحصيلات الزبائن زائد الأموال المجمدة في شكل مخزونات(أي تلجأ المؤسسة إلى بيع كامل مخزوناتها) من أجل تغطية و تسديد كل الديون قصيرة الأجل؟

يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد، الحالة المعاكسة تعني أن المؤسسة غير قادرة على مواجهة التزاماتها الأقل من سنة بواسطة أصولها الأقل من سنة وتصبح في هذه الحالة المؤسسة مجبرة على بيع أصولها الثابتة أو اللجوء إلى الاستدانة أو أي مصدر آخر للتمويل من أجل تسديد ما عليها من ديون قصيرة الأجل.

حتى وإن كانت نسبة السيولة العامة أكبر من الواحد قد تواجه المؤسسة مشاكل في الخزينة وذلك في حالة ما إذا كانت تواريخ استحقاقية الديون قبل تواريخ تحصيلات الزبائن هنا تلجأ المؤسسة لحلول مؤقتة للتمويل تتمثل أساسا في القروض البنكية على المدى القصي.[1]

هذا يعني أن المؤسسة حتى وإن كانت قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصير الأجل هذا لا يمنع أن تواجه مشاكل في الخزينة. لذلك يجب على المؤسسة أن تراقب المهل الممنوحة للزبائن، المهل المتحصل عليها من الموردون وبالطبع معدل دوران المخزونات.

[1] مؤيد راضي خنفر، المرجع السابق، ص ص130-134.

الفرع الثالث: تحليل القدرة على سداد الديون في الأجل الطويل (نسبة المديونية)

إن الأموال الخاصة عادة لا تكفي لتمويل الاستثمارات لذلك تلجأ المؤسسة للاقتراض، لكن الاعتماد على الديون بشكل مبالغ فيه قد يؤدي بالمؤسسة إلى الإفلاس والخروج من دائرة الأعمال. لذلك تهتم الإدارة المالية بمعرفة أثر استخدام المديونية في هيكل تمويل الاستثمارات ولذلك تلجأ إلى هذه المجموعة من النسب من أهمها[1]:

1- نسبة القروض إلى مجموع الأموال:

وتسمى بنسبة الرافعة المالية وتشير هذه النسبة إلى درجة الاعتماد على مصادر التمويل المفترضة في تكوين أموال المؤسسة وكلما زادت نسبة الرافعة المالية كلما انخفضت مساهمة حق الملكية في أموال المؤسسة، وتحسب الرافعة المالية بالعلاقة التالية:

نسبة الرافعة المالية = الخصوم الجارية وغير جارية / إجمالي الأصول

2- معدل تغطية الفوائد:

تتحمل المؤسسة الأعباء الثابتة تتمثل في الفوائد على القروض الممنوحة لها وعليه يتركز اهتمام الإدارة المالية حول تحديد مدى قدرتها على تسديد هذه الأعباء الثابتة وتغطيتها من أرباح المؤسسة وتحسب هذه النسبة من خلال العلاقة التالية:

معدل تغطية الفوائد = صافي الربح قبل الفائدة / الفائدة

3- نسبة الاستقلالية المالية: وتحسب هذه النسبة من خلال الصيغة التالية:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / إجمالي الاقتراض

تجيب هذه النسبة على السؤال : ألم تبالغ المؤسسة في اللجوء إلى الاقتراض؟

يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد لكي يضمن مقرضو المؤسسة استرجاع أموالهم في حالة تصفيتها نتيجة للاسيولة، حيث تبقى المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في حالة ما إذا كانت أصولها الحقيقية الصافية قادرة على تغطية مجموع الديون.

[1] حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، الوراق للنشر والتوزيع، ط 2،الأردن، 2008، ص ص133-135.

المطلب االثالث: مؤشرات جدول حسابات النتائج:

إن تحليل جدول حسابات النتائج يعتبر أمرا أساسيا في فهم الكيفية التي تشكلت بها النتيجة الصافية، كما و أن الهدف من تحليل النتيجة متعدد الأوجه فهو يسمح بقياس ربحية المؤسسة (باعتباره الهدف الأساسي لوجودها)كما يتيح للمحلل المالي من تشخيص بعض الظواهر من بينها ما هو متعلق بالخزينة والتوازن المالي ومنها ما هو متعلق بأهداف تقييم الأداء المالي للمؤسسة بالإضافة إلى أهداف أخرى متعلقة بالمراقبة الداخلية والخارجية سواء من طرف المالك أو المساهمين أو الدائنين وغيرهم[1].

الفرع الاول: المؤشرات الاجمالية لجدول حسابات النتائج

من بين المؤشرات المستخرجة من تحليل جدول حسابات النتائج نجد[2]:

1- رقم الأعمال:

هو الإيرادات المتولدة عن الأنشطة الأساسية ويتحدد حسب الحصة السوقية وتبعا لمدى سيطرة المؤسسة على الأسواق، وتختلف مكوناته باختلاف النشاط الذي تؤديه المؤسسة وبشكل عام يتفرع إلى رقم الأعمال التجاري ورقم الأعمال الإنتاجي ورقم الأعمال الخدمي.

أما إذا كانت المؤسسة متنوعة فإنه يمكن حساب رقم الأعمال بواسطة العلاقة التالية:

رقم الأعمال = المبيعات + إنتاج مباع + خدمات

2- الهامش التجاري:

هو مؤشر يقيس العلاقات التجارية بين المؤسسة والعملاء من جهة والمؤسسة والمورد من جهة أخرى ويدرس العلاقات التبادلية بين هذين المتعاملين ومن ثم تحديد مكانة المؤسسة في السوق الأمامية والخلفية.

ويمكن حساب الهامش التجاري بحساب الفرق بين مبيعات البضائع وتكلفة شرائها وذلك وفقا للعلاقة التالية:

الهامش التجاري = مبيعات بضاعة – مشتريات بضاعة + التغير في المخزون

أو

الهامش التجاري = مبيعات بضاعة – بضائع مستهلكة

---

[1] الياس بن ساسي، عمر قريشي، مرجع سابق، ص 165.

[2] المرجع نفسه، ص ص 169-179 .

3- الإنتاج:

نجد هذا المؤشر في جدول حسابات المؤسسات القطاعية الصناعية ولا يظهر في القطاعات التجارية ويتمثل في إجمالي المنتجات المصنعة لاختلاف استخداماتها. ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:

الإنتاج = الإنتاج المباع + الإنتاج المخزن + إنتاج المؤسسة لنفسها

-الهامش على استهلاك المواد الأولية:

يتمثل هذا المؤشر في الفارق بين الإنتاج والاستهلاك من المواد الأولية يعتبر ذو أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات الصناعية ويحدد اعتمادا على العلاقة التالية:

الهامش على استهلاك المواد الأولية = الإنتاج – الاستهلاك من المواد الأولية

أما بالنسبة لرصيد الاستهلاك من المواد الأولية فيمكن حسابه بالعلاقة التالية:

الاستهلاك من المواد الأولية = مشتريات المواد الأولية – التغير في المخزون من المواد

4- النتيجة المالية:

يتمثل مؤشر النتيجة المالية في رصيد العمليات المالية الناتجة عن عمليات الاستدانة والمتمثلة في المصاريف المالية المرتبطة بعمليات الاقتراض، والإيرادات المالية المتولدة عن التوظيفات المالية وكل الآثار المالية الناتجة عنها. وبالتالي يمكن حسابها بالعلاقة التالية:

النتيجة المالية = الإيرادات المالية – المصاريف المالية

الفرع الثاني: مؤشرات المردودية

تستخدم نسب الربحية لتقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من أنشطتها التشغيلية مقارنة بالتكاليف والنفقات التي تحملتها خلال فترة محددة من الزمن. وهي أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة بحوزتها، وتدل نسب الربحية التي لها قيمة أعلى مقارنة بالفترات السابقة، على أن المؤسسة تحقق زيادة في المبيعات وبالتالي زيادة في الأرباح. هذا ويمكن الاعتماد على نوعين من النسب لدارسة ربحية المؤسسة: [1]

[2] Lyn M. Fraser And Aileen Ormiston; Understanding Financial Statements, Prentice Hall, 9th Edition, USA, 2010, P197-198.

- **ربحية المبيعات:** تبين النسب التي تقدر الربح المحقق من المبيعات.
- **ربحية الاستثمارات:** تبين نسبة الأرباح إلى الاستثمارات.

1- ربحية المبيعات:

$$\text{هامش الربح الإجمالي} = \frac{\text{إجمالي الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

هامش الربح التشغيلي = النتيجة العملياتية/رقم الأعمال

هامش الربح الصافي = النتيجة الصافية للسنة المالية/رقم الأعمال

تستخدم مقاييس هامش الربح الإجمالي، هامش الربح التشغيلي وهامش الربح الصافي. لقياس قدرة المؤسسة على ترجمة المبيعات إلى أرباح في مراحل مختلفة:

- **مقياس هامش الربح الإجمالي:** الذي يربط العلاقة بين المبيعات وتكلفة المنتجات المباعة، يقيس قدرة المؤسسة على:
  - مراقبة تكلفة المخزونات أو المنتجات المصنعة.
  - مراقبة سعر المبيعات الممرر إلى الزبائن.
- **مقياس هامش الربح التشغيلي:** يعتبر بمثابة المقياس الحقيقي لكفاءة الإدارة من خلال دمج كل التكاليف والنفقات المرتبطة بالنشاطات العادية بالمؤسسة خلال الدورة المالية.
- **مقياس هامش الربح الصافي:** يقيس ربحية المؤسسة بعد الأخذ بعين الاعتبار كل العوائد والنفقات، بما في ذلك الضرائب وبنود الأنشطة غير العادية.

2-ربحية الاستثمارات:

$$\text{- العائد على مجموع الأصول } (ROA) = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{مجموع الأصول}}$$

$$\text{- العائد على رؤوس الأموال الخاصة } (ROE) = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق المساهمين}}$$

تشير النسبتان إلى كفاءة المؤسسة في إدارة مجموع استثماراتها في الأصول، وتوليد عوائد إلى حملة الأسهم، فعائد الاستثمار أو العائد على مجموع الأصول، يشير إلى نسبة الربح المتحقق على إجمالي الأصول المستثمرة في المؤسسة. أما العائد على رؤوس الأموال الخاصة، فيشير إلى معدل العوائد الذي يحققه المساهمين نتيجة لإستثمار أموالهم. [1]

المطلب الرابع: مؤشرات جدول تدفقات الخزينة:

يحظى تحليل التدفقات النقدية بأهمية كبيرة للمؤسسة وذلك لدوره في اتخاذ القرارات المالية بوجه عام. حيث تنبع أهمية تحليل التدفقات من أهمية القائمة نفسها حيث يستطيع المحلل المالي من خلال هذا التحليلان يحكم على الأداء المالي للمؤسسة بالإضافة إلى إمكانية الحكم على مدى ملائمة التدفقات النقدية وكفايتها لاحتياجات المؤسسة. بالإضافة إلى ما يوفره هذا التحليل من معلومات مهمة عن مصادر التدفق النقدي فيها وما قد يوفره عن إمكانية التنبؤ باستمراريتها أو فشلها. [2]

كما هو الحال بالنسبة لقائمتي الميزانية وجدول حسابات النتائج يمكن الاستفادة من المعلومات التي تعرضها قائمة تدفقات الخزينة في اشتقاق مجموعة من المؤشرات المالية التي يمكن الاسترشاد بها في تقييم أوجه النشاط المختلفة خاصة ما يتعلق منها باختبار مدى ملائمة الموارد المالية لتوظيفها ومن أهم الأغراض التي تخدمها قائمة تدفقات الخزينة ما يلي:

الفرع الأول: تقييم جودة أو نوعية أرباح المؤسسة:

تقدم قائمة تدفقات الخزينة معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي وذلك على أساس أن صافي الدخل يتم تحديده بموجب أساس الاستحقاق أما صافي التدفق النقدي بموجب الأساس النقدي.

ومن بين أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من جدول تدفقات الخزينة لتخدم أغراض تقييم نوعية أرباح المؤسسة منها:

1-نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية:

نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية =

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية / الاحتياجات النقدية الأساسية

---

[1] Lyn M. Fraser and Aileen Ormiston; Op.Cit, P198.

[2] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 134.

ويقصد بالاحتياجات النقدية الأساسية ما يلي:

- التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية.
- مدفوعات أعباء الديون.
- الاتفاق الرأسمالي اللازم للمحافظة على الطاقة الإنتاجية.
- سداد الديون المستحقة خلال العام.

2-مؤشر النقدية التشغيلية :

ويوضح هذا المؤشر مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي وتحسب بالعلاقة التالية:

مؤشر النقدية التشغيلية = صافي التدفق النقدي التشغيلي/ صافي الدخل

صافي الدخل: النتيجة الصافية للسنة المالية

3- العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي:

يظهر هذا المؤشر مدى قدرة أصول المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي، وتحسب بالعلاقة التالية:

العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي=صافي التدفق النقدي التشغيلي / مجموع الأصول

4- نسبة التدفق النقدي التشغيلي:

ويعكس هذا المؤشر مدى كفاءة سياسية الائتمان في تحصيل النقدية، وتعطى بالعلاقة التالية:

نسبة التدفق النقدي التشغيلي = جملة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي المبيعات

الفرع الثاني: تقييم السيولة:

ترتبط قوة أو ضعف سيولة المؤسسة بمدى توفر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية فإذا كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية موجبا فهذا يعني فائضا نقديا يمكن لإدارة المؤسسة من استخدامه إما في توسيع الأنشطة الاستثمارية أو في تسديد الديون طويلة الأجل، أما إذا كان سالبا فهذا يعني أنه على المؤسسة أن تبحث عن مصادر لتمويل العجز وذلك إما ببيع جزء من استثماراتها أو بالتمويل طويل الأجل .

بالإضافة إلى أن عرض مصادر واستخدامات النقد التشغيلي يوفر مؤشرات تفيد في اختبار مدى كفاءة سياسات التحصيل ومن أهم النسب المفيدة في تقييم سيولة المؤسسة نذكر:

1-نسبة تغطية النقدية :

ويحسب هذا المؤشر بالنسبة التالية:

نسبة تغطية النقدية=صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية /جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية

2- نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون:

وتعطى هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون=فوائد الديون/صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

ارتفاع هذه النسبة مؤشر على مشاكل قد تواجهها المؤسسة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون.

- **تقييم سياسات التمويل:**

و من أهم النسب المفيدة في هذا المجال نوجز:

- **نسبة التوزيعات النقدية :** توفر هذه النسبة معلومات عن السياسة التي تتبعها المؤسسة في مجال توزيع الأرباح ومدى استمرار واستقرار هذه السياسة كما تعتبر مؤشرا لقدرة المؤسسة على توزيع أرباح نقدية عن طريق عرض مقلوب هذه النسبة.

ويمكن حساب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة التوزيعات النقدية = التوزيعات النقدية للمساهمين / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

- **نسبة الفوائد و التوزيعات النقدية:** تقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء في القروض أو في الأوراق المالية، و تعطى هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة الفوائد والتوزيعات النقدية= المتحصلات النقدية من إيراد الفوائد والتوزيعات/التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية

المبحث الثالث: مشاكل التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية

رأينا فيما سبق أن المعلومات المحاسبية تعتبر الركيزة الأساسية التي يقوم عليها مصادر التشخيص المالي في المؤسسات الاقتصادية الأمر الذي يطرح إشكالية صدق المعلومات المحاسبية لهذا النوع من المؤسسات، وعليه تظهر مجموعة من المشاكل والصعوبات عند إجراء تشخيص وتحليل مالي لهذه المؤسسات، وتزداد هذه المشاكل حدة وصعوبة في ظل غياب معلومات مرجعية (نموذجية) تمكن المحلل المالي من إعطاء تفسيرات اقتصادية ومالية حول وضعياتها المالية.

المطلب الأول: مشكلة المعلومات المحاسبية والمالية

كما هو الشأن بالنسبة لنظرية الوكالة، يعاني الأطراف المهتمون بالمؤسسة الاقتصادية من سيرورة المعلومة، فضلا عن عدم تماثلها. الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع درجة الخطر في مثل هذه المؤسسات في نظر المتعاملين الماليين. والواقع أنه من الطبيعي أن تزداد درجة الخطر في مثل هذه الظروف، ذلك أن الخطر ينشأ عن ظروف عدم التأكد. فغياب المعلومة و/أو عدم تماثلها يستلزم بالضرورة مواجهة ظروف عدم التأكد النسبي أو المطلق. ويضاف إلى إشكالية غياب المعلومة إشكالية نوعيتها (جودتها)، وهذا ما يعاني منه عدد كبير من مؤجري الأموال[1].

يمكن ملاحظة الانعكاسات الواضحة لضعف الخبرة المالية على الوثائق المالية والمحاسبية للمؤسسات الاقتصادية، إلا أن الأطراف الممولة لهذه الأخيرة تعتمد على هذه الوثائق إلى حد كبير في تحليل وضعية المؤسسة موضوع التمويل. والحال أن هذه الوثائق لا تعكس دائما حقيقة المؤسسة. لهذا يعتقد الكثير من الباحثين أن عملية التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية تكون معقدة نوعا ما. ذلك أنه بالرغم من كون وثائق الحالة المالية لهذه الأخيرة تضم عددا وافرا من العناصر والعمليات، إلا أنها في الغالب معدة وفقا لمبادئ وقواعد محاسبية تسعى إلى إبداء الصورة الصادقة والوفية عن المؤسسة ما أمكن ذلك ويتمثل هذا في[2]:

- التصنيف الخاطئ لبعض عناصر الميزانية، خصوصا التسبيقات أو القروض من قبل الملاك، والتي يتم تسجيلها على مستوى الديون، وفي الحقيقة هي جزء من الأموال الخاصة. ويؤدي اختلاف المؤسسات الكبيرة عن الصغيرة والمتوسطة بخصوص هذا العنصر إلى الاعتقاد بأن هذه الأخيرة ذات استدانة أكثر مقارنة بالأخرى. وفي أغلب الحالات يمكن إزالة هذا الفرق بإعادة تصنيف تلك العناصر حسب حقيقتها.

---

[1] دادن عبد الوهاب، دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص 48.

[2] المرجع نفسه، ص 48.

- صعوبة الفصل بين سياسة مكافأة المسيرين وسياسة توزيع الأرباح، فتهدف سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الكبرى إلى مكافأة المساهمين لقاء استثمارهم في المؤسسة. بينما في المؤسسات الصغيرة، باعتبار أن المالك غالبا ما يكون هو المساهم الرئيسي والمسير، فبإمكانه اختيار طريقة وأسلوب المكافأة المناسب له(أرباح، أجور...). زيادة على ذلك، تؤدي الاعتبارات الجبائية بهذا المساهم الرئيسي والمسير إلى تفضيل الربح عن الأجر، بينما في حالة وجود قروض من طرف بنك يمكن أن يفضل العكس.
- وجود اختلاط بين عناصر الذمة الشخصية للمالك المسير وعناصر ذمة المؤسسة، حيث لا تعبر وثائق الحالة المالية للمالك المسير إلا عن جزء فقط من الحقيقة. فغالبا ما تنطلق مؤسسة المقاول بنقص في الموارد تتبعه الحاجة إلى اقتناء كل عناصر الأصول اللازمة للاستغلال. يمكن أن يتم جلب هذه الأصول باسم المقاول، وهي بذلك ملك له، فلا تسجل ضمن عناصر أصول المؤسسة، رغم أنها تستعمل في نشاطها. تنشأ هذه الوضعية انحرافات كبيرة وبارزة بين الموارد المستعملة لغرض الاستغلال وبين الأصول ورقم الأعمال. وعليه يمكن مصادفة اختلال بين هذين العنصرين (الأول ورقم الأعمال) في تحديد حجم المؤسسة.[1]

يتطلب التشخيص المالي للمؤسسات إلماما كافيا بالعديد من الجوانب ذات الصلة بالجانب المالي، ومنها تشخيص المحيط (تشخيص استراتيجي)، النظام المحاسبي، الجانب المتعلق بالذمة الشخصية للمقاول. فعادة ما نجد أن المعلومات الواردة في الوثائق المالية لمؤسسات لا تعكس إلا جزاء من الحقيقة. وعليه يتطلب التشخيص المالي لهذه المؤسسات إكمال هذا النقص في الأرقام بدراسة نوعية المؤسسة ومحيطيها الداخلي والخارجي، مع محاولة قراءة الوضعية المالية الخاصة بالمالك المسير.

المطلب الثاني: مشاكل استخدام النسب المالية في المؤسسات الاقتصادية

يسمح استعمال النسب المالية – إلى حد ما – بمراقبة أثر الحجم، بمعنى مقارنة المعلومات المالية لمؤسسات مختلفة الأحجام. وبفضل نظام للتحليل معد من قبل الشركة الأمريكية Dupont سنة 1919، يمكن اعتبار النسب المالية أداة جيدة للتحليل. وخلال سنوات 1940، بدأت تستعمل هذه النسب كأداة للتقدير (توقعات المستقبل). وبعد ذلك بعشر سنوات على الأكثر، اتجه الباحثون إلى اعتبار النسب المالية متغيرات مستقلة ووصفية للنشاط الاقتصادي. وبالرغم من الاستعمال المتزايد والمتكرر للنسب المالية، لم يتم بعد إيجاد أي إطار نظري يملي أو يبرر هذا الاستعمال. وأدى هذا الغياب للنصوص النظرية بخصوص استعمال النسب المالية إلى إثارة مجموعة من الصعوبات لا يمكن تجاهلها. وكان ذلك نتيجة عدد هائل من أعمال البحث المنشورة حول المشاكل المنهجية المرتبطة بالتحليل المالي. ومن بين أهم تلك المنشورات، ما قدمه الكاتب

[1] دادن عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 48.

Foster (1986)، إذ لخص مجموع الأبحاث بخصوص هذا الموضوع، وأشار إلى العناصر الآتية للحكم على وضعية مؤسسة[1]:

- **مشكلة التناسب:** يشير مبدأ التناسب إلى أن العلاقة بين متغيرين لابد أن تكون خطية، وأنه إذا وجد انحدار بين المقام كمتغير مستقل والبسط كمتغير تابع، فإن الحد الثابت للانحدار لابد أن يكون معدوما. بتعبير آخر، فإن العلاقة بين البسط والمقام لنسبة ما لابد أن تكون ثابتة.
- **أثر الطرق المحاسبية المختارة:** يتعلق الأمر هنا بالاختيارات المحاسبية للمؤسسات في تقديم وثائق الحالة المالية والتي تختلف بحسب القوانين والتنظيمات المعمول بها. فيؤدي تفضيل طريقة تقييم عن طرق أخرى إلى حدوث تأثيرات على المعطيات المحاسبية المقدمة. وبذلك فإن استعمال النسب المالية بهدف القياس والمقارنة يؤدي حتما إلى الوقوع في أخطاء التفسير بسبب تباين أو تغيير طرق التقييم.
- **تنوع أنشطة المؤسسة:** تتعلق صعوبات تنوع أنشطة المؤسسة بصعوبة أو عدم إمكانية الحصول على معايير نموذجية تسمح بالمقارنة للحكم على وضعية المؤسسة. والواقع أن هذه الإشكالية مطروحة أمام الشركات الكبرى متعددة الجنسيات بشكل أكبر مقارنة بالمؤسسات. إذ يلاحظ غالبا نسبة قليلة من هذه الأخيرة ذات أنشطة منوع بهدف استقرار تغيرات رقم أعمالها. فعند معاينة وثائق الحالة المالية للمؤسسات ذات الأنشطة المنوعة، نلمس صعوبة في تحديد قطاعها أو نشاطها. وهذا ما يؤدي إلى صعوبة مقارنتها بمؤسسات أخرى. يمكن هنا تقسيم رقم الأعمال بحسب الأنشطة، ومن ثم تصنف المؤسسة ضمن القطاع الذي حققت فيه أكبر رقم أعمال.

المطلب الثالث: استخدامات النسب المالية وحدودها في مجال المؤسسات الاقتصادية

تستخدم النسب المالية لثلاثة أهداف أساسية في المؤسسات: تحليل الوضعية التاريخية للمؤسسة، الدراسات المقارنة والتنبؤ بخطر الإفلاس وتستخدم كثيرا من طرف المؤسسات المالية لتقدير ملاءة المؤسسات عند طلبها للتمويل. كما تستخدم من قبل بعض المقاولين لمقارنة طرقهم في التسيير أو في إعداد تخطيط استراتيجي.

الفرع الأول: استخدام النسب المالية في تحليل الوضعية التاريخية للمؤسسة

---

[1] *ST-PIERRE Josée, La gestion financière des PME Théories et pratiques, PUQ, Québec, 1999, PP 111-115.*

غالبا ما يتم تحليل هذه الوضعية اعتمادا على نسب هيكل الاستدانة، نسب التسيير، نسب السيولة ونسب المردودية. ويمكن تقييم الصحة المالية لمؤسسة ما وإمكانيات نموها اعتمادا على المعطيات المسجلة في الماضي حيث[1]:

- يمكن تقييم الخطر المالي للمؤسسة بتحليل نسب هيكل الاستدانة.
- يمكن قياس فعالية المؤسسة في تسيير مختلف عناصر الأصول باستعمال نسب التسيير.
- تمكن نسب السيولة من الحصول على مؤشرات حول قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها.
- تمكن نسب المردودية من الكشف عن قدرات النمو في المؤسسة.

وعليه، يقوم المحلل بحساب عدد من النسب المالية الأساسية لعدة سنوات. وحسب Pierre-St Josee، للحصول على تحليل مناسب لابد من الاعتماد على خمس سنوات على الأقل لضمان جودة تمثيل هذه المعطيات لواقع المؤسسة. ومع ذلك ينبغي التحقق من أن المؤسسة لم تواجه تغييرات هامة خلال سنوات الدراسة (مثل تغيير ملكية المؤسسة، حدوث اندماج، انسحاب أو إفلاس عميل أو مورد مهم، توقف مستخدم (عامل مهم...)، لكون مثل هذه التغييرات تخطئ نتائج التشخيص والتحليل.

الفرع الثاني: استخدام النسب المالية في نماذج التنبؤ بالإفلاس

تستخدم النسب المالية غالبا في بناء نماذج التنبؤ بإفلاس المؤسسات بصفة عامة والصغيرة والمتوسطة بصفة أساسية. تستند هذه النماذج عادة إلى فرضية، وهي أن المؤسسات المقبلة على الإفلاس تعرف في بادئ الأمر تغييرات دالة في نتائجها المالية، في وضعيتها المالية، وبالتبعية في النسب الدالة على هذه التغييرات ذلك، يمكن تقدير خطر إفلاس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتحليل صعوباتها المالية من خلال وثائق حالتها المالية. ومن بين أشهر النماذج التي استعملت النسب المالية في تقدير الصعوبات المالية للمؤسسات، ذلك المعروف بنموذج Altmanسنة 1968. حيث تضمن هذا النموذج خمس(05) نسب مالية أساسية تعتبر كمؤشرات للإفلاس، وهي نسب رأس المال العامل، الاستدانة، دوران الأصول، هامش الاستغلال والنسبة ما بين القيمة السوقية للأموال الخاصة والقيمة المحاسبية للديون. فيسمح استخدام النسب المالية بمعالجة عدة أبعاد بخصوص المؤسسات المفلسة وذلك بمراقبة أثر الحجم[2].

انتقد هذا النموذج وغيره من النماذج التي تستخدم النسب المالية في التنبؤ بإفلاس المؤسسات في عدة جوانب، ومن أهمها الانتقادات المتعلقة باستعمال النسب المالية في تقدير الإفلاس، حيث لا تعتبر النسب المالية أسبابا لذلك، بل هي مؤشرات لأعراض الإفلاس. فضعف نسبة السيولة لمؤسسة ما دلالة على مواجهتها لصعوبات في تسيير التدفقات النقدية. وعليه، فإن أسباب الإفلاس – حسب هذه الانتقادات – لا يتم الكشف

---

[1] *ST-PIERRE Josée, Op cit, , P 130.*

[2] دادن عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 59.

عنها باستعمال نسب مالية (التي لا تترجم في الواقع إلا نتائج قرارات اتخذتها المؤسسة سابقا) بقدر ما يتم الكشف عنها من ناحية التسيير.

كما وجه انتقاد آخر لهذه النماذج، وهو أن قدرتها على التنبؤ ضعيفة في المدى الطويل، بمعنى أن المعلومات المالية تشير إلى صعوبات لا تفوق السنة الواحدة قبل الإفلاس. يضاف إلى ذلك أن هذه النماذج لا تستند إلى قاعدة نظرية معينة في انتقاء النسب المالية، وبالتالي فهي تخضع إلى تحكيم قد يكون غير مبرر. وهذا ما يعني أن النسب المستعملة تتغير من دراسة إلى أخرى وقدرتها على التنبؤ بالضرورة متغيرة وغير مستقرة عبر مختلف الدراسات.

الفرع الثالث: استخدام النسب المالية في اتخاذ القرار

أشار بعض المؤلفين ومن بينهم Rosenbloom et Mayo (1975) و DuBois et Patrone (1981) إلى إمكانية تسهيل النسب المالية لعملية اتخاذ القرار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كونها تساعد المسيرين في إنجاز التخطيط الاستراتيجي في إعادة توجيه أنشطة المؤسسة وفي تقييم جودة التسيير. ومن جهة أخرى أشار بعض الباحثين ومنهم Howell et al (1982) إلى ضرورة التحفظ في استعمال النسب المالية، نظرا لوجود مشاكل متعلقة بالمعايير القطاعية الصادرة عن مختلف الهيئات والتي تستخدم كمرجع للمقارنة[1].

وفي هذا السياق حاول Davies et McMahnon (1994)التحقق من أن استعمال النسب بالمالية كأداة لتحليل الوضعية المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكشف عن أداء هذه الأخيرة. وذلك بإجراء دراسة ميدانية استكشافية على 120 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في شمال إنكلترا. أسفرت هذه الدراسة عن عدم وجود ارتباط بين نمو المؤسسة وتطبيقاتها بشأن التحليل المالي. بمعنى تحديث (Mise a jour) المعطيات المحاسبية وتفسيرها اعتمادا على نسب مالية. بالإضافة إلى عدم وجود أي ارتباط بين درجة استعمال النسب المالية للتحليل والأداء المالي للمؤسسات[2].

كما أنجز Thomas et Evanson (1987) دراسة قطاعية على 398 صيدلية مستقلة في الولايات المتحدة في نفس السياق، وتكونت عينة الدراسة من 90 مؤسسة مفلسة (المجموعة1)، 117 مؤسسة غيرت ملكيتها (المجموعة2)، 191 مؤسسة بدت سليمة منذ إنشائها (المجموعة3). ولم يجد الباحثان أي فرق دال بين المجموعات الثلاثة فيما يتعلق باستعمال النسب المالية في اتخاذ القرارات العملية. وكذلك الشأن بين مؤسسات المجموعة 2 والمجوعة 3، حيث تبين أن درجة استعمال النسب المالية (مقاسة بعدد النسب المستعملة) ليست بعلاقة مع الأداء المالي للمؤسسة[3].

---

[1] *ST-PIERRE Josée, Op cit, , P 131.*

[2] دادن عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 59.

[3] *ST-PIERRE Josée, Op cit, , P 132.*

خلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل توصلنا الى استخلاص المفهوم الشامل للتشخيص بالمؤسسة الاقتصادية فهو يعد عملية مستمرة ودورية تعمل على ابراز نقاط القوة ونقاط الضعف في جميع جوانب نشاط الشركة وهذا حتى تتمكن الشركة من مجابهة تقلبات المحيط، حيث تطرقنا للتشخيص المالي من خلال تبيين اهمية التشخيص المالي للمؤسسة.

وتوصلنا من خلال دراسة التشخيص المالي باستخلاص مفهومه حيث يعتبر عملية تحليل للوضعية المالية للمؤسسة واستخراج نقاط القوة والضعف للمؤسسة ذات الطبيعة المالية واهم الطرق المستخدمة في عملية التشخيص وهي التشخيص التطوري ، المقارن والمعياري، اضافة الى ذلك قمنا باستعراض اهم الادوات المستخدمة في التشخيص المالي المتمثلة في اهم المؤشرات والنسب التي تعطي صورة واضحة عن المؤسسة الاقتصادية.

وللوصول إلى أهداف التشخيص المالي في المؤسسات، لا بد من استخدام مجموعة من الأدوات الشائعة الاستخدام وعدم الاستغناء عن إحداها لأنها تعتبر مكملة لبعضها البعض وذلك من أجل فهم تطور البنية المالية من مختلف جوانبها، مهما كانت الجهة التي تطلب إجراء التشخيص (إدارة المؤسسة، المساهمين في المؤسسة، البنوك التجارية ، الموردين ... الخ) فثمة شروط يجب احترامها والتأكد من سلامتها حتى يعتبر التشخيص سليما يؤدي الغرض، وتصبح له الفعالية داخل المؤسسة.

الفصـــل الثالـث

دراسة حالة على مديرية التوزيع للكهرباء والغاز بالمسيلة

تمهيـــــــد

المبحث الأول: ميدان ومنهجية الدراسة

المطلب الأول: ميدان الدراسة

المطلب الثاني: منهجية الدراسة

المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها

المطلب الأول: عرض مخرجات النظام المحاسبي المالي لمديرية التوزيع

المطلب الثاني :التشخيص بوسطة جدول حسابات النتائج

المطلب الثالث: التحليل بواسطة جدول تدفقات الخزينة

خلاصة

تمهيـــد:

بعد استكمال الجانب النظري الذي خصص للحديث عن مختلف الأسس النظرية المتعلقة بالمعلومات المحاسبية ومدى مساهمة مصادرها في عملية التشخيص المالي بالمؤسسة الاقتصادية، كما عرضنا فيه مفاهيم المعلومات المحاسبية، حيث أهم النسب المالية المستخدمة في عملية التشخيص المالي.

حيث تبيَّن لنا من خلال هذه الدراسة النظرية أنه تساهم المعلومات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية في عملية التشخيص المالي بشكل فعال إلى حد ما.

للتأكد من النتائج المتوصل إليها نظريا نستكمل دراستنا النظرية بدراسة تطبيقية في مديرية التوزيع للكهرباء والغاز بالمسيلة (سونلغاز).

حيث قمنا خلالها بدراسة مخرجات النظام المحاسبي المالي الخاصة بمديرية التوزيع وحساب أهم النسب المستخدمة في التشخيص المالي محاولة منا لإسقاط الجانب النظري على الواقع العملي والربط بين ما تم التوصل إليه نظريا وما هو موجود فعليا على أرض الواقع، وذلك بغرض الوقوف على مدى فهم النظام المحاسبي المالي ومدى سلامة تطبيقه حيث أن سلامة تطبيق النظام المحاسبي المالي يسمح بالحصول على قوائم مالية تمثل تطبيقا للنصوص التي جاء بها النظام المحاسبي المالي وتعكس حقيقة النظام، وبالتالي يمكننا من خلالها قياس أثر مخرجات النظام المحاسبي المالي على صنع القرارات المالية في المؤسسة انطلاقا من تحليل القوائم المالية لسنتي 2013-2014.

للوصول إلى الأهداف المذكورة سابقا وللبرهان على الفرضيات المطروحة والوصول إلى نتائج الدراسة تم تقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث مقسمة كما يلي:

المبحث الأول: ميدان ومنهجية الدراسة

المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها

المبحث الأول: ميدان ومنهجية الدراسة

المطلب الأول: ميدان الدراسة

الفرع الأول: التعريف بمجمع سونلغاز

تم إنشاء الشركة الوطنية للكهرباء والغاز بالجزائر سنة 1968م وهذا طبقا للمرسوم رقم56/69 بتاريخ 26 جويلية 1969م الصادر بالجريدة الرسمية في أوت 1969م محل كهرباء وغاز الجزائر (EGA) والتي حلت حسب نفس المرسوم لها مهمة رسمية تتمثل في الاندماج بطريقة منسجمة في السياسة الطاقوية الداخلية للبلد وتم إعادة هيكلة سونلغاز سنة 1983م حسب الاتي:

- كهريف: أشغال الكهرباء الريفية.
- كهريب: تركيب البنى التحتية والإنشاءات الكهربائية.
- كنا غاز: إنجاز قنوات النقل وتوزيع الغاز.

وفي سنة 1990م ظهر نظام أساسي جديد لسونلغاز ينص على أن الشركة الوطنية للكهرباء والغاز تغير من طبيعتها وتصبح المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري بقرار رقم09 /475 بتاريخ 14 ديسمبر 1991م وأتى القرار التنفيذي رقم 286/95 بتاريخ 17 ديسمبر 1995 يؤكد على طبيعة سونلغاز عمومية ذات طابع صناعي وتجاري.

وفي سنة 2002م وحسب القرار 195/2 إنشاء شركة ذات اسهم، مما مكن سونلغاز من توسع نشاطاتها إلى ميادين أخرى تابعة لقطاع الطاقة.

وقد تمت هيكلة وظيفة التوزيع 2006 إلى أربع(4) فروع:

1- ناحية الجزائر.

2- ناحية الوسط ناحية الشرق.

3- ناحية الشرق.

4- ناحية الغرب.

والشكل التالي يوضح التقسيم حسب المناطق:

الشكل رقم (02) يبين الهيكل الوظيفي والتوزيع المناطق حسب الفروع

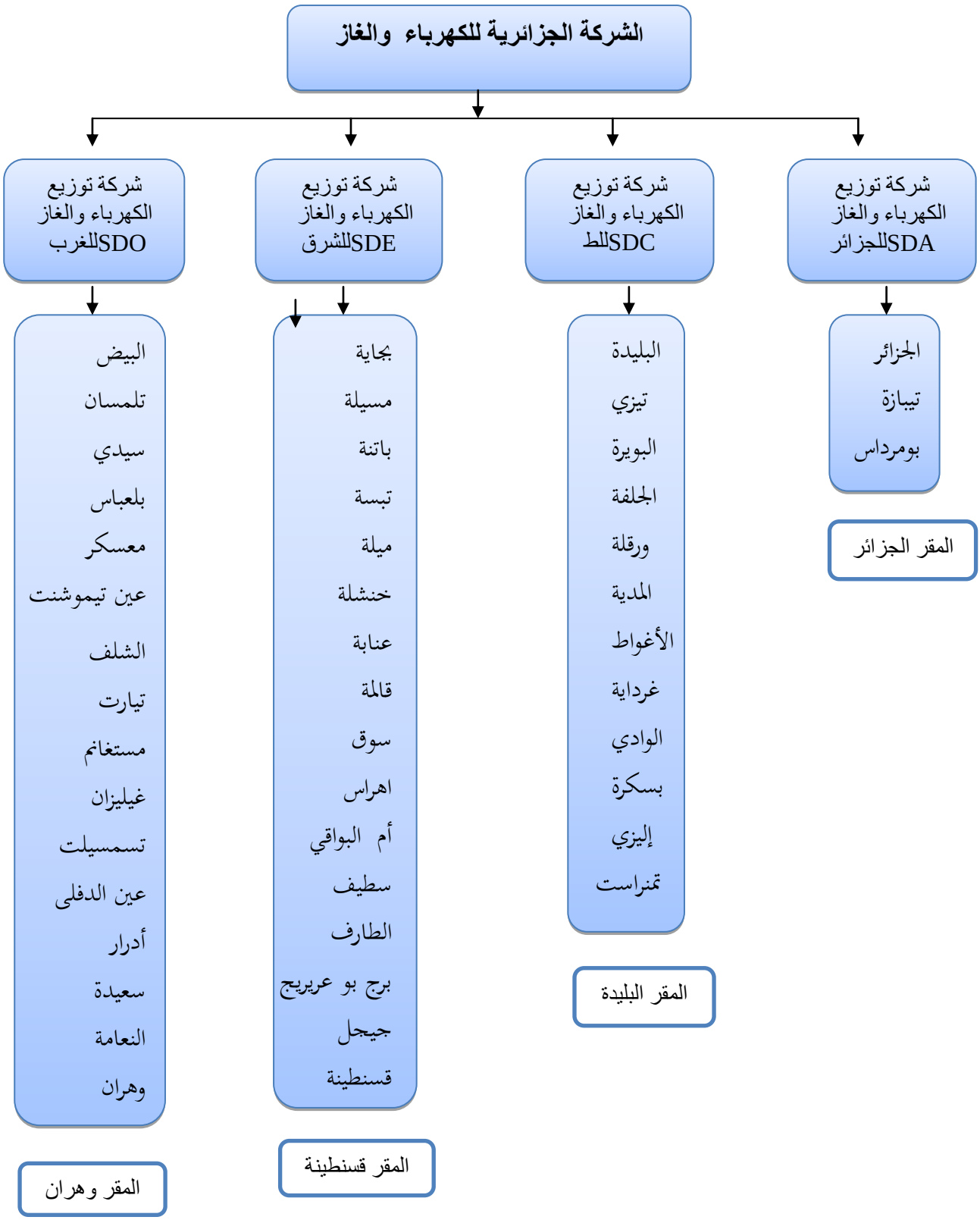

المصدر: قسم الموارد البشرية لمديرية التوزيع المسيلة

الفرع الثاني: مهام المديرية

تتمثل مهام المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز فيما يلي:

- إنتاج الكهرباء والغاز وبيعها سواء في الجزائر أو في الخارج ونقلها وتوزيعها وتسويقها.
- نقل الغاز لتلبية حاجات السوق الوطنية.
- توزيع الغاز عن طريق القنوات في الجزائر وتسويقه.
- تطوير وتقيم الخدمات الطاقوية بكل أنواعها.
- دراسة كل شكل ومصدر للطاقة وترقيته وتنميته.
- تطوير كل نشاط له علاقة مباشرة بالصناعة الكهربائية والغازية وكل نشاط يمكن أن يترتب عنه فائدة لسونلغاز.
- تطوير كل شكل من الأعمال المشتركة في الجزائر أو خارجها مع الشركات الجزائرية أو الأجنبية.

الفرع الثالث: التعريف بمديرية التوزيع المسيلة.

- **التعريف:** هي مديرية تابعة لشركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق() والموجودة مقرها بولاية قسنطينة، وهذه بطبعها تابعة لشركة توزيع الكهرباء والغاز () والكائنة مقرها بالجزائر العاصمة.

حيث نشأة مديرية توزيع الكهرباء والغاز بالمسيلة في سنة 1978م، فكان حينها يطلق عليها اسم " مركز توزيع الكهرباء والغاز" وكان عمالها آن ذاك لا يتعدى 30 عاملا وبعد ما تم تطويرها وتغير اسمها إلى " مديرية توزيع الكهرباء والغاز" وتم إنشاء عدة وكلاء لها أصبحت تضم ما يقارب 450 عاملا على مستوى مقر المديرية ووكالتها.

- **الموقع:** تقع مديرية توزيع الكهرباء والغاز في وسط المدينة في شارع لابن باديس وهو عبارة عن بناية بطابقين أول وثاني إضافة إلى طابق أرضي هو يطل على الشارع بواجهتين جنوبية في المدخل الرئيسي للمديرية أين يتم تسديد فواتي الكهرباء والغاز، وواجهة غربية تتمثل في المدخل الرئيسي لإدارة المديرية.

كما يوجد مدخل ثالث من الناحية الشرقية يطل على مجمعات سكانية خاص بالسيارات والشاحنات الخاصة بالمديرية.

- **المهام:**

توزيع الكهرباء والغاز مع مراعات شروط الجودة والشروط المنية للسكان وممتلكاتهم.

ربط الزبائن الجدد وتأسيس إمدادهم بالطاقة في ظروف مناسبة.

تضمن تأسيس ونقل واستغلال وتطوير الشبكات على مستوى الولاية بأكملها.

وكالات التوزيع

تضم مديرية توزيع الكهرباء والغاز بالمسيلة () خمسة وكالات توزيع لهم مهام مشتركة، مقسمة حسب الدوائر كالاتي:

- **وكالة المسيلة:** وتضم : دائرة المسيلة، دائرة حمام الضلعة، دائرة الشلال.
- **وكالة بوسعادة:** وتضم: دائرة بن سرور، دائرة بوسعادة، دائرة بير هني، دائرة سيدي عامر، دائرة أولاد سيدي براهيم.
- **وكالة سيدي عيسى:** وتضم: دائرة سيدي عيسى، دائرة عين لحجل.
- **وكالة عين ملح:** وتضم: دائرة عين ملح، دائرة جبل مساعد.
- **وكالة برهوم:** وتضم: دائرة برهوم، دائرة مقرة، دائرة أولاد دراج.

ومن المهام نذكر:

- مراقبة وصيانة شبكات التوزيع.
- مراقبة النوعية.
- مراقبة استمرارية التوزيع.
- التموين في ظروف مواتية.

الفرع الرابع: الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع بالمسيلة

تحتوي مديرية توزيع الكهرباء والغاز على مصالح عديدة كالآتي:

- **مدير التوزيع:** يقوم بتسيير الإدارة للمؤسسة حيث يعمل على احترام القانون الداخلي لها من طرف العمال والسهر على حماية وأمن المؤسسة وكذا مراعاة حقوق وواجبات العمال.
- **الأمانة العامة:** وهي واحدة فقط على مستوى المديرية وتقوم بالتنسيق بين الأقسام الموجودة في مديرية نيابة عن المدير، والتنسيق بين لقاءات العمال والمدير وتنظيم الأمور، وإيصال المراسلات للمدير.

- **مصلحة المنازعات**: يهتم بالمشاكل ويتبع ملفات النزاع في العدالة بترخيص من المدير، والاستشارة القانونية والأمور القانونية من طرف الأقسام الأخرى.
- **مكلف بالاتصال**: يهتم بالاتصال بالأطراف الخارجية مثل الصحافة
- **مكلف بالأمن**: ويهتم بحماية العمال ومعرفة مدى تطبيق لقواعد الوقاية والأمن والمحافظة على المحيط والنظافة. وتوفير العوامل المساعدة لإنجاز العمل.
- **مكلف بالأمن الداخلي**: ويهتم بتوفير الأمن والحماية للعمال داخل المديرية وذلك من الاعتداءات والتحرشات التي قد تمسهم.
- **قسم العلاقات التجارية**: ويأخذ هذا القسم الوفير عن المؤسسة حيث تخصص له المساحة الواسعة وعدد كبير من العمال، حيث يتم في هذا القسم تسديد فواتير الكهرباء والغاز وكذا استقبال شكاوى المواطنين في حالة اجتماعهم عندما تكون الفاتورة باهظة جدا.
- **قسم الدراسات والأشغال (كهرباء، غاز)**: حيث يقوم هذا القسم بعدة مهام منها:

- القيام بالدراسات قصد إنشاء مشاريع جديدة معينة (كهرباء، غاز).
- الزيارة الميدانية بأماكن العمل وكذلك يقوم بعملية التسويق وكذلك التسيير ويتكون هذا القسم من عدة مصالح هي:
  - مصلحة دراسات أشغال الغاز.
  - مصلحة دراسة أشغال الكهرباء.

- **قسم استغلال الغاز**: ويقوم بمراقبة شبكات الغاز على مدى السنة اعتمادا على برنامج سنوي، عبر مختلف المصالح التالية:
  - مصلحة تطوير شبكة الغاز.
  - مصلحة مراقبة استغلال الغاز.
  - مصلحة صيانة الغاز.
- **قسم استغلال الكهرباء**: يقوم هذا القسم بتسيير المخازن، الأدوات، الصيانة الخاصة بأعمال الكهرباء وأعمال أخرى، كما يتكون هذا القسم من مصلحتين:
  - مصلحة تطوير الشبكة.
  - مصلحة مراقبة استغلال الشبكة.

- **قسم التسيير المعلوماتي**: ويقوم أساسا على توفير كل وحدات الإعلام الألى ووجود اتصالات متطورة وشبكات داخل المؤسسة والعمل بها على أكمل وجه لضمان سير الأعمال بالطريقة التكنولوجية الحديثة.
- **قسم المحاسبة المالية**: يعتب هذا القسم هام جدا وحساس حيث يقوم بمهام عديدة ومتنوعة ومن بينها طريقة تسيير ميزانية المؤسسة ، ويتكون هذا القسم من ثلاث (3) مصالح هي:
  - مصلحة الاستغلال
  - مصلحة المالية.
  - مصلحة الميزانية وترقية التسيير.
- **قسم الموارد البشرية**: يهتم بشؤون الموظفين، الأجور، وكذا إعادة كشوفات رواتب العمال وإعداد الحوافز والمكافآت للعمال بحسب جداول تقييم الأداء وكذا خبرة ومجهودات العمال ...الخ.
- **مصلحة الشؤون العامة**: وتهتم هذه المصلحة بتوفير متطلبات المديرية لأداء العمال لعملهم مثل: الهاتف، الكراسي، تصليح السيارات، المكاتب...إلخ.

ويمثل فيما يلي حسب الشكل رقم 3 الهيكل التنظيمي لمقر مديرية توزيع الكهرباء والغاز بالمسيلة.

الشكل رقم (03) يبين الهيكل التنظيمي لمقر مديرية توزيع الكهرباء والغاز بالمسيلة.

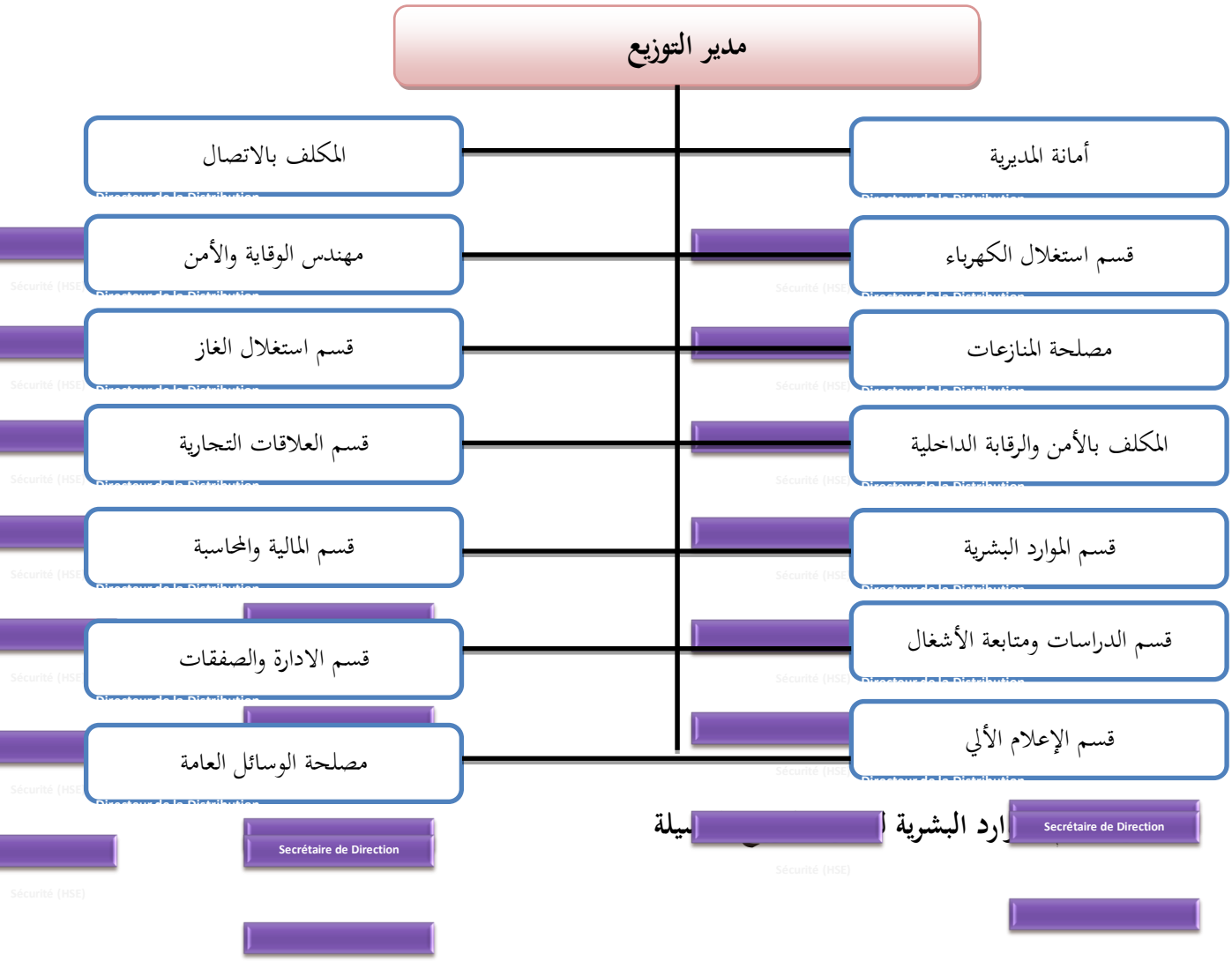

المطلب الثاني: منهجية البحث

الفرع الأول: أسباب اختيار مديرية التوزيع المسيلة كمحل للدراسة

اختيار مديرية التوزيع المسيلة كان نتيجة للعديد من العوامل التي شجعتنا لاختيارها لتكون محلا للدراسة.

أولا: المكانة الاقتصادية

تعتبر مديرية التوزيع المسيلة ذات أهمية اقتصادية بالغة، خاصة وأنها المؤسسة الوحيدة التي تتولى عملية توزيع الكهرباء والغاز في الولاية، وتنبع هذه الأهمية من خلال ما يلي:

- ضمان توزيع الكهرباء والغاز عبر تراب الولاية.
- السهر على استمرارية الخدمة 24/24 سا

ثانيا: الأسباب الذاتية والموضوعية

من أهم الأسباب التي دفعت الطالبة لاختيار مديرية التوزيع المسيلة ما يلي:

- كونها تنتمي لمؤسسة قابضة وتملك فروعا مما يسمح بالوقوف على الأثر الحقيقي لمخرجات النظام المحاسبي المالي لتشخيص الوضعية المالية.
- التسهيلات الممنوحة من المؤسسة بخصوص إجراء الدراسة التطبيقية والحصول على المعلومات المطلوبة وعدم حجبها عن الباحث بحجة سرية المعلومات؛
- الترحاب الذي لا قاته الباحثة من قبل رئيس قسم المالية والمحاسبة بالمديرية والمساعدة الكبيرة التي قدمها طوال فترة الدراسة وشرحه لاستفسارات الباحث؛ كذلك التعاون الكبير من مدراء الفروع التابعة للمجمع.

الفرع الثاني: فترة الدراسة والبيانات المستخدمة

أولا: اختيار فترة الدراسة

اختيار فترة الدراسة كان من شهر فيفري إلى شهر ماي 2015 وقمنا بالتركيز على السنتين الماليتين 2013-2014 كونهما آخر سنتين أقفلت فيها المؤسسة حساباتها وبالتي تعطينا صورة واضحة وحديثة للوضعية المالية للمؤسسة في سنة 2015.

ثانيا: البيانات المستخدمة

نظرا لكون موضوع الدراسة متعلقا بمخرجات النظام المحاسبي لذلك تم الاستعانة بالقوائم المالية لمديرية التوزيع متمثلة في قائمة الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، لتحليلها ودراسة مؤشراتها المالية والوقوف على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

ولقياس الأثر الذي نتج عن تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة على عملية التشخيص المالي.

المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها

سنحاول في هذا المبحث أن نعرض مختلف النتائج التي تم التوصل إليها من خلال القيام بعملية التشخيص المالي لهذه المؤسسة، ثم بعد ذلك سوف نقوم بتحليل هذه النتائج تحليلا علميا يساعد على إعطاء توصيات وحلول تساهم في رفع فعالية و أداء المؤسسة أكثر

المطلب الأول: عرض مخرجات النظام المحاسبي المالي لمديرية التوزيع

تمثل القوائم المالية للمؤسسة المرآة العاكسة لنشاطاتها فهي تلخص لنا مجمل العمليات التي قامت بها المؤسسة خلال كل سنة حيث تتميز كل قائمة بجملة من المعلومات المقدمة والتي تمكن مستخدميها باختلاف أنواعهم واهتماماتهم من الخروج بصورة واضحة عن المؤسسة عن طريق قراءة وتحليل القوائم المالية المعدة فيها.

تطبيق النظام المحاسبي المالي نتج عنه قوائم مالية أهمها قائمة الميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول سيولة الخزينة فهي تتميز بغنى محتواها المعلوماتي وبمؤشراتها المالية النوعية.

الفرع الأول: تشخيص الوضعية المالية عبر تحليل ميزانية المؤسسة

تمثل الميزانية المالية الصورة النهائية التي تعبر عن موجودات المؤسسة والتزاماتها، حيث تعطي الأطراف ذوي العلاقة مع المؤسسة خلاصة العمليات التي قامت بها المؤسسة خلال السنة المالية.

يتوافق عرض قائمة الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي إلى حد كبير مع متطلبات الإفصاح المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الأول **(IAS 01)**.

الظاهر على ميزانية مديرية التوزيع أنه تم إعدادها وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي حيث تم ترتب مكونات الميزانية حسب درجة السيولة بالنسبة للأصول من أعلى سيولة إلى أدنى سيولة ودرجة الاستحقاق بالنسبة للخصوم حيث تمكن الميزانية من عملية المقارنة بين قيم الأصول من جهة وأرقام الخصوم وحقوق الملاك من جهة أخرى حيث تحتوي على عمود أول يحتوي على أرصدة الميزانية للسنة الحالية، وعمود ثاني يحتوي على أرصدة عناصر الميزانية للسنة التي قبلها وعمود ثالث مخصص للملاحظات.

1- التحليل عن طريق الميزانية المالية

أولا: الأصول

الوحدة دج

الأصول	2014	2013	التغير2014/2013
أصول غير جارية			
تثبيتات عينية			
أراضي	1 944 145,99	1 944 145,99	0,00%
تهيئة أراضي	6 238 834,46	6 552 759,02	-4,79%
مباني	52 581 150,41	55 014 907,75	-4,42%
وسائل وعتاد	12 789 074 513,21	8 945 659 010,95	42,96%
تثبيتات عينية أخرى	1 556 607 917,39	6 164 668 003,31	-74,75%
تثبيتات يجرى إنجازها	3 793 296 387,61	253 855 263,50	1394,28%
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	328 500,00	328 500,00	
مجوع الأصول الغير جارية	**18 200 071 449,07**	**15 428 022 590,52**	**17,97%**
أصول جارية			
مخزون ومنتجات قيد التنفيذ	12 062 891,01	1 118 100,00	
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة			
الزبائن	3 011 332 376,98	2 761 891 949,84	
مدينون أخرون	498 283,51	920 029,58	
الخزينة	413 714 477,23	177 455 063,53	133.14%
مجموع الأصول الجارية	**3 437 608 028,73**	**2 941 385 142,95**	**16,87%**
المجموع العام للأصول	**21 637 679 477,80**	**18 369 407 733,47**	**17,79%**

المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على الميزانيات الختامية للمؤسسة

أ. **الأصول الغير الجارية**: عرفت الأصول الغير الجارية للمؤسسة خلال سنة 2014 زيادة تقدر بـ **17,97%** مقارنة بـ 2013 وهذا بسبب قيام المؤسسة بمشاريع استثمارية متعلقة بتوسيع الشبكة الخاصة بالكهرباء في إطار استغلال الكهرباء كما قامت بتوسعة وكالاتها التجارية وإنجاز مقر جديد لمديريتها.

ب. **الأصول الجارية**: عرفت الأصول الجارية هي الأخرى ارتفاعا يقدر بـ16.87% سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 يرجع هذا الارتفاع إلى توفر المؤسسة على سيولة في خزينتها نتيجة لارتفاع في رقم أعمالها بنسبة 38%.

ثانيا: الخصوم

الوحدة دج			
الخصوم	2014	2013	التغير2014/2013
رؤوس الأموال الخاصة			
فرق إعادة التقييم	408 307 675,89	408 307 675,89	0,00%
النتيجة الصافية	-1 572 293 944,91	0,00	
رؤوس أموال خاصة أخرى- ترحيل من جديد	-33 530 111,38	38 573 980,87	
ارتباط بين الوحدات	14 603 849 897,21	9 718 617 229,34	50,27%
مجموع رأس المال الخاص	**13 406 333 516,81**	**10 165 498 886,10**	**31,88%**
خصوم غير جارية			
قروض وديون مالية	206 358 847,66	65 073 269,53	217,12%
ضرائب (مؤجلة مرصود لها)	0,00	0,00	
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	4 809 838 378,69	4 266 296 735,22	12,74%
مجموع الخصوم الغير جارية	**5 016 197 226,35**	**4 331 370 004,75**	**15,81%**
خصوم جارية			
موردون وحسابات ملحقة	1 209 574 921,80	1 528 373 277,87	-20,86%
ضرائب	74 352 454,24	65 483 115,24	13,54%
ديون على شركات المجمع	0,00	0,00	
ديون	1 931 221 358,60	2 278 680 788,26	-15,25%
خزينة سالبة	0,00	1 661,25	-100,00%
مجموع الخصوم الجارية(المتداولة)	**3 215 148 734,64**	**3 872 538 842,62**	**-16,98%**
مجموع الخصوم	**21 637 679 477,80**	**18 369 407 733,47**	**17,79%**

المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على الميزانيات الختامية للمؤسسة

ت. **رأس مال خاص**: عرف راس المال الخاص زيادة سنة 2014 تقدر بـ31.88% مقارنة مع سنة 2013 ويرجع سبب هذه الزيادة إلى تسوية الحسابات بين الوحدات.

ث. **الخصوم الغير جارية**: عرفت الأصول الجارية هي الأخرى ارتفاعا يقدر بـ 15.81% سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 يرجع هذا الارتفاع إلى زيادة نسبة القروض والديون المالية.

ج. **الخصوم الجارية**: عرفت الأصول الجارية انخفاضا سنة 2014 بنسبة تقدر بـ 16.98% مقارنة بسنة 2013، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى انخفاض نسبة كل من الديون والموردون والحسابات الملحقة.

2- التحليل عن طريق الميزانية الوظيفية

الأصول	2014	النسبة	2013	النسبة
			الوحدة دج	
الاستخدامات الثابتة	**29 482 631 647,17**	**88,97%**	**25 965 551 801,75**	**88,95%**
الاصول المتداولة	**3 653 566 933,73**	**11,03%**	**3 226 739 408,01**	**11,05%**
للاستغلال	3 237 236 821,21		3 046 296 963,12	
خارج الاستغلال	498 283,51		920 029,58	
خزينة الاصول	415 831 829,01		179 522 415,31	
المجموع العام للأصول	**33 136 198 580,90**	**100%**	**29 192 291 209,76**	**100%**

المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على الميزانيات الختامية للمؤسسة

الخصوم	2014	النسبة	2013	النسبة
			الوحدة دج	
الموارد الثابتة	**29 921 049 846,26**	**90,30**	**25 319 752 367,14**	**86,73%**
الموارد الخاصة	29 714 690 998,60		25 254 679 097,61	
الديون المالية	206 358 847,66		65 073 269,53	
الخصوم المتداولة	**3 215 148 734,64**	**9,70%**	**3 872 538 842,62**	**13,27%**
للاستغلال	1 931 221 358,60		2 278 680 788,26	
خارج الاستغلال	1 283 927 376,04		1 593 856 393,11	
خزينة الخصوم	0,00		1 661,25	
مجموع الخصوم	**33 136 198 580,90**		**29 192 291 209,76**	

المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على الميزانيات الختامية للمؤسسة

من خلال قراءة للميزانية الوظيفية لمديرية التوزيع يمكن القيام بعملية التشخيص كما يلي:

المؤسسة تعتمد على الاستخدامات الثابتة في تحقيق رقم أعمالها بنسبة 88.97% و 88.95% خلال السنتين 2014 و2013 على التوالي، في حين تدني نسبة الأصول المتداولة في هيكل الميزانية يفسر بعدم اعتماد المؤسسة على الأصول المتداولة بنسبة كبيرة في تحقيق رقم أعمالها في نهاية السنة المالية حيث تمثل نسبها في سنتي 2014 و2013 ب 11.03% و11.05%.

أما في جانب الخصوم فإن المؤسسة تعتمد على الموارد الثابتة بنسبة كبير في تمويل استخداماتها بحي تتعدى 86% لسنتي 2013 و2014 الأمر الذي يرجع إلى اعتماد المؤسسة بنسبة كبيرة في تحقيق رقم أعمالها في نهاية السنة المالية.

3- التوازنات المالية الكلية:

	2013	2014
		الوحدة دج
الموارد الدائمة	25 319 752 367,14	29 921 049 846,26
الاستخدامات الثابتة	25 965 551 801,75	29 482 631 647,17
رأس مال العامل الإجمالي	**-645 799 434,61**	**438 418 199,09**
الأصول المتداولة للاستغلال	3 046 296 963,12	3 237 236 821,21
ديون الاستغلال	2 278 680 788,26	1 931 221 358,60
الاحتياجات رأس المال العامل للاستغلال	**767 616 174,86**	**1 306 015 462,61**
الأصول المتداولة خارج الاستغلال	920 029,58	498 283,51
ديون خارج الاستغلال	1 593 856 393,11	1 283 927 376,04
الاحتياج من رأس المال العامل خارج الاستغلال	**-1 592 936 363,53**	**-1 283 429 092,53**
الاحتياجات من رأس المال العامل	**-825 320 188,67**	**22 586 370,08**
الخزينة الأصولية	179 522 415,31	415 831 829,01
الخزينة الخصومية	1 661,25	0,00
الخزينة الصافية	179 520 754,06	415 831 829,01
أو		
الخزينة الصافية= (رم ع - إ ر م ع)	**179 520 754,06**	**415 831 829,01**

المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على الميزانيات الختامية للمؤسسة

التحليل:

سنة 2013: رأس مال العامل< 0 ، احتياجات رأس مال العامل < 0، مع احتياجات رأس مال العامل < رأس مال العامل ،مع الخزينة الصافية< 0.

نتج خلال هذه السنة المالية رأس مال عامل إجمالي سالب مما يدل على أن الموارد الدائمة لم تكن كافية لتمويل إجمالي الاستخدامات الثابتة لذلك لجأت المؤسسة إلى موارد مالية قصيرة الأجل من أجل تمويل الجزء المتبقي من أصولها الثابتة وهذا يخلف قاعدة التوازن المالي الوظيفي مما يجعل المؤسسة في خطر مالي، وتمويل العجز في رأس المال العامل الإجمالي كليا بفائض مالي نتج عن دورة الاستغلال والمعبر عنه باحتياجات رأس مال عامل سالب. هذا الأخير كانت استعمالاته كالتالي:

-78% منه غطت كليا العجز في رأس المال العامل.

-22% المتبقية شكلت الخزينة موجبة.

سنة 2014: : رأس مال العامل< 0 ، احتياجات رأس مال العامل < 0، مع احتياجات رأس مال العامل< رأس مال العامل ،مع الخزينة الصافية<0.

نتج خلال هذه السنة المالية رأس مال عامل إجمالي موجب مما يدل على أن الموارد الثابتة مولت الاستخدامات الثابتة وجزء من الأصول المتداولة مما يدل على أن قاعدة التوازن الوظيفي محققة مبدئيا وهذا يعطي أمانا للمؤسسة، وبما أن احتياجات رأس المال العامل موجبة فهذا يعني أن هذه الأموال تحتاجها المؤسسة لتغطية احتياجاتها خلال دورة الاستغلال ويمثل العجز في تمويل الأصول المتداولة بواسطة الخصوم المتداولة خارج الخزينة.

الفرع الثاني: حساب أهم النسب المستخرجة من الميزانية المالية

أولا: التحليل باستخدام النسب المالية

تستخدم النسب من قبل المسيرين و المحللين الخارجيين كأدوات لاتخاذ القرارات. فهي تسمح بشكل عام بالحكم على نشاط المؤسسة، إنتاجيتها ،هيكلها ومردوديتها. إذا ما أردنا تعريف النسب فهي حاصل قسمة عنصرين متجانسين على هذا الأساس يمكن حساب عدد لا متناهي من النسب، لكن تكون للنسبة دلالة وأهمية فقط إذا كان البسط والمقام يرتبطان بمنطق اقتصادي ويترجمان الحالة المراد دراستها. في دراستنا نكتفي بدراسة النسب التي تم استعراضها في الجانب النظري (توجد نسب أخرى مهمة لم يتم التطرق لها.)

ثانيا: نسب الهيكلة المالية:

إن تمويل الاستخدامات الثابتة يجب أن يؤمن عن طريق الموارد الثابتة على أن تكون الاستدانة المالية ضعيفة من أجل الحفاظ على التحرر المالي.

النسبة	طريقة الحساب	2013	2014
نسب الهيكل المالي			
نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة	الموارد الثابتة/الاستخدامات الثابتة	**0,98**	**1,01**
نسبة الاستدانة المالية	الاستدانة المالية/التمويل الخاص	**0,00**	**0,01**

التعليق على النسب: من خلال النسب نلاحظ أن نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة في السنتين قريبة جدا من الواحد هذا يعني أن الموارد الثابتة مولت الاستخدامات الثابتة، أما نسبة الاستدانة المالية فهي تهدف إلى تحديد أثر الاستدانة المالية على الوضع المالي للمؤسسة وفي هذه الحالة نجد النسبة مقاربة للصفر هذا يعني أن المؤسسة متحررة ماليا.

نسب السيولة: يمكن كذلك الحكم على القدرة على الوفاء وسيولة المؤسسة عن طريق حساب نسب السيولة، ما يميز هذه النسب كونها توفر نتائج بسيطة تسهل عملية مقارنة المؤسسة مع مؤسسات أخرى تنشط في نفس القطاع (بالطبع إن وجدت المعلومة) وكذلك دراسة تطور القيم المحققة للمؤسسة نفسها.

نسب السيولة		2013	2014
نسبة السيولة الجاهزة	المتاحات /الخصوم الجارية	0,11	0,06
نسبة السيولة المخفضة	المتاحات + الزبائن والحسابات الملحقة/ الخصوم غير الجارية	0,68	0,68
نسبة السيولة العامة	الأصول الجارية/الخصوم الجارية	0,76	1,07
نسب المديونية			
نسبة الرافعة المالية	اجمالي الخصوم الجارية والغير جارية/اجمالي الخصوم	0,45	0,38
نسبة الاستقلالية المالية	اموال خاصة/ديون مالية	0,59	-0,16

التعليق على النسب: نسبة سيولة عامة تعكس ما تم الوصول إليه بحساب رأس مال عامل سيولة . فنسبة سيولة عامة أقل من الواحد تعكس رأس مال عامل سيولة سالب، أما نسبة السيولة الجاهزة فهي قريبة من الصفر ما يعكس تسيير خزينة قريبة من الصفر، وبما أن نسبة السيولة الجاهزة أقل من الواحد نمر لنسبة السيولة المنخفضة حيث تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل بواسطة تحصيلات الزبائن و الخزينة المتاحة لديها، هذه النسبة قريبة من الواحد في سنة 2013 و2014 هذا يدل على ضمان تسديد الديون في تواريخ استحقاقها. حتى وإن كانت هذه النسبة أقل بقليل من الواحد فهي لا تدل على مشاكل مالية بل تعكس تسيير جيد للخزينة (سياسة تسيير الخزينة قريب من الصفر).

من خلال تشخيص الوضعية المالية لمديرية التوزيع بالمسيلة عبر تحليل الميزانية المالية لسنة 2013-2014 حيث أنها بينت لنا الأطراف ذوي العلاقة مع المؤسسة خلاصة العمليات التي قامت بها المؤسسة خلال السنة المالية 2013-2014. تم إعداد ميزانية مديرية التوزيع أنه تم إعدادها وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي حيث تم ترتب مكونات الميزانية حسب درجة السيولة بالنسبة للأصول من أعلى سيولة إلى أدنى سيولة ودرجة الاستحقاق بالنسبة للخصوم حيث تمكن الميزانية من عملية المقارنة بين قيم الأصول من جهة وأرقام الخصوم وحقوق الملاك من جهة أخرى حيث تحتوي على عمود أول يحتوي على أرصدة الميزانية للسنة الحالية، وعمود ثاني يحتوي على أرصدة عناصر الميزانية للسنة التي قبلها، كما مكنتنا من حساب نسب الهيكل المالي ونسب السيولة والمديونية.

كما مكنتنا الميزانية المالية من إعداد الميزانية الوظيفية التي تعتبر أساس الهيكل المالي من خلال حساب نسب التوازنات المالية الكلية التي فصلت الوضعية المالية لمديرية التوزيع حيث بينت لنا نقاط قوة المؤسسة التي تمن في السياسة الاستثمارية التوسعية للمؤسسة ونقاط ضعفها المتمثلة في مشكل التحصيلات من طرف الزبائن وهذا ما أثبت صحة الفرضية الأولى

المطلب الثاني :التشخيص بواسطة جدول حسابات النتائج

الفرع الأول: عرض جدول حسابات النتائج

جدول حسابات النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية، الجديد الذي جاء به النظام المحاسبي المالي لجدول حسابات النتائج أنه يسمح بإظهار عدة مستويات من النتائج (القيمة المضافة، الفائض الإجمالي للاستغلال، النتيجة العملياتية، النتيجة المالية، النتيجة العادية قبل الضريبة، النتيجة الصافية للنشاطات العادية، نتيجة العمليات الاستثنائية، النتيجة الصافية للدورة) حيث يتم المقاصة بين عناصر المنتجات والأعباء ويقدم الرصيد الصافي في حساب النتيجة.

الجدول الموالي يمثل جدول حسابات النتائج(حسب الطبيعة) لمؤسسة التوزيع:

جدول رقم (06) يوضح جدول حسابات النتائج لمديرية التوزيع خلال الفترة 2014/2013

	2013	2014
رقم الاعمال	4 684 988 551,10	6 471 541 647,53
تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع	0,00	0,00
الانتاج المثبت	0,00	0,00
اعانات الاستغلال	0,00	0,00
انتاج السنة المالية -1	4 685 290 204,52	6 475 144 642,50
المشتريات المستهلكة	-38 966 419,52	-44 472 620,52
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الاخرى	-167 433 867,78	-158 572 620,52
السنة المالية استهلاك-2	-3 574 192 893,06	-6 737 411 798,69
المضافة للاستغلال1-2 القيمة-3	**1 111 097 311,46**	**-262 267 156,19**
اعباء المستخدمين	-691 118 125,94	-718 092 002,92
الضرائب والرسوم والاعباء المماثلة	-82 064 815,78	-112 866 839,94
الفائض الاجمالي عن الاستغلال -4	337 914 369,75	-1 093 225 999,05
المنتجات العملياتية الأخرى	157 672 369,33	192 044 760,45
الاعباء العملياتية الأخرى	-12 226 107,37	-1 345 001,13
المخصصات للاهتلاك والمؤونات	-935 483 671,50	-757 382 064,12
استرجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات	399 073,58	105 970 812,26
النتيجة العملياتية -5	**-464 294 342,22**	**-1 566 942 804,91**
النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)-7	**-464 294 342,22**	**-1 566 942 804,91**
ضرائب اخرى على النتيجة	0,00	0,00
مجموع منتجات الانشطة العادية	4 843 361 647,43	6 773 160 215,21
مجموع اعباء الانشطة العادية	-5 307 655 989,65	-8 340 103 020,12
النتيجة الصافية للانشطة العادية -8	-464 294 342,22	-1 566 942 804,91
النتيجة الغير عادية -9	0,00	-5 351 140,00
النتيجة الصافية للسنة المالية -10	-464 294 342,22	-1 572 293 944,91

المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على الميزانيات الختامية للمؤسسة

الفرع الثاني: تحليل أرصدة جدول حسابات النتائج

رقم الاعمال:

	2013	2014
رقم الأعمال	4 684 988 551,10	6 471 541 647,53

هناك زيادة في رقم الأعمال لسنة 2014 تقدر بـ 38% مقارنة بسنة 2013

الفائض الإجمالي للاستغلال :

يعبر عن المورد المتولد عن النشاط الاستغلالي للمؤسسة فهو ما يتبقى من القيمة المضافة بعد طرح أعباء المستخدمين، الضرائب والرسوم، يعتبر الفائض الإجمالي للاستغلال أحسن مؤشر يمكن استخراجه من جدول النتائج فهو يسمح بمقارنة بين مؤسسات لها سياسات الاستثمارية و تمويلية مختلفة.

	2013	2014
القيمة المضافة	1 111 097 311,46	-262 267 156,19
ضرائب ورسوم وتسديدات مشابهة	-82 064 815,78	-112 866 839,94
أعباء المستخدمين	-691 118 125,94	-718 092 002,92
الفائض الاجمالي للاستغلال	337 914 369,75	-1 093 225 999,05

من خلال الجدول نلاحظ أن الفائض الإجمالي للاستغلال انخفاضا لسنة 2014 مقارنة بسنة 2013 وهذا راجع لزيادة أعباء ضرائب ورسوم وتسديدات مشابهة بنسبة 37. %

نتيجة الاستغلال (العملياتية)

مؤشر يقيس قدرة المؤسسة على مكافئة إجمالي الأموال (فوائد الديون وتوزيعات الأرباح) لكن لا يمكن الاعتماد عليه لمقارنة المؤسسة مع مثيلاتها التي تنشط في نفس القطاع لأنه يحسب بعد الأخذ بعين الاعتبار النواتج الأعباء المحتسبة.

	2013	2014
الفائض الإجمالي للاستغلال	337 914 369,75	-1 093 225 999,05
+ نواتج عملياتية أخرى	157 672 369,33	192 044 760,45
- مخصصات الاهتلاكات	-935 483 671,50	-757 382 064,12
- أعباء عملياتية أخرى	-12 226 107,37	-1 345 001,13
+ استرجاعات عن خسائر القيم والمؤونات	399 073,58	105 970 812,26
= نتيجة الاستغلال(العملياتية)	**-464 294 342,22**	**-1 566 942 804,91**

انخفضت نتيجة الاستغلال بحوالي 237% في سنة 2014 مقارنة مع سنة 2013 يرجع السبب الرئيسي لهذا التدهور إلى انخفض قيمة الفائض الإجمالي للاستغلال بنسبة 424% مقارنة بسنة 2013.

النتيجة الجارية قبل الضريبة

تسمى هذه النتيجة بالجارية لأنها تعبر عن محصلة العمليات العادية والمتكررة التي تقوم بها المؤسسة في إطار نشاطها العادي بما فيها نشاطها المالي فهي تأخذ بعين الاعتبار تأثير السياسة المالية للمؤسسة. الهدف من دراسة هذه النتيجة هو معرفة تأثير النتيجة أو العمليات المالية على نتيجة الاستغلال.

	2013	2014
نتيجة الاستغلال	**-464 294 342,22**	**-1 566 942 804,91**
نواتج مالية	0,00	0,00
أعباء مالية	0,00	0,00
النتيجة الجارية قبل الضريبة	**-464 294 342,22**	**-1 566 942 804,91**

بالنسبة للنتيجة الجارية قبل الضريبة فهي في تناقص مستمر من سنة 2013 الى سنة 2014.

النتيجة الصافية:

	2013	2014
النتيجة الجارية قبل الضريبة	**-464 294 342,22**	**-1 566 942 804,91**
النتيجة الاستثنائية	0,00	0,00
الضريبة على الأرباح	0,00	0,00
النتيجة الصافية	**-464 294 342,22**	**-1 572 293 944,91**

نلاحظ من خلال جدول النتيجة الصافية أنها في تراجع من سنة 2013 إلى سنة 2014.

المطلب الثالث: التحليل بواسطة جدول تدفقات الخزينة:

الفرع الاول: عرض جدول تدفقا ت الخزينة

قائمة التدفقات النقدية تعتبر قائمة جديدة جاء بها النظام المحاسبي المالي، وهي من بين أهم الإضافات التي قدمها النظام المحاسبي المالي وذلك لكونها قائمة تخدم أغراض التحليل المالي وتقدم خزينة المؤسسة مجزئة حسب الدورات الأساسية للنشاط فهي تعتبر مركزا لجميع التدفقات النقدية وبالتالي تعتبر معيارا موضوعيا للحكم على مستوى التوازن المالي حيث تعطينا ملخصا لمصادر واستخدامات النقدية الظاهر في الميزانية.

الجدول الموالي يعطينا قائمة التدفقات النقدية للمجمع خلال سنتي 2014/2013:

جدول رقم(07) يوضح قائمة التدفقات النقدية لمديرية التوزيع خلال الفترة 2014/2013

	2013	2014
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية	5 455 244 165,11	7 399 373 126,55
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	12 396 081,23	54 335 835,41
تحصيلات أخرى	439 435 043,10	543 744 062,54
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين	165 285 561,41	230 787 577,01
الفوائد و المصاري المالية الأخرى المدفوعة	1 024 498,31	798 308,89
الضرائب على النتائج المدفوعة		
ضرائب أخرى مدفوعة	37 977 424,00	28 789 450,04
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية	4 823 917 719,52	6 649 589 563,48
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب تو ضيحها)	0,00	0,00
تدفقات أموال الخزينة مرتبطة بالعناصر غير العادية	0,00	0,00
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العمليلتية (أ)	**4 823 917 719,52**	**6 649 589 563,48**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار		
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية	3 989 013 018,05	4 150 798 501,85
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية	0,00	6 049 998,80
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية	0,00	0,00
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية	0,00	0,00
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية	0,00	0,00
لحصص و الأقساط المقبوضة	-60 000,00	0,00
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)	**3 989 073 018,05**	**4 144 748 503,05**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل		
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم		
الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها		
التحصيلات المتأتية من القروض	9 917 811,41	6 865 471,69
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة	282 067,65	1 006 587,55
بين الوحدات تحصيل	4 950 785 708,47	5 894 144 472,41
بين الوحدات تسديد	5 675 889 774,33	8 168 533 342,03
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)	**-715 468 322,10**	**-2 268 529 985,48**
أثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولة و شبه السيولة		
انحراف راجع الى اخطاء محاسبية	0,00	0,00
تغير أموال الخزينة في الفترة)أ + ب + جـ	119 376 379,37	236 311 074,95
أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية	60 144 374,69	179 520 754,06
أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية	179 520 754,06	415 831 829,01
تغير أموال الخزينة خلال الفترة	119 376 379,37	236 311 074,95

الفرع الثاني : تحليل أرصدة قائمة التدفقات النقدية:

توفر لنا قائمة التدفقات النقدية أرصدة كل من الأنشطة التشغيلية، الأنشطة الاستثمارية، الأنشطة التمويلية وذلك بعرضها التفصيلي لكافة الحركات المالية التي تخص الأنشطة المذكورة.

أولا: تحليل تدفق الخزينة المتأتي من الأنشطة التشغيلية

المقصود هنا بالأنشطة التشغيلية تدفقات دورة الاستغلال للمؤسسة وهي التي تولد للمؤسسة مداخيل من النشاطات الرئيسية لها.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة كانت موجبة حيث سجلنا خلال سنة 2013 مبلغا مقداره 4 823 917 719,52 دج ليرتفع أكثر سنة 2014 لتحقق المؤسسة فائضا بمبلغ 6 649 589 563,48 دج حيث بلغ مقدار الزيادة 1825671843,96دج الفائض المسجل خلال 2014 كان نتيجة ارتفاع النقدية المحصلة مقارنة بالنقدية المدفوعة فنسجل ارتفاعا في مبالغ التحصيلات من الزبائن والتحصيلات الأخرى.

بلغ حساب الموردين خلال سنة 2013 مبلغ 165 285 561,41دج ، في حين بلغت المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين سنة 2014 مبلغ 230 787 577,01 دج بزيادة قدرها 65 502 015,60 دج عن سنة 2013، كما سجلنا انخفاضا في المصاريف المالية نظرا لانخفاض الاستدانة من قبل المؤسسة بسبب الزيادة في التحصيلات من الزبائن فقدرت خلال سنة 2013 بمبلغ 1 024 498,31دج، في المقابل نجدها في سنة2014 تقدر بـ 798 308,89دج، المقبوضات من الزبائن خلال نفس الفترة سجلنا سنة 2013 مبلغ 12 396 081,23دج، ومبلغ 54 335 835,41دج خلال سنة 2014.

ثانيا: تحليل تدفق الخزينة المتأتي من الأنشطة الاستثمارية

عموما تتمثل تدفقات الأنشطة الاستثمارية في العمليات التي تخص تحصيل الأموال الناتجة عن بيع أصول مالية، وعمليات التنازل عن التثبيتات.

الملاحظ من خلال جدول التدفقات النقدية للمؤسسة أن تدفقاته النقدية الاستثمارية كانت سالبة حيث أن المبالغ المدفوعة كانت أقل من المبالغ المحصلة وهذا راجع إلى حجم المبالغ المحصلة للتنازل عن التثبيتات المادية/ المعنوية حيث بلغت قيمة المسحوبات3 989 013 018,05 دج سنة 2013 مقارنة مع سنة 2014 بلغت قيمة 4 150 798 501,85دج أما قيمة التحصيلات عن عمليات التنازل عن التثبيتات العينية والمعنوية كانت منعدمة سنة 2013 وفي سنة 2014 بلغت قيمتها 6 049 998,80دج .

من هذا نلاحظ أن صافي تدفقات أموال الخزينة عرف زيادة ضئيلة تقدر بـ 3.90%.

ثالثا: التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:

تتمثل الأنشطة التمويلية للمؤسسة في عمليات الحصول على القروض وعمليات سداد القروض، فالمدفوعات تتمثل في سداد القروض والمقبوضات تتمثل في عملية الحصول على القروض.

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسة حققت صافي تدفقات تمويلية سالبة سنتي **2013-2014** قدرت بـ 322,10 468 715دج 985,48 529 268 2 دج على التوالي وهذا راجع لارتفاع التسديدات بين الوحدات أكثر من التحصيلات.

من خلال تحليلنا للجداول السابقة (جدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة) نلاحظ أن هناك تنوع في المعلومات المحاسبية المتوفرة في المؤسسة هذا ما يدل على أنها تتوفر على نظام جيد لمعالجة المعلومات المحاسبية فجدول حسابات النتائج مكننا من إظهار ملخص الأعباء والمنتجات المنجزة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية 2013-2014. الجديد في جدول حسابات النتائج الذى أتى به النظام المحاسبي المالي أنه يسمح بإظهار عدة مستويات من النتائج (القيمة المضافة، الفائض الإجمالي للاستغلال، النتيجة العملياتية، النتيجة المالية، النتيجة العادية قبل الضريبة، النتيجة الصافية للنشاطات العادية، نتيجة العمليات الاستثنائية، النتيجة الصافية للدورة). كما يعتبر جدول تدفقات الخزينة قائمة جديدة جاء بها النظام المحاسبي المالي ، ذلك لكونها قائمة تخدم أغراض التشخيص المالي وتقدم خزينة المؤسسة مجزئة حسب الدورات الأساسية للنشاط فهي تعتبر مركزا لجميع التدفقات النقدية وبالتالي تعتبر معيارا موضوعيا للحكم على مستوى التوازن المالي حيث تعطينا ملخصا لمصادر واستخدامات النقدية الظاهر في الميزانية الخاصة بمديرية التوزيع وتحليل تدفقاتها حسب الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية.

مما سبق ومن خلال التحليلات التي قمنا بها والنسب المحسوبة هذا ما مكننا من تشخيص الوضعية المالية لمديرية التوزيع بالمسيلة وإعطاء صورة عن وضعيتها المالية وهذا يثبت لنا صحة الفرضية الثانية.

خلاصة :

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل تجسيد ولو جزء مما تطرقنا إليه في الفصلين النظريين على أرض الواقع ولقد كانت الدراسة التطبيقية على مديرية التوزيع للكهرباء والغاز سنة 2013 و 2014، فقد حاولنا إجراء دراسة على بنية نظام المعلومات المحاسبية داخل المؤسسة محل الدراسة ، فقسم المحاسبة والمالية يعتبر من أهم الأقسام داخل المؤسسة محل الدراسة، كما هو معلوم فإن جميع العمليات التي تقوم بها المؤسسة يتم تحويلها إلى قيود محاسبية.

كنا قمنا بالتعرف على مختلف القوائم المالية المستخرجة من نظام معلوماتها المحاسبية وحساب مختلف المؤشرات المالية لتشخيص وضعيتها المالية، لكن خلال هذه الدراسة الميدانية لاحظنا أن المؤسسة لا تقوم بعملية التشخيص المالي نظرا للسياسة المتبعة من طرف مجمع سونلغاز التي تركز على الجانب التجاري أكثر من الجانب المالي.

الخاتمة العامة

تعتبر المعلومات بشكل عام والمعلومات المحاسبية بشكل خاص ثروة هامة، إذ أن التحكم والاستغلال الكفء و الفعال لهذا المورد يحقق أرباحا ونجاحا للمؤسسة ويضمن لها البقاء والنمو والاستمرارية، يعمل نظام المعلومات المحاسبية على إنتاج القوائم المالية المتضمنة للمعلومات المحاسبية التي تساهم في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بهدف تحسين الأداء المالي.

كما يعتبر قسم المحاسبة في أي مؤسسة من الأقسام الحيوية التي تقوم بتحويل البيانات المالية إلى معلومات مناسبة ونافعة تساعد كل من: الإدارة، الدائنين والمستثمرين ومن جهة أخرى تمكن من المساهمة في إتخاذ القرارات الفعالة للمؤسسة، كما أن نظم المعلومات المحاسبية هي القلب النابض لجميع مكونات التنظيم الإداري من جمع وتبويب، ومعالجة وتحليل المعلومات المالية الملائمة بغية اتخاذ القرارات المناسبة والفعالة للمؤسسة، وهذا بغية تشخيص شامل لمجمل أدائها المالي، وتحديد مكانتها في ظل التحولات الاقتصادية.

فمعرفة العوامل التي تؤثر علي صحة المؤسسة وتوازنها أمر جد هام خاصة من خلال مساهمة التشخيص في تحديد مشاكل المؤسسة ومحاولة القضاء أو التصدي لها لاسترجاع توازنها.

حيث نجد الكثير من الأعوان الاقتصاديين يرجعون عدم توازن المؤسسة إلي المشاكل المالية وهو عين الخطأ لأنه خلط بين السبب والنتيجة أي أن المشاكل المالية تكون نتيجة لمشاكل أخري مختلفة ينبغي البحث عنها باستعمال الفرضيات والتدقيق فيها وبالتالي الوصول إلي النتيجة. ولهذا كان من الضروري اللجوء إلي التشخيص باعتباره مرحلة جد مهمة قبل اتخاذ أي قرار من طرف مسؤول المؤسسة أن لم نقل المفتاح في يد المحللين والمسيرين الماليين لأن التشخيص بصفة عامة والتشخيص المالي بصفة خاصة يسمح بمعرفة القيود الحقيقية التي تحيط بالمؤسسة والعوامل المسببة لمشاكل المؤسسة وبالتالي حمايتها في أي مرحلة كانت فيها المؤسسة، كون التشخيص يدفع إلى بناء أطر واستراتيجيات تحافظ على ديمومة واستمرارية المؤسسة والنهوض بها.

- **النتائج:**

بناء على هذه الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج نذكرها على النحو التالي:

أولا: النتائج النظرية:

- إن المعلومات المحاسبية حتى تؤدي الدور المنوط بها يجب أن تتميز بجملة من الخصائص النوعية والتي تقسم إلى خصائص رئيسية وهي الملاءمة والموضوعية، أما الخصائص الثانوية فهي القابلية للمقارنة، والثبات، بالإضافة إلى خصائص مرتبط بمستقبل المعلومة المحاسبية منها القابلية للفهم والاستخدام السليم لها.
- يسمح التشخيص بالتنبؤ لمستقبل المؤسسة بالاطلاع على ماضيها أولا ووصف الحاضر ثانيا فهذه الديناميكية الزمنية لعملية التشخيص هي التي تجعل منه تسيير فعال في وضع الأهداف المرجوة واتخاذ القرارات الملائمة.
- يسمح بإعطاء حكم على الوضعية المالية وبالتالي يساعد على رسم استراتيجيات فعالة ومستقبل مزدهر للمؤسسة أو تفادي مخاطر مستقبلية.
- إن جودة مخرجات المعلومات المحاسبية تعتمد على كفاءة المدخلات وعمليات المعالجة.
- إن مخرجات نظام المعلومات المحاسبية تمثل مدخلات للإدارة المالية حيث تعمل هذه الأخيرة على تبويبها وتحويلها إلى جملة من المؤشرات المالية للتشخيص المالي وتصحيح مختلف الاختلالات والانحرافات.
- إن التشخيص المالي يعطي صورة عن وضعية المؤسسة ومركزها المالي وهناك العديد من المؤشرات المالية للتقييم يمكن تصنيفها بطرق مختلفة،
- حتى تتمكن المؤسسة من عملية التشخيص بشكل فعال لابد من الاعتماد على جملة من المؤشرات المالية بدل الاعتماد على مؤشر واحد.
- إن القوائم المالية تعتبر أهم مصدر للمعلومات للتشخيص المالي للمؤسسة بالإضافة إلى معلومات أخرى.

ثانيا: النتائج التطبيقية:

كانت دراستنا التطبيقية على مديرية التوزيع بالمسيلة وأهم النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة التطبيقية يمكن إيجازها فيما يلي:

- تستعمل المؤسسة في عملية المعالجة للمعلومات المحاسبية المعالجة الآلية حيث يعمل البرنامج المتخصص على القيام بمختلف العمليات لاستخراج القوائم المالية، كما تعتمد المؤسسة محل الدراسة على شبكة وطنية بين أقسام المحاسبة والمالية و كذا للاتصال ببقية المصالح الأخرى للمؤسسة.
- بدأت مديرية التوزيع كغيرها من المؤسسات بتطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد ابتداء من 2010/01/01 .

- نشاط مؤسسة مبني على شراء الكهرباء من شركة انتتاج الكهرباء وشركة شبكة نقل الكهرباء، وشراء الغاز من شركة شبكة نقل الغاز وإعادة توزيعها عبرة شبكتها الخاصة.
- إن المؤسسة لم تحقق نتائج إيجابية خلال الفترة المدروسة سنة 2013 و2014 وذلك نتيجة للسياسة المتبعة من طرف الدولة في دعم أسعار الكهرباء والغاز.
- المؤسسة لا تعمل على تشخيص وضعيتها المالية، بل هناك لجان مراقبة من طرف الديرية العامة للشرق فيما يخص سير الحسابات والتقييد الصحيح لها.
- بالرغم من النتائج المالية الجيدة لمديرية التوزيع إلا أنها تعني من مشكل تحصيل ديونها وخاصة من طرف الإدارات العمومية مثل الجامعات المستشفيات...الخ.

- **اختبار الفرضيات:**

من خلال هذه الدراسة تبين لنا ما يلي:

- فيما يخص الفرضية الأولى: تساهم المعلومات المحاسبية من خلال قائمة المركز المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وذلك من خلال الوقوف على نقاط القوة والضعف من أجل اتخاذ القرارات الاستراتيجية المالية الرشيدة التي من شأنها التحسين في المستوى المالي للمؤسسة أو بعبارة أخرى التقليل من نقاط الضعف ولو بالقدر القليل. من خلال الميزانية المالية للمؤسسة محل الدراسة قمنا بالوقوف على نقاط الضعف والقوة التي تمكننا من انتهاج سياسة مالية صحيحة تحسن من المستوى المالي للمؤسسة وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
- فيما يخص الفرضية الثانية: تساهم المعلومات المحاسبية من خلال جدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة. فمن خلال جدول حسابات النتائج وقائمة تدفقات الخزينة للمؤسسة محل الدراسة قمنا بتحليل مختلف البنود الخاصة كل من جدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة حيث أننا تكنا من الحصول على صورة واضحة للمؤسسة محل الدراسة وتشخيص وضعيتها المالية وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

- **التوصيات:**

انطلاقا من النتائج السابقة يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- لابد من التركيز على مختلف مكونات نظام المعلومات المحاسبية للحصول على معلومات محاسبية ذات خصائص نوعية.
- التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي الجديد المعد وفقا للمعايير المحاسبية الدولية من خلال التكوين الجيد للمحاسبين لتحقيق الأهداف المرجوة منه والخروج بقوائم مالية فعالة تلبي احتياجات مستخدميها.
- يجب على المؤسسات أن تعمل على تشخيص وضعياتها المالية وبشكل مستمر لمساعدتها على تجنب تضخم الاختلالات، بالإضافة إلى الاعتماد على المؤشرات المالية المناسبة للمؤسسة والتي تعطي صورة واضحة عن مركزها المالي.
- الاعتماد على المؤشرات المالية وغير المالية في التشخيص المالي واتخاذ القرارات فمثلا الاعتماد على بطاقة الأداء المتوازن والتي تمزج بين المؤشرات المالية وغير المالية.
- إدراج مصلحة خاصة موازية لمصلحة المحاسبة في المؤسسات يكون دورها القيام بعميات التشخيص المفصل حول وضعية المؤسسة ماليا واداريا وحتى بشريا.

- **آفاق البحث:**

يعتبر موضوع فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي ذا أهمية بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية وهناك بعض المحاور التي تستحق المزيد من البحث نذكر منها:

- دور نظام المعلومات المحاسبية المحوسب في الرفع من الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- أثر الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد في التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- دراسة واقع التشخيص المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال إجراء دراسة استطلاعية على عينة من هذه المؤسسات.
- الكشف على نقاط قوة أو ضعف مؤسسة التوزيع للكهرباء والغاز بالمسيلة، بغية حمايتها والارتقاء بها في ظل التطورات والرهانات الحديثة

قائمـــة المصادر المراجـــع

أولا: المراجع باللغة العربية:

1. أحمد جميل توفيق، محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية أساسيات وتطبيقات، دار الجامعة المصرفية، الإسكندرية، 1985.
2. جمال الدين مرسي وأحمد عبد الله اللحلح، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، مصر، 2006.
3. جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد، الأوراق الزرقاء، 2010.
4. حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، الوراق للنشر والتوزيع، ط 2،الأردن، 2008.
5. حمزة محمود و الزبيدي حمزة، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، 2004.
6. خالد، جمال الجعارات: معايير التقارير المالية IAS/IFRS، مكتبة الجامعة، الشارقة، 2007.
7. دونالد،كيسو وجيري، ويجانت، ترجمة: أحمد حامد حجاج، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، دار المريخ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2005.
8. رضوان، حلوة حنان: النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير–دراسة معمقة في نظرية المحاسبة–، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.
9. رضوان، حلوة حنان: مدخل نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2003.
10. زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010.
11. طارق، حماد عبد العال: التقارير المالية أسس الإعداد و العرض والتحليل وفقا لأحدث الإصدارات و التعديلات في معايير المحاسبة الدولية والأمريكية والبريطانية والعربية والمصرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
12. عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل، الطبعة الأولى، الكويت، 1990.
13. عطا الله وارد خليل وآخرون، الحوكمة المؤسسية، المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.
14. قاسم محسن إبراهيم الحبيطي، زياد هاشم يحيا السقا، نظم المعلومات المحاسبية، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 2003.
15. كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.
16. مبارك لسلوس ، التسيير المالي ، ديون المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2004 .
17. محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية– الجوانب النظرية والعلمية، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.
18. محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2005.
19. محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الرابعة، دار وائل، عمان، الأردن، 2007.

20. محمد، أحمد إبراهيم: المحاسبة المالية، مكتبة دار الثقافة، عمان، الأردن، 1998.
21. محمد، مطر وموسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المحاسبية، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الثانية 2008.
22. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية (مدخل نظري و تطبيقي)، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية،الأردن،2009.
23. مؤيد محمد الفضل، عبد الناصر إبراهيم نور، المحاسبة الإدارية، دار السيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2002.
24. هندر كسن، النظرية المحاسبية، ترجمة كمال خليفة أبوزيد، المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية، 2005.
25. هيثم محمد الزغبي، الادارة والتحليل المالي، دار الفكر للنشر، عمانن الاردن، الطبعة الأولى، 2000.
26. وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة ، الدنمارك، 2007.
27. يوسف القريشي، الياس بن ساسي، التسيير المالي للمؤسسة، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن، 2006.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Ahmed N. Obaidat, Accounting Information Qualitative characteristics Gap: Evidence from Jordan, international management REVIEW, vol.3. N°2, 2007..
2. Céline Michaïlesco, Qualité De L'information Comptable, Manuscrit auteur, publié dans "Encyclopédie de Comptabilité, Contrôle de gestion et Audit (2009) pp. 1023 – 1033.
3. Jean-François Regnard, lire le bilan c'est simple, Chiron édition, paris, 2007.
4. Jean-Jacques Julian, Les normes comptables internationales AIS/IFRS, édition foucher, 2008.
5. K.hamdi, Diagnostic et redressement d'entreprise,édition salam, alger,2002.
6. Pierre Conso et Farouk Hemici, Gestion financière de l'entreprise, 10ème édition, Edition Dunod, Paris, 2002.
7. Lyn M. Fraser And Aileen Ormiston; Understanding Financial Statements, Prentice Hall, 9th Edition, USA, 2010.
8. ST-PIERRE Josée, La gestion financière des PME Théories et pratiques, PUQ, Québec, 1999.

ثالـــثا: الأطروحات والرسائل والمذكرات:

1. أحمد عبد الهادي شبير، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين، مذكرة مقدمة لاستكمال الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006.
2. إيمان خلفاوي، التشخيص المالي في البنوك: دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2010.
3. تودرت أكلي: التحليل المالي في ضل النظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة الجزائر، 2009.
4. تيجاني براقي، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2005-2006..
5. حسين، عبد الجليل آل غزوي: حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعاملات المحاسبية، دراسة اختباريه على شركات المساهمة في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير في المحاسبة، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2010.
6. خالد عبد الرحمان أحمد على، مستوى الإفصاح المحاسبي لشركات المساهمة اليمنية قياسه وتطويره بما يتناسب ومتطلبات إقامة سوق الأوراق المالية في الجمهورية اليمنية، مذكرة ماجستير في المحاسبة ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل،العراق،2003.
7. دادن عبد الوهاب، دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.
8. شناي، عبد الكريم: تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2009.
9. عزو خليف عزيز، المحتوى الإعلامي للقوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة الدولية دراسة مقارنة مع النظام المحاسبي الموحد، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب ،دمشق،2006.
10. ناصر محمد على المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرار، دراسة حالة مؤسسة اقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008.

رابعـــا: المداخلات والملتقيات والمؤتمرات العلمية:

1. جودي محمد رمزي: اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي كمدخل لحوكمة الشركات، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر- بسكرة-، يومي 06-2012/05/07.
2. خليفة الحاج، وكال نورالدين، التشخيص المالي أداة لرسم الاستراتيجية المالية للمؤسسة، الملتقى الوطني الأول حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة محمد شريف مساعدية- سوق أهراس-، يومي 22-2012/05/23.
3. صديقي مسعود، مرزوقي مرزوقي، التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول والموجود (أسباب التباين وتقييم التناسق)، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي الجديد في ظل معايير المحاسبية الدولية، 17-18جانفي2010 ، المركز الجامعي بالوادي.
4. محمد أبو نصار وآخرون، أهمية التقارير المالية المرحلية لشركات المساهمة الصناعية الأردنية بالنسبة لقرارات المستثمر في بورصة عمان، بحث مقدم لملتقى (إدارة المعرفة في العالم العربي)، جامعة الزيتونة، الأردن، 2004 .
5. مختار أحمد بن حمودة، المعلومات المحاسبية والقوائم المالية، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الوطني الأول بعنوان "المحاسبة مهنة ومعايير....تقييم وإصلاح"، 23جوان 2006، طرابلس – ليبيا.

خامسا: المجـــلات والمناشير والدواوين:

1. حسان قيطيم وآخرون، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد:29، العدد 1، 2007.
2. زغدار احمد، سفير محمد، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) مجلة الباحث، العدد 07، 2009
3. عقاري، مصطفى: المعيار المحاسبي الدولي(1): عرض القوائم المالية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2007.

الملاحـــــــق

- الملحق رقم 01 : الميزانية المالية لمديرية التوزيع المسيلة لسنة 2014
- الملحق رقم 02 : الميزانية المالية لمديرية التوزيع المسيلة لسنة 2013
- الملحق رقم 03 : جدول حسابات النتائج لمديرية التوزيع لسنة 2013/2014
- الملحق رقم 04 : جدول تدفقات الخزينة لمديرية التوزيع لسنة 2013/2014

ملخص الدراسة

إن الهدف الأساسي من معالجة هذا الموضوع هو محاولة تقديم إطار نظري يحدد ويعرف مختلف المفاهيم المتعلقة بالمعلومات المحاسبية و كذا التشخيص المالي و أهم المؤشرات المستخدمة، مركزين في هذه الدراسة على الربط بين هذين المتغيرين –المعلومات المحاسبية والتشخيص المالي– للإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث والتي تمحورت حول ما هو دور ومصداقية المعلومات المحاسبية في نجاح التشخيص المالي لإبراز الوضعية الحقيقية للمؤسسة الاقتصادية؟ أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد حاولنا إسقاط مختلف المفاهيم السابقة على مديرية التوزيع للكهرباء والغاز بالمسيلة، حيث تبين من الدراسة أن للمعلومات المحاسبية دور فعال في ابرز الوضعية المالية الحقيقية من خلال التشخيص المالي

الكلمات المفتاحية : المعلومات المحاسبية، التشخيص المالي، مؤشرات التشخيص المالي.

Le Résumé

Le but principal de traiter ce thème est d'essayer de fournir un cadre théorique et définit les différents concepts relatif à l'information comptable et le diagnostic financier, on s'intéresse à l'étude de lien entre ces deux variables - les informations comptables et le diagnostic financier - pour répondre à notre problématique, qui porte l'importance de la crédibilité des informations comptables dans le succès du diagnostic financier qui reflète la situation réelle de l'entreprise économique. Dans le cas pratique, nous avons essayé de tester nos hypothèses dans la Direction de la distribution d'électricité et du gaz de M'sila. Nos résultats montrent que la crédibilité des informations comptables contribue à la réussite du diagnostic financier qui met en évidence la véritable situation financière de l'entreprise.

Mots-clés : Les informations comptables, Le diagnostic financier, les indicateurs du diagnostic.